

- المستأكلون بمعزوفة «الوحدة الوطنية»
- مجتمع مسيس وعائلة مالكة انتهت صلاحيتها
- تصفية إرث الحجاز الديني لصالح الوهابية
- تقرير: لا تطور في حقوق الإنسان السعودي

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الآثار



انعكاسات الحرب هل أصبحت المملكة تاريخاً؟

منصور النقيدان يكتب عن:

خارطة الاسلاميين في السعودية
وقصة التكفير



في هذا العدد

- ٢ بعد الحرب على العراق: الدور الاقليمي المستقبلي للمملكة
- ٤ السعوديون وسيكولوجيا التغيير
- ٧ المستأكلون بمعزوفة الوحدة الوطنية
- ٨ مؤشرات انهيار السلطة وتحلل المجتمع
- ٩ مجتمع ميسس وعائلة مالكة انتهت صلاحيتها
- ١٠ الحكومة غير مستعدة للحرب
- ١٢ المملكة ومعركة التحديث
- ١٦ كيف تنظر العائلة المالكة الى نفسها بعد الحرب
- ١٩ تقرير حقوقي: لا شيء تطور يستحق الذكر، والانتهاكات مستمرة
- ٢٠ السعودية وخارطة الوضع الاقليمي بعد الحرب
- ٢٢ تصفية الوجود الديني الحجازي لصالح الوهابية
- ٢٣ من هو المتطرف: المعارضة أم العائلة المالكة
- ٢٤ الحرب تؤذن بانتهاء مؤسسات الدولة
- ٢٦ خارطة الاسلاميين في السعودية وقصة التكفير
- ٣٠ هيئة للصحافيين السعوديين
- ٣٤ الصحافة السعودية
- ٣٨ المعالم الطبيعية في المدينة المنورة
- ٣٩ وجه: الشيخ عرابي سجين
- ٤٠ الأمير الفصيح في عائلة الفصحاء

الدولة الخصامية

السعودية فإن الأمر غير ذلك تماماً. فتجربة الدولة منذ تأسيسها عام ١٩٣٢ وحتى الآن لم تؤسس توافقاً داخلياً وأن سيرورتها لم تكن تستهدف خلق انسجام بين مجتمعاتها ومناطقها. بل ثمة أدلة متراكمة تثبت بأن الدولة تأسست واستمرت وواصلت سيرها على الخصومة وتعزيز عناصر الانشقاق والانقسام بداخلها حتى تدخلت في الثقافة الشعبية فأصبحت سياسات التمييز المتبعة من قبل الدولة يشار إليها برموز الهاتف: ٠١، ٠٢، ٠٣. وهكذا حتى ٠٧ أو حجم الفولت الكهربائي ١١٠ - ٢٢٠، فضلاً عن الأوصاف القاذحة التي تطلق على سكان المناطق وبطريقة مهينة في أحيان كثيرة. هذه الرموز والأوصاف ليست سوى مظهرات للعقلية الخصامية التي تسود الدولة وتريد بها إخضاع السكان.

ما يدعو للغرابة بأن الدولة وهي تعيش أسوأ ظروفها لم تتدخل عن سلاح الخصومة لا مع رعاياها ولا مع جيرانها بل ولا مع دول تقع في أقاصي المعمورة، فمالني يجعلها مثلاً تحارب نيكاراغوا وتدعم ثوار الكونتارا، هل لأن تعاليم الدين تلمي عليها تمويل الغارات الأميركية على من لم يحاربهم ولم يضاهاو عليهم ولم يخرجهم من ديارهم في أمريكا اللاتينية؟!

تكشف كتابات مشاهير الدعاة من مصر وسوريا وغيرها عن قصص مريرة لعب فيها سلاح الخصومة السعودية دوراً حاسماً في إنقسام بعض الجماعات، والمراكز الدينية، والمساجد. وتمتلىء كتب الرحوم الشيخ محمد الغزالي والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي والكاظم الكبير الأستاذ فهد هويدي بشواهد عديدة على الانكشاف الشديد الذي أصاب الخطاب الديني بسبب سلاح الخصومة الذي شهرته الحكومة السعودية في وجه المسلمين في كافة قارات العالم، لأنهم في نظرها ناقصو إيمان مجروحو الاعتقاد، ما لم يمثلوا لتعاليم المدرسة الوهابية.

الجدير بالالتفات أن ركيترتي الدولة: أي المذهب والعائلة المالكة هما في جوهرهما خصاميان، فتعاليم المذهب ومبادئه تؤكد المرة تلو الأخرى على قاعدة "من لم يكن معنا فهو ضدنا" وهذا الضد يشمل المسلمين وأهل الديانات الأخرى، وأن هذه القاعدة كانت كفيلة بتعبئة الجيوش وتجريد الحملات واحتلال المناطق الأخرى وإحالتها إلى "مناطق مفتوحة عنوة". فالخصومة إذن طافحة في أديبات المذهب وسلوك رموزه. أما العائلة المالكة فقد توسلت بمخاصمة الآخر منذ أن قررت بأن لا تستولي عليه هو جزء من حقها التاريخي والسلالي، فحين أحكم ابن سعود قبضته على منطقة واسعة من الجزيرة العربية قال بأنه يستعيد ملك أبيانه وأجداده، بما في ذلك الحجاز!!

فالخصومة كائنة في ركيترتي الدولة، ولذلك فشلت هاتان الركيترتان في تحقيق توافق ديني وسياسي بين الجماعات المنضوية في هذه الدولة، على العكس مما قاله بعض الباحثين بأن الملك ابن سعود نجح في تحقيق توافق ديني بين أتباعه، فهذا النجاح إن صدق فهو ينحصر في منطقة نجد التي كانت تبعد عن خطاب ديني يسو على الاعتبارات القبلية والقروية والعائلية.

يكلمة أن هذه الدولة قامت على الخصومة وتعيش عليها وتخفي بداخلها أسرارها، وأخطرها الضعف البنوي الكامن فيها، فلو حدث وقررت الدولة استبدال الخصومة بالتوافق كأساس لقيامها لما اختاروا العائلة المالكة رمزاً لوحدها، لأنها ظلت طيلة عقود سبباً في إنقسام السكان تحقيقاً لوحدة السلطة.

غالباً ما تنشأ الدول كنتيجة لاتفاق وتوافق أغلبية الأفراد المنضوين في وحدة جيوسياسية، وهذا مقتضى العقد الاجتماعي منذ أن نظر له جون لوك وأخيراً جان جاك روسو. فالعقد الاجتماعي يعني ببساطة: إنضواء طوعي لأفراد جماعة في وحدة سياسية تقتضي أن يتنازل كل واحد منهم عن جزء من حقوقه الطبيعي وهو الحرية لصالح شخص ينتخبه أثناء هذه الجماعة ليكون حاكماً عليهم نائماً لأمرهم، قادراً على تنظيم شؤونهم ودرء الأخطار عنهم. وهذه الدول التعاقدية غالباً ما تكون تجسيدا حقيقياً لإرادة أمة من الأمم بل تتطابق فيها حدود الدولة بحدود الأمة ولذلك أمكن الاصطلاح عليها بدولة الأمة.

على طرف نقيض من هذه الدولة المؤسسة على توافق، هناك دول تنشأ على قاعدة خصومة، وشقاق، وحرب مع الآخر، فهي غير متصالحة مع شعبها، بل على العكس هي ترى سر وجودها، ومصدر إدامتها في الإبقاء على حالة خصومة دائمة مع الآخر، وليس الآخر شيئاً آخر غير الرعايا الذين فرضت سلطانها عليهم بالقوة الإكراهية.

لن نطيل في التفريق بين الدول القائمة على مصالحة وتوافق وتعاقد والدول القائمة على مخاصمة وتنافر وإكراه حتى تصل إلى مرحلة نكون فيها قارين على تصنيف من أي الدول تقع الدولة السعودية. فنظرة خاطفة على تاريخها تكفي لمعرفة طبيعة نشأتها، فسلالة الغارات على المناطق المضمومة قهراً إلى المركز، أي نجد، كانت مؤسسة على اعتبار قاطناتها مشركين، مرتدين تجوز الخرافة عليهم، ونهب ممتلكاتهم وسبي ذرائعهم. يقول عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي بأن غزو المناطق لم يكن ممكناً لو لم يكن مسوغاً تكفير القاطنين فيها، فجيوش ابن سعود حين غارت على المناطق الأخرى أوجدت قبل ذلك مسوغاً شرعياً لفتحها وهي أنها ديار كفر والحاد، وهذا كفيلاً بإباحة للقتل الغارتية قتلاً ونهباً وسبياً.

وبدبار الكفر ليست مقتصرة على الحدود الدولية الحالية بل هي منطقة تمتد إلى المعمورة بإستثناء منطقة نجد الحاضرة الرئيسية لأهل التوحيد كما يوصفون أنفسهم حكماً ومحكومين. فالعالم بأسره (بإستثناء نجد) كما يكشف كتاب (التوحيد) للشيخ عبد الله الفوزان وكتب رموز المذهب الوهابي، يعتبر دار كفر وجاهلية وأن الوهابية تصور غالباً باعتبارها الحركة الدعوية الثانية بعد رسالة النبي محمد (ص). وتنتهنا الكتابات والمناظرات الوهابية في الأدوار الثلاثة للدولة السعودية بأن دول الجوار ومجتمعاتها مصنفة باعتبارها ديار شرك لأنها تضم أضربة الأولياء الصالحين، ولأن ممارسات أهلها شركية بدعية كافرة.

بكلما أخرى، هذه الدولة ليست متصالحة مع شعبها، وليست متصالحة أيضاً مع جيرانها، وهي تعيش في حالة خصام دائم، فهي تتفعل الخصومة بين رعاياها لأن في خصوصتهم بقاؤها، وقوة لها، ولذلك فإن محاولات التوحيد واللقاء بين المناطق والقوى السياسية والاجتماعية يعتبر بالنسبة لها مصدر هلع وخوف، لأن في ذلك حتفها.

لا شك أن إقامة الدولة ترجح، أو هكذا يجب، دوافع مؤسسيها من أجل البحث عن مصادر استقرار الدولة وإدامتها، ولذلك فهي توفر مبرراً لاستقرارها وسلامتها وصالحتها مع شعبها وجيرانها، فهما العنصران غير القابلين للاستبدال، ولكن بالنسبة للدولة

الدور الإقليمي المستقبلي للمملكة بعد الحرب على العراق

النظامين العربي والإقليمي.

الثاني: الدور البرأغماتي

علي الضد من الاتجاه السابق، فإن ثمة اتجاهاً تحليلياً يرى بأن النظام الدولي لا أخلاقي ويقوم أساساً ومطلقاً على المصالح المتبادلة والدائمة ليس إلا، فهذا التحالف قابل للاستمرار فيما لو ظلت خطوط المصالح متوازنة أو متوافقة بين واشنطن والرياض، كما أن تاريخ الصداقة والتحالف بينهما قابل كيميا يتحول الى خصومة فيما لو تصادمت المصالح بينهما، بحسب ما أظهرته الأحداث السياسية خلال السنوات الأخيرة.

فمع انهيار البرجين في الحادي عشر من سبتمبر، مثلت السعودية مركز الجاذبية في نظرية "صدام الحضارات" لصموئيل هنتجتون، وتحولت الى القوة المهددة للمصالح الأميركية وإلى متصادم حضارياً معها. فإيران المحاصرة ضمن سياسة الاحتواء الأميركي لم تكن قادرة على تهديد المصالح الأميركية، فضلاً عن أن أدبياتها الراديكالية لم تكن توحى بما يمكن وصفه بالتشجيع على إستئصال ديني للمسيحيين أو اليهود، بخلاف المدونات الوهابية التي قدمت أدلة إدانة واضحة على عدائها السافر لكل من هم خارج دائرة إنتمائنا المذهبي والديني، بل والحث على استعمال القوة السافرة ضدهم.

وإنعكاس هذا الانقلاب في التحالف الأميركي السعودي بعد هجمات سبتمبر كان على صورة السعودية كدولة وظيف ومركز ديني، نتج عنه خضوع المستودع الديني الرسمي في السعودية للرقابة الدولية عن طريق وسائل إعلام عالمية ومراقب حساب محايدين وباحثين أكاديميين. وأدى ذلك الى إضعاف مكانة السعودية على صعيد السياسة العالمية، فالسعودية لم تعد تملك الوزن السياسي السابق في المسائل الشرق أوسطية والاسلامية. فالمرامعة التي كانت تجعل الولايات المتحدة في السابق حساب الرؤية السياسية السعودية ضمن تصوراتها الاستراتيجية العامة في الشرق الأوسط لم تعد موجودة، فالمسؤولون في الإدارة الأميركية

القيادة السعودية تحمل مسؤولية ما تجاه القضايا العربية، ويسحب هذا الإلتزام على موقفها من الاتحاد السوفيتي. فلم يكن هذا الإلتزام - في نظر هؤلاء - إقتفاءً لأملاءات نظام القطبية الثنائية والصراع الدولي بين الغرب والشرق أو بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. ففي نظرهم أن موقف المملكة كان مبدئياً صرفاً وهو رفض الاحاد الشيوعي والتصدي له. وهذا الإلتزام يتمثل في مواقف السعودية الثابتة من قضايا الأمة العربية، وهو إلتزام يخترق قوانين اللعبة الدولية ونظام القطبية الثنائية.

ويورد هذا الفريق مثال الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ حيث تكفلت السعودية بحصة عالية في تغطية النفقات العسكرية العراقية التزاماً منها بالمبدئي تجاه القضايا العربية، ورغم النهاية غير المحسومة للحرب والتطورات اللاحقة التي رهننت السعودية لوضع لم تكن تقدره بصورة صحيحة لم تحل تلك دون إستعدادها لتقديم مساعدات سخية للعراق حتى بعد الحرب. وهكذا فالعراق المحسوب على المعسكر الشرقي، دخل ضمن دائرة الإلتزامات المبدئية للسعودية.

وجاء الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩١ كنتيجة لتنصل الحكومة الكويتية من التزاماتها المالية لعراق ما بعد الحرب مع ايران، وأملت على السعودية لعب دور آخر من أجل اطفاء بؤر التوتر. ولكن الظروف جاءت خلافاً للرجبة السعودية، حيث فقدت فيها الأخيرة القدرة على المناورة السياسية إقليمي ودولياً، فالجهود التي بذلتها للحيلولة دون اندلاع حرب الخليج الثانية قد فشلت بسبب النزوع الأميركي العنيد نحو الحرب مهما كلف الأمر، وكانت النتائج وخيمة على المنطقة. ولكن ورغم أن دول الخليج ربطت نفسها فور حرب تحرير الكويت بسلسلة إتفاقيات دفاعية وأمنية مع الولايات المتحدة أحبطت معها النفوذ السياسي للمملكة على دول المجلس، وبقيت السعودية في مواجهة موجة نقد واسعة النطاق بسبب سماحها للقوات الأميركية بالتواجد في الأراضي المقدسة، إلا أن السعودية ظلت محافظة على دورها كقوة إقليمية ذات تأثير سياسي واقتصادي في

من منظور المعادلة السياسية الدولية في فترة الحرب الباردة، كان العالم منقسماً بين أصدقاء الولايات المتحدة وأصدقاء الاتحاد السوفيتي. ومع تفكك الأخير عام ١٩٨٩ وقع أصدقاؤه في حالة فوضى عارمة، أما أصدقاء الولايات المتحدة فوجدوا أنفسهم أمام معطيات وشروط جديدة في التحالف. وكانت السعودية صديقاً حميماً للولايات المتحدة وخصماً شرساً لخصومها بدءاً من الاتحاد السوفيتي وانتهاء بأصدقائه في الشرق الأوسط، فقد ضخت السعودية كميات كبيرة من المال في حملات دعائية وعسكرية ضد أصدقاء المعسكر الشرقي في أرجاء المعمورة. وعلى أية حال، فإن هذه المعادلة تبدلت بصورة دراماتيكية لصالح معسكر الولايات المتحدة التي بدأت تدشن نظاماً دولياً جديداً وتعيد صياغة شبكة تحالفاتها أيضاً.

السعودية كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة لعبت بلا شك دوراً محورياً في النظام الإقليمي القديم في ظل القطبية الثنائية، وساهمت بشكل فعال في محاصرة التمدد السوفيتي داخل الشرق الأوسط هذا الدور كان بلا شك يمثل جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الأميركية في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وفي مواجهة قوى التحرر الوطني، وفي القضايا العربية المصيرية.

بيد أن هذا الدور كان لصيقاً بظروف الحرب الباردة، وأن التطورات السياسية خلال السنتين الماضيتين وتحديداً منذ الحادي عشر من سبتمبر وأخيراً إقتراب ساعة الصفر في حرب الولايات المتحدة على العراق، هزّت بعنف أسس التحالف الأميركي السعودي وتالياً نهاية الدور الذي يمكن للسعودية أن تلعبه على المستوى الإقليمي. ثمة توقعات حيال الدور الإقليمي الذي يمكن للسعودية أن تلعبه في المرحلة القادمة. وعلى أية حال، ثمة إتجاهان في تحليل هذا الدور الإقليمي المستقبلي في فترة ما بعد الحرب على العراق يستحقان التأمل.

الأول: الدور البديل

يعتقد عدد من المناصرين للسياسة السعودية بأن ثمة التزاماً مبدئياً يفرض على

لا يترددون في القول بأن لهم قائمة مصالح ليست بالضرورة تلتقي مع القائمة السعودية، وقد تصل القائمتان في يوم ما إلى حافة التصادم.

السؤال هنا: ماذا عن الدور الاقليمي للسعودية بعد الحرب، أو بصورة أدق كيف ستنظر الدول الإقليمية إلى السعودية ومكانتها بعد الحرب؟

يجب القول ابتداءً بأن ثمة معطيات ضرورية يجب الإشارة إليها للإجابة عن هذا السؤال:

أولاً: أن مكانة المملكة وقدرتها في التأثير المعنوي والسياسي على جيرانها ناشيء عن ثرائها فحسب، فهي لم تكن تسعى يوماً كيما تكون قوة عسكرية ضاربة، بالرغم من الإغراءات التي وفرتها سياسات الحرب الباردة، والأموال الطائلة التي حصلت عليها من النفط يمكنها من بناء جيش مقتدر وقوي ويتمتع بقدرات قتالية متميزة، يضاف إليه مبولها للدخول أو الاستعداد لخوض معارك غير معلنة مع جيرانها. فبقاؤها خارج الصراعات العسكرية التقليدية والمعلنة لم يغسره سوى ضعفها في المواجهة وليس رغبتها في النأي عن الصراع، ولذلك اقتصر دورها على التدخل كممول لحروب الآخرين وصراعاتهم لحماية عرشها.

ثانياً: أن مرونة السعودية في التعامل مع المتغيرات السياسية بما في ذلك السلام مع إسرائيل قد تتطلب إجراء تعديلات جوهرية في إستراتيجيتها، بحسب ما تقتضيه المصالح المتبادلة الدور الوراغصامي المطلوب. بكلمات أخرى أن لدى السعودية القابلية لأن تنتقل إلى مؤسسة حديثة قادرة على مواجهة مختلف الاحتمالات. ولذلك هناك من يميل إلى الاعتقاد بأن السعودية ستكون المرشحة الإقليمية الوحيدة للمشاركة في ولادة المفهوم الجديد للشرق الأوسط، من خلال لعب دور حاسم في عدة ملفات مركزية:

- عملية السلام في الشرق الأوسط
- المساهمة في تمويل مشاريع الاعمار وتقديم المساعدات الانسانية للشعب العراقي بعد الحرب

ب. التعايش مع مستجدات المنطقة

- الاستجابة للمتطلبات الأميركية بخصوص مسألة النفط

- المشاركة جنباً إلى جنب الولايات المتحدة في تسوية مشكلاتها في المنطقة

سواء من إيران أو شبكة القاعدة أو الجماعات الاصولية.

ويمثل الصراع العربي الإسرائيلي ملفاً رئيسياً يجب حسمه أميركياً وبأي طريقة ممكنة كمدخل أساسي لترتيب أوضاع المنطقة. ويكتمل الحل أميركي بقبول الدول

العربية الرئيسية بوجه خاص إسرائيل كشريك أساسي في نظام الشرق الأوسط الجديد بما يؤمن المصالح الأميركية في المنطقة تأميناً كاملاً بعيداً عن المتغيرات العالمية المحتملة، وأن مبادرة الأمير عبد الله في قمة بيروت تمثل رسالة سعودية شبه واضحة للإدارة الأميركية تعرب فيها عن إستعدادها للذهاب بعيداً من أجل تسوية النزاع العربي الإسرائيلي بقبول عملية دمج إسرائيل في جسد الشرق الأوسط.

ولاشك أن مستقبل الشرق الأوسط مرتبط بأهميته الاقتصادية فإن هذا الربط يقتضي تصفية بؤر الصراع العسكري فيه. وهذا قد يعطي للسعودية موقع الصدارة في قيادة المنطقة، ويتعزز هذا الموقع باستخدام السعودية إمكانياتها المالية من أجل تسوية المشكلات الاقتصادية في المنطقة.

وبخلاف هذا الاتجاه التحليلي فإن ثمة رأياً آخر يميل إلى نزع المبادرة من اليد السعودية إذ لن تكون الولايات المتحدة بحاجة إلى مشاركة السعودية في أية ترتيبات تقوم بها في المستقبل. فالإدارة الأميركية لن تكون بحاجة للسعودية ولا تريد أن تكون رهينة بيد هذا البلد، فالعراق قابل في جيوسياسية مختلفة أن يشكل البديل النفطي والسياسي، وقابل لأن يتحول إلى ورقة ضغط بيد الأميركيين على السعوديين، بحيث يمكن دفع الرياض إلى المزيد من التعاون والخضوع في كافة المجالات وعلى رأسها مكافحة الإرهاب، وكذلك إتباع السياسة التي ترغيبها واشنطن في داخل الأوك. فبتشجيع واشنطن للإنتاج المنافس بكثرة تقلل من إتمادها الكبير على النفط السعودي فنظ الكويت بيدها ولو أضيف إليه نفط العراق يمكنها أن تباهر في إعادة توزيع الأوراق بحرية ودون خوف من النقص في الطاقة. هذا لا يعني أن واشنطن تريد خنق الأوك في الوقت الحاضر لأنها بحاجة إليها. فبدون هذه المنظمة الدولية سينخفض سعر النفط الخام إلى 8 دولار للبرميل الواحد، ولذلك فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى جهاز يتحكم بأسعار النفط ويضبطها عالمياً فلو إنخفض سعر النفط إلى أدنى مستوى متوقع له أي 8 دولار ستفقد الأبار النفطية مردوديتها وستصبح واشنطن معتمدة كلياً على النفط المستورد بنسبة 75٪، لذلك فإن واشنطن لاتنوي تدمير الأوك بل السيطرة عليها، من خلال السيطرة على أهم الأعضاء فيها والعراق واحد منهم إلى جانب السعودية والإمارات والكويت. وستسعى الولايات المتحدة الأميركية حتماً في وقت لاحق وضمن سيناريو طويل الأمد إلى السيطرة التامة على النفط الإيراني بطريقة من الطرق

سواء بالقوة أو عن طريق الدبلوماسية. ولابد من إفات الانتباه إلى أن السيطرة الأميركية على النفط العراقي تتجاوز بكثير حدود الوصاية والرقابة الاقتصادية، فواشنطن لاتريد فقط الهيمنة على العراق اقتصادياً فحسب بل تريد أن تصبح قائدة ومسيرة للمنطقة برمتها ووضع الأسس الجيو. إستراتيجية للتحكم بالمنطقة والهيمنة على المناطق المحيطة بالعراق كإيران وسورية والعربية السعودية والخليج وتعزيز موقع إسرائيل ودورها الإستراتيجي في المنطقة، وسيظهر مثل استراتيجي جديد لخدمة المخططات الأميركية تتكون أضلاعه من تركيا في الشمال وإسرائيل في الغرب والعراق الأمريكي في الشرق وإخراج العربية السعودية من المعادلة الإستراتيجية الأميركية في المنطقة أي رفع الحماية الدولية عنها وتركها فريسة للمتغيرات الداخلية المحتملة وخلق البلبلة والإضطرابات لتوفير الذريعة القانونية لواشنطن - فيما لو أرادت - للتدخل المباشر للحفاظ على منابع النفط السعودية الحيوية لها وتخصيب نظام أكثر طواعية لها من العائل السعودية الحاكمة اليوم.

إن زمن العلاقات المتميزة والثقة المطلقة بين الحليفين السابقين، قد ولى، وهذا ما يجعل مكانة السعودية إقليمياً عرضة للاهتزاز الشديد، فسفتنح ظروف ما بعد الحرب الخيارات أمام الدول الإقليمية كيما تدخل في تحالفات جديدة مع الولايات المتحدة وإسرائيل كما حدث بعد حرب الخليج الثانية حيث إرتبط عضوان في مجلس التعاون الخليجي وهما قطر وعمان بروابط دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل، دون حاجة للرجوع للمجلس أو التشاور مع أعضائه.

الخارطة السياسية للمنطقة لن تكون كما هي عليه الآن، وأن مراكز الثقل الاقليمي ستشهد انتقالاً من نوع ما، وأن العائلة الخليجية التي يجمعها مجلس التعاون ستدخل في صيغ جديدة من التحالفات السياسية تملئها أوضاع ما بعد الحرب، وبعضها قد أعد سلفاً وهنالك أحداث حول توسيع إطار عضوية مجلس التعاون وربما وظيفته أيضاً بحيث يستوعب بداخلها عراق الغد واليمن وهذا يعني تخفيضاً لمكانة السعودية كآخ كبير مهيمن. وهكذا فإن أي دور يمكن للسعودية أن تلعبه في المرحلة القادمة، لا بد أن يأتي ضمن صيغة جديدة من التحالفات الدولية ونظام مصالح مختلف، وفي كل الأحوال لن تكون السعودية أظيرة لدى الولايات المتحدة تبعاً للتبدلات الدراماتيكية المتوقعة في الخارطة السياسية الدولية.

السعوديون وسيكولوجيا التغيير

التغيرات المتوقعة للسعودية في مرحلة ما بعد الحرب

في الدفاع عنها أو حتى التباكي عليها، فهي لم تكن جزءاً عزيزاً عليهم في يوم ما، وهم بالتالي لا يستشعرون الخسارة حال رحيلها.

الأصلاحات السياسية

بات مألوفاً بأن البلد تكون على موعد مع حركة مطلبية في كل متغير سياسي داخلي أو إقليمي. هذا ما حصل في عهد الملك سعود مع انهيار تيار القومية العربية، وهكذا مع وفاة الملك فيصل وخالد، ومن ثم بعيد احتلال العراق للكويت، وأخيراً خلال التطور الخطير في أزمة العراق مع الولايات المتحدة واقترب شبح الحرب من المنطقة.

وقد نجحت العائلة المالكة إلى حد كبير في إحتواء الحركة المطلبية الداخلية فور زوال مصادر الخطر، ولكن لا ضمانات دائمة بأن تسير الأمور وفق رغبتها، فإن الدائرة باتت ضيقة، إذ ليس هناك ما يمكن وصفه بدعامات للحكم سواء من الداخل أو من الخارج. وهذا يعني أمرين: إحتلال المعادلة لصالح التيار الاصلاحي في هذا البلد بما يمنحه فرصة رفع سقف المطالب السياسية إلى مستوى تخفيض صلاحيات العائلة المالكة، أو الوصول بالمواجهة إلى حد التصادم مع التيار الاصلاحي.

ستكون النفوس مهينة أكثر للإصلاح والتغيير بعد أن تقرر طبول الحرب، وقد تكون نتائج تلك الحرب وانعكاساتها على الواقع السعودي مشجعاً إضافياً لحد الخطى باتجاهه. بمجرد أن يشعر المواطن بالتراجع والضعف في موقف العائلة المالكة، وهو يشعر بذلك الآن وقد يتضاعف هذا الشعور في الأشهر القادمة، فإنه يتقدم بخطوات سريعة للأمام في مطالبه، ويحمل عن أكتاف عبء الخوف والقلق من الإنتقام والقمع، وقد تحفز المزيد من الأوضاع السيئة الجمهور على تفعيل السخط ضد النظام وتحويله إلى برنامج عمل سياسي إصلاحي أو جذري، أو قد تأتي جماعات أو حركات منظمة أو غير منظمة فتشعل السخط على شكل عنف ومواجهة مباشرة مع السلطات. ومثل هذه الحالة تعكس ثقة الجمهور في ذاته مضاعفة، كما تعكس انحطاط هيبة الحكم من النفوس، بحيث يمكن القول في مثل هذه الحالة،

الثانية عن هشاشة هذا النظام وظهرت هذه القوة المزعومة كوهم بدوّه وصول القوات الاميركية إلى أراضي الجزيرة العربية للدفاع عن النظام إزاء التهديدات المحتملة التي قيل أن نظام صدام حسين قد فرضها.

وعلى إمتداد أكثر من عقد، كانت الصورة النمطية للعائلة المالكة تتمركز قطعة قطعة كلما عاشت البلاد محنة جديدة، فالحقبة الماضية كان عقد المحن بالنسبة لها على المستويات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وعلى مستوى علاقاتها الداخلية أي بينها وبين رعاياها، وبينها وبين جيرانها الصغار والكبار، وأخيراً بينها وبين حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة.

إنهزام آخر حصن تلجأ إليه العائلة المالكة والمتمثل في دعم وإسناد وحماية الولايات المتحدة، يعني إنكشاف الجبهة الداخلية لحكمها، وقد باتت في ميسس الحاجة إلى بدائل موازية من حيث القوة والتأثير والاستمرار تعوضها في إعادة بناء مشروعيتها السياسية وحتى الدينية التي تآكلت بظهور تيار ديني من داخل حليفها التاريخي يوصمها بالكفر ويطالب باستبدالها.

ما يمكن أن تفرزه أوضاع ما بعد الحرب على العراق لن يكون بالتأكيد لصالح العائلة المالكة، مهما كانت النتائج، ولأنها أفرطت في إهمال دور الشعب في تعويض خسارة حليفها الخارجي، فإنها لن تكون قادرة على تأهيل بديل داخلي شعبي من أجل معاضدتها إزاء تحديات ما بعد الحرب، فهذا البديل لم يعد قابلاً للإبتزاز بخاصة في ظل ضعف العائلة المالكة ولن يكون كبش فداء لمن لا يستحق. فالعائلة المالكة التي مازالت لم تبدّل من لهجتها وسياساتها وطريقة تفكيرها حتى مع إقتراب الحريق من ثيابها. أي أنها غير مستعدة للاستجابة لمطالب أهل الصلاح والإصلاح في مرحلة إختناق الدولة. لا يمكن لها أن تثير الشفقة لدى أحد حين يكون السكان قادرين على تحقيق ما يريدون بأنفسهم ودون حاجة لطب الرحمة ممن لا يملكها حينئذ.

نشال العائلة المالكة في تأهيل نفسها لظروف من هذا القبيل، لن يفضي إلى سوى انعتاق من هم تحت هيمنتها من أي مسؤولية

لاشأن أن ثمة تبدلات شتى مرتقبة ستقع بعد الحرب على العراق. فالانهيار الكبير في النظام الاقليمي وربما الدولي على أساس تبدل صيغ التحالفات الدولية والمصالح السياسية بين الدول وهكذا نظرات شعوب المنطقة إلى حكامها، سيخلق أوضاعاً نفسية مختلفة لها انعكاسات على الوضع السياسي المحلي. بالنسبة لشعب المملكة، تشترك الأوضاع الداخلية الاقتصادية والأمنية والسياسية الراهنة مع التطورات المتوقعة بعيد الحرب في إنتاج حالة سيكولوجية جديدة، أو نحسب الأمر كذلك، قد تكون لها آثار حاسمة في تشكيل وجهات نظر جديدة، وفرض سلوكيات سياسية معينة يتوقع لها أن تصنع صورة مختلفة للسعودية في القرن الواحد والعشرين.

سيكولوجية المواطن السعودي تميل إلى التبدّل والتغير السريع وربما حدث انقلاب حقيقي في بعض جوانبها خلال العقد الماضي. الصورة النمطية عن الإنسان السعودي الكسول، العايب بالثروة، غير المسؤول، والمقتول جبناً من السياسة ومتعاطيها تغيرت كثيراً، فلم تعد هناك ثروة ولم يعد هناك خوف من السياسة فقد اقتحمها المغامرون مرات ومرات كانت ذروتها تفجير برج نيويورك، رموز كثيرة سقطت، وأوهام تلاشت، وتطلعات حبسية لاتزال تقاوم سجنائها. كيف يرى المواطن السعودي الأمور اليوم وفي الغد القريب؟ كيف يرى العائلة المالكة والقوى السياسية المختلفة؟ وما هي صورة تطلعاته السياسية (الإصلاحات)؟ وما هي الحالة الثقافية وشكل الأمن وعلاقته بالخشية؟ الإجابة قد تشكل صورة أحر من السيناريوهات التي قد تكون عليها السعودية في السنوات القليلة القادمة.

العائلة المالكة

الصورة النمطية التي فرضتها العائلة المالكة على رعاياها لم تكن منفصلة عن القوة الإكراهية والثروة، أو بحسب الصيغة المتداولة سياسة العصا والجزرة. هذه الصورة ظلت طاغية وتؤكد نفسها بقوة طيلة عقود ماضية، وهذا ما أبقي على استقرار أسس سلطانها. ولكن هذه الصورة بدأت في التبدل الملحوظ في بداية التسعينيات حين كشفت أحداث الخليج



من المستهدف بعد العراق: الانظر نحو السعودية

التي ستنشأ عن مرحلة ما بعد الحرب لن تكون في صالح الدولة، بل ستفضي في الغالب إلى إضعافها وبالتالي إضعاف الأطراف الأثيرة لديها تبعاً لذلك، وهناك روح ستنفخها أوضاع ما بعد الحرب تستحث المجتمعات المهفورة في هذا البلد للانفاد من هذه الظروف لتحقيق تعويض حقيقي أو حتى نفسي كما ظهر في المقالة التي نشرتها وول ستريت جورنال في الشهر الماضي حول ما تأمله الطائفة الشيعية في المنطقة الشرقية من أوضاع قد تخدمها في تحسين أوضاعها الداخلية.

ثمة استبطانات داخلية لدى المجتمعات خارج منطقة نجد تميل إلى تغيير المعادلة الداخلية أملاً في الحصول على مكاسب لم تكن قابلة للتحقق بطواعية من الدولة، فهذه المجتمعات ترقب بانشداد إلى إنكسار السلطة كيما تعيد تشكيل علاقتها بها وبالمجتمع الأثير لديها، وبمجمال العلاقات الداخلية.

العائلة الثقافية

بوادير الحالة الثقافية الداخلية تظهر حتى الآن موقفاً مبدئياً وشجاعاً سواء على مستوى معارضة الحرب الأميركية على العراق، وإن كانت المعارضة تستجيب لموقف الحكومة، ولكن ثمة خطأ جديداً يرسل إشارات قوية يسعى إلى تأكيد نفسه من خلال الإبقاء على حيوية المطالب الإصلاحية إعلامياً وثقافياً.

هناك بلا شك حالة ثقافية مناهضة للحرب الأميركية على العراق وهي تعبير عن خط المناهضة الثقافي لدى التيار الثقافي العام محلياً وعربياً، ولكن السؤال الذي سيفرض نفسه بعد الحرب، لا سيما مع زوال نظام صدام حسين وخضوع العراق بل والمنطقة بأكملها لسيطرة الولايات المتحدة، السؤال هو: هل ستكون الحالة الثقافية إنهمزية، استسلامية، مستقلة، دفاعية، أم أنها ستكون مقاومة، تحريرية، نضالية؟ قد يكون هناك إصرار على

بالنظر إلى وجود ما يكفي من مبررات الانفجار الأمني.

العلاقات الداخلية

ذكرنا في البعد الثاني بأن ليس هناك مجتمعاً سعودياً موحداً بناءً على مشتركات تجمعها ثقافية وتاريخية وايدولوجية وسياسية واجتماعية، بل الصحيح أن هناك مجتمعات تعيش ضمن وحدة سياسية، لم تبدل الدولة جهوداً حقيقية وكافية من أجل صهرها وتوحيدها لجهة صناعة مجتمع موحد. من جهة أخرى، فإن علاقة الدولة بهذه المجتمعات لم تكن على درجة واحدة وإنما للدولة روابط ومصالح ومواقف متفاوتة مع كل مجتمع، فالمجتمع النجدي بالنسبة للدولة يمثل مركزها وقلبها وإبنها المدلل، ثم تأتي المجتمعات الأخرى بحسب ولائها وقربها من السلطة وإمتثالها لإملاءاتها وتحقيقها لمصالحها.

هذا التفاوت في العلاقة بين العائلة المالكة والمجتمعات المنضوية داخل الدولة السعودية عكس نفسه أيضاً على العلاقة بين المجتمعات نفسها، بحيث باتت الروابط والمصالح والمواقف هي الأخرى متفاوتة بين مجتمع وآخر داخل هذا البلد، فالعلاقة التي تربط المجتمع النجدي بالمجتمع الحجازي تختلف بصورة واضحة عن العلاقة بين المجتمع الحجازي ومجتمع أهل الجنوب مثلاً، وهكذا المجتمع في الشرقية في علاقته بالمجتمع النجدي يختلف هو الآخر عن علاقة المجتمع في الشرقية عن المجتمع الحجازي، وبلا شك فقد ساهمت سياسة الفرز التي إتبعها الدولة في علاقتها مع المناطق قد خلقت حساسية تجاه المنطقة الأثيرة، وتحديدًا نجد التي كانت تحظى بمعاملة خاصة في مخصصات الدولة وفي مناصبها وخدماتها بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

وبطبيعة الحال، فإن الظروف السياسية

أن تأكيد الهيبة بالعنف لن تزيد النار إلا اشتعالاً.

الأمن

أوضاع ما بعد الحرب ستخلق دون ريب أوضاعاً أمنية مقلقة لدول الخليج بصورة عامة، وللمملكة بصورة خاصة، فالاستقرار الأمني بات تاريخاً لن يتكرر في هذا البلد، ما لم تتضافر الجهود والضغط الداخلي والخارجي لتحقيق إتحراق في مجال الإصلاح السياسي وتوابعه الاقتصادية والاجتماعية. بيد أننا نعلم بأن هذه الجهود مرفوضة ويجري التعبير عن ذلك بأن السعودية ترفض الضغط الخارجي والداخلي لتحقيق الإصلاح. بلا شك فإن دخول العامل الأجنبي على الخط هو ما تنبذه ويشده العائلة المالكة الآن أكثر من أي وقت مضى، لأنه يعادل مصيرها الذي سيكون إلى زوال فيصلا لو سمح للعامل الأميركي أن يدخل في معادلة الحكم، وقد تكشف معارضتها للحرب على العراق بأن ذلك بالنسبة لها البوابة التي ستهب منها عاصفة أميركية للإطاحة بالخارطة القائمة.

لا يمكن إغفال تأثير الظروف السياسية الخارجية في الأوضاع الأمنية الداخلية للمملكة، تماماً كما لا يمكن إغفال تأثير انهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تصدع البنية الأمنية. وخلال العقد الماضي شهدت المملكة أسوأ مرحلة في تاريخها على المستوى الأمني، إذ تحولت من جزيرة آمنة إلى شديدة الاضطراب بفعل حوادث العنف ذات الأحجام المختلفة وزادت وتيرة الحوادث الأمنية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ثبت خلالها العجز الذريع لأجهزة الأمن في ضبط الأوضاع الداخلية، فالفشل في القبض على الضالعين في هذه الأحداث يقدم دليلاً إضافياً على أن التدهور الأمني المستمر فاق قدرة الدولة على تطويقه كما يقدم دليلاً آخر على أن البلد مرشحاً لمزيد من التدهور الأمني.

ثمة ما يدفع للقول بأن البلاد مرشحة لأن تشهد أوضاعاً أمنية مضطربة، وهناك من العوامل ما يشج على تصاعد وتائر العنف، اقتصادية وسياسية واجتماعية، وبلا شك لا يمكن إغفال أوضاع ما بعد الحرب، فمكائنة المملكة كقوة إقليمية وتحظى بدعم دولي ستفقداه ريثما تنزحز مراكز الجاذبية أو تخضع لاستبدال جوهري، في حال تم تنفيؤ الخرائط السياسية الأميركية التي جرى إعدادها سابقاً. هذه المكائنة تعني حتى الآن إسناداً دولياً لجهود الحكومة في محاربة الجماعات المتطرفة، واستعمال تدابير صارمة وإن الحريات الفردية للقضاء على ما يسمى بالارهاب وحفظ النظام، ولكن إختلال هذه المكائنة سيفضي إلى انحسار التأييد الدولي وربما تحوله إلى مراقبة دولية بما يتيح فرصة لانفجار الأوضاع الأمنية بطريقة غير مسبوقة،

الأمراء السعوديون متوترون

سلطان: المعارضون كلاب تنبح!

مقارياً لعدد الأمراء! زانداً عدد من "ينبحون" مدافعين عنهم!

وإذا كان الأمير عبد الله قد استهدف بسبب كلمته العصماء في القمة العربية، فلنقرأ كلام سلطان المعدل من الصحافة.. يقول: "أما ما تنبح به الكلاب في الخارج والذين يقولون أنهم سعوديون فليس هنالك سعودي خارج المملكة يسمى سعودي.. فالسعوديون هؤلاء الموجودون والمواطنون والعاملون داخل المملكة وخارجها.. وأضاف: أما من لبى الاجرام وتعدى على دين الله سبحانه وتعالى وعلى قيمنا الاسلامية والعربية فهو مجرم ومن صدقه فهو أخون منه ولذلك اقول الكلاب تنبح والأمور في موضعها الحقيقي". وهكذا فمن يعترض على آل سعود أو يهرب من طغيانهم فهو مجرم تعدى على الله ورسوله ودينه، ومن يصدق كلاماً غير كلام الأمراء فهو ليس خائناً بل أخون من المعارضين أنفسهم. هذا ونحن - كما يزعمون - على حافة (الإصلاحات) (والشفافية) (والاعتراف بالخطأ)! هذا رغم وضوح تأمر آل سعود على العراق وأهله كما هو ديدنهم من قبل.

وحسب هذا المنطق، فإن كل ما يقال عن سياسات المملكة ورجال الحكم فيها مجرد شائعات، وهذه الشائعات تزاد هذه الأيام بحسب رأيهم، وهو لا يعدو انكشاف الكثير من الحقائق، ولكن للأمير سلطان رأي في الشائعات، فهي لا تصدر من الداخل بل من الفضائيات التي لم تلتزم بالميثاق الإعلامي لوزارة الإعلام والداخلية، فكتشفت الفضائيات أو بعضها على رؤوس الأشهاد، وحسب قول الأمير سلطان "لو طبق - الميثاق - لما وجدنا هذه المغشاة العربية مثلاً يتم الآن".

ومخلص القول، فإن كل معارض مجرم خارج عن الدين وبالتالي فهو غير سعودي، ولا حق له في الجنسية. الجنسية ليست حقاً مكتسباً كما هي في كل العالم، بل هي منحة ومكرمة ملكية، وإذا ما غضب أمير على مواطن هذه مسكها، وكان المواطن عامل أجنبي انتهى عقد عمله: أقيد هذا: هل هذا هو الوطن الذي نحن ندافع عنه؟ أم هل هذه هي القيادة التي تحمي الحمى وتحفظ الكرامة؟

اعترفت الحكومة السعودية مؤخراً وعلى لسان وزير دفاعها بأن هناك عسكريين أميركيين في قواعد المملكة، بعضها لمراقبة العراق منذ ١٢ عاماً ومهاجمته. وبعضها بحجة الإغاثة الإنسانية حيث أغلق مطار عرعر لأربعة أشهر لهذا السبب، وبعضها كما قال الأمير سلطان لمساندة المملكة ضد أي هجوم يأتي من إسرائيل، وهذا استدعى وجوداً أميركياً مكثفاً في قاعدة تبوك وإجراء تمارينات مشتركة لمواجهة العدو، وأخيراً هناك قاعدة الأمير سلطان جنوب الرياض التي يتم من خلالها قيادة المعارك القادمة من العراق مثلما قادوا نظيرتها في أفغانستان. هذا غير قاعدة حفر الباطن بالقرب من الحدود العراقية التي تحولت إلى قلعة أميركية عسكرية خلال الأسابيع الأربعة الماضية.

اعترف الأمراء بأن هناك ستة آلاف جندي أميركي انتشروا في السعودية مؤخراً، هذا والسعودية لاتزال ضد الحرب على العراق، ولا ندري كيف سيكون الحال إذا ما كشف المستور وتبين أن العائلة المالكة اتفقت مع أميركا على كل شيء بما في ذلك إخراج ومونتاج خبر المشاركة والدعم السعوديين.

من جهة أخرى لا يزال الأمير سلطان - كما هم الأمراء الآخرون هذه الأيام - متوتراً. ففي تصريح للصحافة السعودية (عكاظ) ٢٠٠٣/٣/٩ أبدى توتراً غير معهود حين الحديث عن الوجود الأميركي والكنائس المقامة لهم، ووصم المعارضين للحرب أو لسياسات العائلة المالكة بأنهم (كلاب تنبح) بل وجردهم من هويتهم وانتمائهم لوطنهم، فمن ينبحون في الخارج - حسب قوله - ليسوا سعوديين. بالطبع السعودي هو الذي ينتمي للعائلة المالكة، والسعودي هو الذي تتفضل عليه العائلة المالكة بالانتماء إلى (السعودية). العائلة المالكة والوطن شيء واحد، بل أن الثاني ملك للأول، ومن يعترض على الدين والقيم "وبالتالي فهو مجرم". إذا استمر الأمير على هذا النحو من تجريد المعارضين من الجنسية فإنّه سيجد عدد السعوديين

ترجيح الجواب الثاني بإعتباره يتوافق مع روح ومبدأ وظرف ما قبل الحرب، بيد أن ما تحمله الجعبة الأميركية من خطط وسيناريوهات تبطن الإذلال للمنطقة وتعيد إحياء سيرة الاستعمار في صورته القديمة والذي يعني - في ترجمة مباشرة له - الاستعباد بكل معنى الكلمة. نتساءل وفق هذا: كيف ستكون الحالة الثقافية، هل ستظهر حركة ثقافية نضالية تحرض على مواجهة الاستعمار الجديد وستطالب بخروجه وإجبار الحكومة على تبني الإصلاح السياسي من أجل بناء جبهة شعبية واسعة لمناهضة مشاريع إرتهان المنطقة وشعوبتها واختطاف نفطها؟

أم أن شعور الهزيمة قد يلقي بظلاله على الحكام والمحكومين، فيجري الإستسلام لمشاريع أميركا القادمة؟

رؤى القوى السياسية والاجتماعية

لم يعد سراً وجود طيف واسع من القوى السياسية والاجتماعية السرية والعلنية الطامحة إلى تغيير الأوضاع الداخلية لجهة إما استبدال النظام الحالي بنظام آخر، أو إصلاحه بإجراء تغييرات جوهرية في النظام عن طريق ديمقراطيته. هناك فترات تنشط فيها هذه القوى في الجوع ببرنامجهما السياسي وأجندتهما الإصلاحية، وهي فترات ضعف الدولة أو انشغالها بأوضاع سياسية محلية أو إقليمية. في حال كهذه، ستشجع أوضاع ما بعد الحرب القوى السياسية والاجتماعية داخل الحدود وخارجها سواء بسواء على الانخراط الشجاع في العمل المطلي، وخوض النضال السلمي من أجل الديمقراطية، وهذا لا يكفئ سراً بالنسبة للحكومة، فقد أدركت في ظروف مشابهة سابقة بأن ثمة فرص تستحث هذه القوى على استغلالها بطريقة تسمح لها بقول كلمتها في نظام الحكم المنشود، فقاتلتها في حرب الخليج الثانية وستقولها أيضاً في حرب الخليج الثالثة حتى تدعن العائلة المالكة إلى أن الإصلاح السياسي وحده الكفيل بإزالة الاختناقات السياسية الداخلية.

الشيء الجديد هذه المرة، هو ليس في رفض آل سعود المتوقع للطروحات الإصلاحية، بل في توافر البدائل التغييرية، فلأول مرة يصبح خيار تقسيم المملكة موضوعاً جاداً وحقيقياً، ولأول مرة يطرح هذا الخيار كبديل لنفشل الإصلاح السياسي السلمي الديمقراطي. ولأول مرة تعلن بعض الفئات الاجتماعية عدم ممانعتها بالتقسيم الذي يحفظ حقوقها إذا ما فشل خيار (الوحدة والإصلاح) وهو الاحتمال الأقرب حدوثه بناء على المعطيات الحاضرة. بكلمة أخرى، فإن الإستثمار السياسي ليس معلقاً على الإصلاحات السلمية الديمقراطية، ولا على رفض العائلة المالكة لها، بل هناك استثمار حقيقي في مجال تفكيك الوحدة إلى عناصرها القديمة.

المستأكلون بمعزوفة "الوحدة الوطنية"

يرى البعض أن "وحدة الكلمة" هي الباب المشرع لتحقيق الوحدة الوطنية؛ ورأى آخرون أن "العقيدة الصحيحة" هي مفتاح الوحدة الوطنية؛ وقسم ثالث رأوا أن "الإلتفاف" حول القيادة يمثل البنية الأساس للوحدة الوطنية؛

المتاجرون بالوحدة الوطنية كثر هذه الأيام، وهؤلاء المتاجرون لا يفهمون معنى الوحدة، ولا يفرقون بينها وبين الوحدةية، ويضعون وحدة الكلمة مقابل تعدديتها، والعقيدة الصحيحة ضد الدين الإسلامي بمبادئه العظيمة، والقيادة السياسية السعودية مقابل الجمهور المحكوم بالطغيان والفساد.

لا نريد وحدة كلمة ومواقف مفروضة تخنق الرأي الآخر، وتلغي الاجتهاد والتعدد الفكري والثقافي. وحدة الكلمة بالشكل المطروح تتناقض مع الوحدة الوطنية ومع المصالح الوطنية. هي مجرد أداة للقمع ومبرر للواحدة الثقافية التي عانينا منها. في الحجاز وغيره - منذ أن تأسست الدولة السعودية الحديثة.

والعقيدة الصحيحة المزعومة هي التي جاءتنا بالتكفير والتفسيق والتبديع، وهي التي أفرزت لدينا العنف، وهي التي شقت المجتمع على نفسه، وهي التي ألبت علينا القاصي والداني، وهي التي كتمت أنفاس طلاب الإصلاح والمبدعين، وهي التي جعلت لدينا مواطنين من الدرجة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة وحتى الثامنة، وهي التي دعمت إستبداد الحكم فصارت من مخالبه التي خمشت وجوهنا وأدمتها.

هذه العقيدة الصحيحة التي ما فتئوا يذكرونها بها، تشي بأن ما لا يؤمن بها (الوهابية) هم كفر وزنادقة، كانوا ولا زالوا يستحلون بإسمها دماءنا وأعراضنا وكراماتنا. هذه العقيدة الصحيحة لا يمكن أن تكون مكوناً من مكونات الوحدة الوطنية، بل هي على العكس من ذلك أداة تشطية وتشردن، وستكون أداة احتراق داخلي، وأداة لا تعترف بالمساواة في الدين ولا في المواطنة، حقوقها وواجباتها. لا ليس الإلتفاف وراء القيادة السعودية

أساس الوحدة الوطنية، ولا هي من ثوابت الوحدة. هي كذلك الآن في غياب إرادة الشعب وسيادته، أما حين تعود إليه حقوقه، فالشعب يكون مرجع الحكومة، ينتخبها ويزيلها، ولن يعود للشعب حقه في ظلّ تخريب الثقافة الوطنية وأهم مفردة فيها هي المواطنة. ولذلك لا تريد العائلة المالكة الإصلاح السياسي الوطني، لأن ذلك قد يلغي أهمية وجودها كأساس للوحدة. أي وحدة هذه التي تنتهي بزوال القانونين عليها، والمستأثرين بفوائدهما؟!

ألا يدعو هذا الى التشكيك في أصلها وفي وجودها وفي استمرارها؟! كثيرة هي النظم السياسية التي أيدت والعوائل المالكة التي أقصيت ولم تنفقت بلادهم. في اليمن وفي مصر والعراق وليبيا وفي غيرها من بلدان العالم، فلماذا يكون آل سعود أساس الوحدة الوطنية، وهم الذين أشعلوا وقود الحرب في المجتمع وشجعوا على تفتيتها؟! إن هذا برهان بأن ما لدينا من وحدة (وطنية!) لانزال نصرخ ونذعي المحافظة عليها كدليل على أنها غير ثابتة الأساس، هذه الوحدة ضعيفة متهاكة، أريد لها ان تكون كذلك، حتى يغيب المشروع الوطني، ولا يجد المواطنون أمامهم سوى آل سعود يتمسكون بهم على مضض!

القيادة التي تحرم أبناء الوطن من حقوقهم الأولية، وتسعى الى تحقيرهم وامتهانهم، وتفرق بينهم في الخدمات والعطاء، وتتوجس خيفة وحذرا منهم.. هذه ليست قيادة تؤلف الشعب من حولها، أو تجتذب اليها المواطن عن احترام وقناعة. والمواطن من جانيه لا يراها أكثر من جماعة متسلطة بوسائل التضييل والإرهاب الديني. إنه يراها قيادة محلية لا وطنية، ولا يمكن أن تكون - إن لم تغير من صفاتها - أساس لبناء وحدة وطنية. ودليلنا على هذا أن هذه القيادة لم تنتج لنا وحدة وطنية صادقة، ولا ثقافة تسامح بين المجتمع مع أنها حكمت البلاد منذ ثمانية عقود على الأقل. كل ما أنتجته عداوات وبغضاء ومشاحنات على أسس قبلية ومناطيقية ومذهبية وغيرها. وإذا ما طال بها الزمن، فإنها تستمرئ تفتت المجتمع لتسوده الى

الأبد لو كان ذلك ممكنا.

وملخص القول أن ما يعتبره البعض ثوابت وطنية: العقيدة الصحيحة، والقيادة، والوحدة الترابية للمملكة.. إنما هي ثوابت تنمّاها وليست موجودة على أرض الواقع. الواقع يقول أن الوهابية ممثلة العقيدة الصحيحة، بتقافتها التكفيرية والعنيفة لا يمكن أن تشكل الأرضية الثقافية للمشارك، بل هي تلغيه، إنها تلغي أن يكون الإسلام مشتركاً بين المواطنين، فمادام هذا كافر وذلك ملحد وثالث فاسق مبتدع، فكيف تكون هذه الثقافة أساساً توحدياً؟!

والقيادة السعودية الفاشلة بكل المقاييس، والتي أهدرت الثروة واستباححت حمى الكرامة الوطنية، وقشلت في حماية التراب الوطني، وتعاونت مع الأجنبي لكي تستمر في الحكم، ليست هي القيادة المنشودة إن لم تصلح نفسها، ولا نظنها ستفعل ذلك.. وليست هي القيادة التي يشترك فيها كل المواطنين مادامت متفرغة رافضة للإصلاح، وليست هي القيادة الموحدة إن لم تخرج من الخيمة (النجدية) ثقافة ومنطقة لتمثل الشارع السعودي العريض.

لهذا كله فإن التراب الوطني ووحدته ليسا مقدسين في مثل هذه الحالة. المقدس هو تراب المنطقة (الإقليم) وديرة (القبيلة). تتعرض المملكة الآن الى مخاطر الحرب التي ستشارك فيها ضد العراق رغم أنف حكومتها، ولكن كم بيننا مستعد أن يدافع عن القيادة؟! وعن التراب الوطني؟! القمع والمحرم ومواطن الدرجات الدنيا والكافر والمتهم بالعمالة للأجنبي لا يدافع ولا يستطيع أن يدافع عن وطن ومواطن الدرجة الأولى. وهذا الأخير قد لا يدافع إلا عن مصالحه، ويضن بنفسه وماله إن تطلب الأمر تضحية وطنية.

لأولئك الذين يوجهون النقد الى المعارضين متهمين إياهم بالشعوبية والمناطيقية ويبرها نقول لهم: جدوا لنا في أنفسكم معارضة وطنية تدافع عن التيار العام، وستلتحق بكم. أرونا النموذج الوطني الصادق في الوطنية، غير الوهابية وغير آل سعود تحضي بصدقكم.

هل هذا هو "بلد الأمن والأمان"؟

مؤشرات انهيار سلطة الدولة وتحلل المجتمع

سواد في ثوب العروس: نصابون ولقطاء ومحترفو دعارة في "العريزية"

لجنة تسمية الشوارع بمحافظة جدة أحالت الحي إلى أودية وجبال.. التقسيمات الثلاث الرئيسية للعريزية كحي هي تلك التي تقع خلف تعليم البنات.. جزء يسيطر عليه الباكستانيون العزاب من سائقي التيموزين في أقصى الشمال وجزء أوسط يسكنه العمال السوريون وسعوديون وجنسيات أخرى وهو أفضل أجزاء الحي ويجاوره الجزء الجنوبي الذي تسكنه كل الأخطاء البشرية.

أيضا التفتت مسجد أودية.. وادي عدن.. وادي عربة.. وادي اسمره.. وادي طور.. وادي الرابي.. وادي شكر.. وادي حفرة.. وادي سعدي.. وادي قرية.. وادي رسان.. وادي القاع.. وادي ملح.. وادي رابغ.. وادي تخريش.. وادي زبيد.. وادي الحسا.. وادي بيرين.. وادي التراث.. وادي الغرة.. وادي العمري.. جبل الصنار.. جبل القرية.. جبل الصفا.. جبل مسك.. الخ.. مسميات حصرت في مساحات ضيقة لا تتجاوز عشرة أمتار لا لون لها ولا طعم ولا رائحة ومن الطبيعي أن تكون الكتابات التي تحملها جدران المنازل أشبه برسائل الرفض لهذه التسميات.. فهناك شوارع بوروندي.. وكجا.. وناديكا.. وساعة وزيدي ونهانجار.. وكنامو.. الخ.. افرازات لثقافة وافدة تلو وتمازج التغيير وتفرض الاستجابة لها شاء من شاء وأبى من أبى.

سألني محمد آدم وهو يحاول التخفي عن انتظار اصفاء في الحي ليدلني على بعض المواقع.. ما الذي يدعوكم للكتابة عن حي تزوره الدوريات صباح مساء.. يلقي القبض على البائعين والخمورين بل وبيوت الخمر والدعارة بشكل يومي.. ذكرت مشاكله في الصحف كلها.. هل من جديد يمكن أن يحدث مستقبلا؟

كانت أجابني.. إن أريد لا الإصلاح ما استطعت.. قال: أنت تنفع في قرية مثقولة فائساة لبن وسائل ضغط ومراوغة أكثر من الرجال وهن يعلمن أن هناك يكشف لي آدم خداع هؤلاء التشابيين في وصفهم مكان تواجدهم بقوله: إنهم يستخدمون القسطاعات الرسمية الحكومية غطاء لتأمين ممارساتهم واضفاء صورة رديئة فيقولون يحدنا من الشال شارع التحلية ومن الجنوب كتابة العدل وبطريقة العريزية ومن الشرق إدارة مكافحة المخدرات ومن الغرب المحلة الشرعية الكبرى ومقبرة العريزية ثم سألني ضاحكا: لا توحي لك حارة بهذه الحدود أنها نظيفة وأمنة وغير مثيرة للشك.

هناك غياب لصوت الوعي.. وهروب من الدعاة.. وانكسار لفعة الفضيلة.. وتراجع لقيم المجتمع.. وتخوف من المواجهة.. وانهمار أمام المادة.. وفي الامانة.

بدر الغانمي

كما في جدة.. تكاد لطح السواد تغطي وجه مدن المملكة الكبيرة.. على السطح هناك مظاهر التدين والتقى المغالي فيه، كمسلك اجتماعي يفرض، وهناك سلطة القانون و"بلد الأمن والأمان" والدعاية التي تغرق الأذهان والأذان وكأن المملكة لا يوجد بها سوى التقى والحياة الآمنة وربما العبث بالأموال!

تحت السطح، يظهر وجه آخر للمجتمع السعودي، وللإنسان الذي فرضت عليه سياسات النفاق، والذي حولته إلى أن يسلك مسلكين أحدهما للخارج والآخر للدخل. الوجه الآخر الداخلي بدأت الصحافة تتحدث عنه، ولكنه تفاقم هذه المرة، وصار الانحراف والجريمة يمارسان تحت نظر السلطات، التي فقدت سيطرتها على الأوضاع في أحياء عديدة.

هذا المقال يكشف وجهًا طالما تم إخفاؤه، لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، لأنه يمثل إخفاقاً أمنياً للعائلة المالكة.. إضافة إلى الإخفاق الإقتصادي والاجتماعي.. هنا صورة جديدة للمجتمع السعودي، وصورة واضحة لإنجازات العائلة المالكة.. نضعها بالنص من عكاظ ٢٠٠٣/١٦.

وتسوقهم إلى الهاوية.
لا ترى إلا سوادا في كل اتجاه كأنها هجرة جماعية للنساء من البيوت.. الرجال اما متسكعون او نائمون في اغلب الاحوال.. الشباب زرافات ووجدانا اسام البقالات.. وتحت جدر المنازل ساعة الذروة يتحول الحي إلى خلية نحل.. جنسيات مختلفة عرب وآسيويون وافارقة كأن على رؤوسهم الطير، لا تكاد تجد بابا مغلقا بعد الظهر.. يلتفت انتباهك ظاهرة البحث عن صرف للنفود فالخمسون لا توجد مع كل الزبائن.. اصحاب البقالات لديهم معرفة بالحل فيسروا الاجابة على السائل.

يتحركون بخطوات منظمة لا تخطئها العين.. باصات مخصصة تقل النساء والأطفال فقط.. يخرجون في العاشرة صباحا من كل جمعة.. يلبسون رث الثياب.. العباءات وسيلتهم للتخفي.. الخطة معدة سلفا للتسول.. يجمعون من المصلين ما جاد به النهار.. ويسرقون من مصليات النساء ما لذ من حللي.. يوزعون عند مساجد معينة.. الشعبيي بالسلامة.. الملك سعود بطريق المدينة.. العناني بالحمراء.. الجفالي بالبغدادية.. الخ.. تعود السيارات لجمعهم قبل الرابعة عصرا.

البيوت الشعبية التي يستأجرونها تتحول إلى شبه املاك فائز يغادر لا يسلمه إلا لبدل من نفس القبيلة.. ترى المرأة كل يوم مع رجل.. وترى الرجل كل يوم مع امرأة.. اي علاقة يمكن ان تنشأ في هذا المكان.. هذا ابن من.. وهذه بنت من؟ قال لي احد الاخيار: كثير من هؤلاء الاطفال لا اباء لهم ولا امهات.. تم احتواؤهم وتوظيفهم لأغراض دنوبية لدى هذه الاسر ولا غربة ان تجد بينهم السارق والمشتط

كنت اظن ان الكرتينية بكل مفاسدها تمثل النموذج.. وظللت اعتقد ان البساط لم يسحب بعد من (الحفيرة).. ولازلت مقتنعا بأن حارة (الدقيق) لها قصب السبق واذا بي اكتشف سبب السرطان وبؤرة تواجده في هذا الحي..

نساء يقدن عملية التغيير الايدلوجي.. ويحددن ساعات التحرك ويرسمن خطط البيع ويجدولن مواعيد الزبائن.

تحمل المرأة سفاحا فقتضع ولبدها البري بجوار صناديق النفايات لتلتقط ايدي الجمعيات الخيرية او يلفظ انفاسه الاخيرة دون علم احد.

أما بنات آخر زمن، بنات الحارة فيزعن ثياب الحياء بجولاتهن الموكبة في عز القبلولة وبعد صلاة الجمعة من كل اسبوع وعقب صلاة العشاء يجتمعن داخل الاحواش فيشربن الخمر علانية.. ويدخن الحشيش بلا مواربة.. ويرقصن على انغام المسجلات.. خليط من شباب وفتيات ولا يطيب لهم الخير واهله ولا يستكين لهم شيطان العريضة ولا يلتفون حول اي فضيلة.

الدعارة.. تجارتهن المزجاة.. يعرضوهنا على قارعة الطريق.. المشاركة تبدأ من العاشرة، والاسعار تملو بعد الرابعة عشرة والخروج بحرية مباحة بعد الساعة عشرة اما الزيارات المنزلية فلها (كيف) بعد.. ومزاج تنثر اسامه الحفيضة والنارجيلة وقارورة الخمر.

الاستخدام والشم صفة الرجولة للصغار فهنا تتم التفتشة واعاد المجرمين لمواجهة أسوأ الظروف، ولا تتعجب ان وجدت ابن السابعة يسرد عليك كل الانواع.. وسيارات التيموزين تلوغ وتسعى في ازقة الحي واورقته فعناصر الجائزية تشد هؤلاء العزاب

مزيد من الإعتقالات معادل لعدم الإستقرار وتآكل الشرعية

مجتمع مسيس وعائلة مالكة انتهت صلاحيتها

وبالتالي ليس لديه ما يخسره من الصراع. وهذا الجيل هو الأكثر تعرضاً لتأثيرات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات، مما أدى إلى رفضه دعايات وتبريرات السلطة لفشلها وعجزها. أي أن الأمراء اليوم لا يستطيعون أن يقنعوا المواطن بموقفهم السياسي الداخلي والخارجي، وكذلك ما يزمع حول نجاحاتهم التنموية، خاصة مع المقارنة بأحوال الدول الخليجية المجاورة.

لهذا كله فإن الجيل المحروم هو الجيل الأكثر تسييساً، والأكثر استعداداً للمواجهة، والأكثر ضغطاً من أجل التغيير، وهي أمور لا تتواءم مع وضع العائلة المالكة الحالي، وليس لديها استعداد للتنازل من حصتها من أجل استيعابه أو على الأقل منع تحوله إلى مادة مدمرة.

الذي نراه اليوم: اتكاء على العصا أكثر من اللازم. وهذا يشير إلى فشل مؤكد. فالعصا السياسية والأمنية لا يمكن أن تعمل بمعزل عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية. ومادامت الدولة فاشلة في هذا الحقل الأخير، وهي تعلم بأنها لن تستطيع الإيفاء باحتياجات المواطن في المدى المنظور من جهة الخدمات الاجتماعية الأساسية (التوظيف، التعليم، الصحة مثلاً) فإن من الحق والخباء بمكان التصدي لدعوات الإصلاح السياسي، والتوسع في استخدام القبضة الحديدية التي يلوح بها الأمير نايف عبر شاشات التلفزيون.

إن هذا النهج غير مقبول شعبياً، فضلاً عن أنه لن يحل المشكلة من جذورها، ولربما أعطى نتائج معاكسة وسريعة، فضلاً عن أن هناك حقيقة لا يجب أن نغيب عن البال دائماً، وهي أن استخدام العنف بشكل مفرط يؤدي إلى انحسار الشرعية بشكل مفرط أيضاً.

يتصاعد في المملكة اليوم الغليان ضد العائلة المالكة، من كل المناطق وكل المذاهب وكل التوجهات السياسية. وهي تقف دونها حليف حقيقي لا في الداخل ولا في الخارج. وروما مصادر مادية تعتمد عليها سوى الآلة الأمنية، ودونما برنامج سياسي أو اقتصادي يتصف بالشمولية والإقناع لدى المواطن.

وفي مثل هذه الحالة لن يتوقع أحد سوى المزيد من العنف والضمان، والمزيد من الدعوات المطالبة بتغيير نظام الحكم بأكمله، وإقصاء العائلة المالكة التي يبدو أنها تثبت يوماً بعد آخر أن صلاحياتها قد قاربت على الإنهاء.

واستبعدت خيارات الإصلاح لصالح الإستمرار في السياسة الخطأ في شتى المجالات.

ربما لا تستطيع العائلة المالكة إصلاح نفسها بما يكفل إنضباط الأمراء ووقف تعدياتهم، أو أن ذلك يكلفها كثيراً أو يحتاج إلى جهد غير عادي، وهنا تبدو الوسائل القمعية (في متناول اليد) وسهل - حسب وجهة نظرهم - إسكات الجمهور بمجرد أن يتم التلويح بالعصا الغليظة. هذه الوسيلة التي يبدو أن العائلة المالكة استقرت على استخدامها، في غياب (المهندات) الاقتصادية والبرامج الاجتماعية، قد تعطي حلاً مؤقتاً لمعضلة عدم الإستقرار الذي نشهده في المجتمع السعودي اليوم، ولكنها تؤسس لحالة انفصالية بين ذلك المجتمع والحكومة، بشكل يجعل الجمهور منتظراً لفرضة يعبر فيها عن احتقانه برسائله الخاصة (المائلة لوسائل السلطة) (العنف).

إننا اليوم نعيش مرحلة تغيير كوني، والسعودية واحدة من محاور ذلك التغيير، فهي لم تمر في تاريخها الحديث - منذ أن تأسست -

**عدم القدرة على الإصلاح
هل أنهى صلاحية العائلة
المالكة كحكومة؟**

بمعضلة كالتى تعيشها اليوم. لقد فقد النظام أدوات ضبطه للجمهور، وسقطت هيئته الأمر الذي يجعل السؤال عن جدوى العنف مشروعا. مؤسسة النقد السعودية قالت هذا الشهر (مارس ٢٠٠٣) أن نسبة البطالة في السعودية وصلت ٣١.٧٪ وهذه النسبة المخيفة جداً لا تشمل على الأرجح العنصر النسائي.. في حين أن عدد السعوديين تحت سن العشرين بلغوا ٥٠٪ من عدد السكان، أي أن من هم تحت سن الثلاثين عاماً قد تفوق نسبتهم ثلاثة أرباع السكان.

وهذه النسبة العالية من الجيل الشبابي الذي يتعرض لأكبر امتحان، لا يتوافق ذهنياً مع العائلة المالكة، التي يحكمها رجال في أرذل العمر قد توقف الكون وحركته عند رجليهم!

وهو جيل لم يخبر دموية تأسيس المملكة التي كان الأمراء عثرون بها جيلي الأبناء والأجداد، وبالتالي فعناصر الجيل الجديد الشاب هم من يضع قدرة العائلة المالكة وسلطانها أمام التحدي من خلال المواجهة المباشرة. وهذا الجيل لم يستغف من طفرة النفطية

بات في حكم المعروف أن القمع المجرد الذي يمارسه أي نظام سياسي لا يأتي بالاستقرار.

وبات في حكم المؤكد أن هناك معادلة واضحة الطريق تقول بأن المزيد من استخدام أدوات القمع تؤدي إلى تناقص في شرعية النظام، وهي دلالة على غياب الرضا والقبول بالحكم القائم.

ومن المعلوم بالضرورة أن الأنظمة السياسية - وإن كانت تستخدم عصا القمع - فإنها قد تستطيع إطالة عمرها بوسائل أقل ضرراً، وهي ملاحقة مسببات الاختلاف بين النظام السياسي والجمهور.

كانت الحكومة السعودية في بدايتها تعتمد على قمع (الأخر) مع الاحتفاظ ببيضة القبان - كما يقال - وهي ولاء معقل النظام وأساطينه في نجد. ولكن لولاء هذا، بدأ ينسحب إلى الدوائر الضيقة جداً، فكثر المتذمرون والساخطون على الدولة ووعاتها.

الأسباب كما تعلم كثيرة.. فبعد القمع وسيل الدماء الذي أقامت عليه الدولة السعودية أعمدتها، جاء النفط ووفر غطاءً رائعاً واستخدم كبديل للإصلاح السياسي ومال الكفة لاستخدام الجزرة في كثير من الأحيان. ولكن مع تقلص مداخيل النفط، وتصاعد (الحاجة) إلى الإصلاح الداخلي بسبب الفساد غير المسيطر عليه وفشل العائلة المالكة من التحول بالحكم

التقليدي إلى نظام عصري يمكن من خلاله ضبط الوضع الإداري والمالي وتنقيس الهيجان والألم الداخلي للمواطنين.. بعد هذا أصبح النظام يعاني من مشاكل بنوية لم يشأ أن يلتفت إليها.

بيد أن الخيارات التي أمام الحكم، وبدل أن تتجه لإصلاح وضع العائلة أولاً والسيطرة على تجاوزاتها ونهبها لكيرات الوطن، وبدل أن تسعى إلى تصحيح الأخطاء التي تورطت فيها النوايا والبلاد إلى المزالق الخطرة، ترك الأمراء إصلاح أنفسهم ونظامهم، ودعوا على المواطنين يسومونهم المزيد من الضغط النفسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني. أي أنهم لم يكتفوا أنفسهم للوضع الحالي، وانتهوا إلى مسعى غير مجرب وهو تكثيف المجتمع بأسره ليتماشى مع الحالة غير الطبيعية التي أفرزتها سياساتهم.

ولأن تكثيف المجتمع بالنحو الذي يريدون لا يتطلب إقناعاً بل فرضاً جاء تضخم أجهزة الأمن ووسعت من ممارساتها القمعية في الآونة الأخيرة من جهة الاعتقالات والتعذيب،

الحرب وشبكة والحكومة غير مستعدة لها

ثمة ما يؤثر الدهشة حقاً، الحكومة في ديارنا المقدسة تعيش ظروفاً اعتيادية في أوضاع استثنائية تشهدنا المنطقة، فدوي طبول الحرب كفيل بتنبية الموتى. يقال لك بأن العائلة المالكة تكره الحرب ولكنها مستعدة لتناجها الوخيمة، فهي تلك ما يكفيها للعيش في الخارج لو خربت الديار.

الاستعدادات للحرب الوسيكة على العراق تكاد تكون معدومة، فالناس لا يشعرون بخطر الحرب ونتاجاتها ليس لأنهم لا يكتثرون بها أو لا يقدرون حجم خطورتها، بل لأن حكومتهم لم تصدر تعليماتها الوقائية ولم تطبق صفارات الانذار من أجل إعداد الأهالي لما يجب أن يفعلوه في ظروف الحرب، وبخاصة فيما لو أخذت شكل الحرب الكيميائية أو الجرثومية أو حتى النووية.

وفيما قارات العالم تشهد انتفاضة دولية شعبية ورسمية لدفع شبح الحرب، أو الاستعداد لها حكومتنا في الديار المقدسة تكاد تتعامل مع الحرب وكأنها سرٌّ لا يجب إطلاع الرعايا عليه، أو أن المتضررين منها هم فقط من يقعون في السطة. ولعل في الأخير وجه صحيح، فالعائلة المالكة لا يهمها من عاش ومن مات من السكان طالما أن السلطة مضمونة البقاء.

هذا الموقف المتراخي واللامسؤول من قبل العائلة المالكة لا ينحت إلا من شرعيتها ولا يفت إلا في قيمومتها، فدولة غير قادرة على حماية من تسوس لا تستحق البقاء.

في حرب الخليج الثانية، كان الناس يأملون من حكومتهم التحرك قبل نشوب الحرب بإبلاغ الناس كيف يجب أن يتصرفوا في ظروف الحرب، أو ماهي الخطوات المطلوب إتباعها حال الحرب الكيميائية، ولكن ما حصل من استعدادات يثير السخرية. ومما يحزن حقاً أن يقولی الناس بأنفسهم مهمة الاستعداد للحرب، والأشد حزناً أن يشتري الناس الأفعنة الواقية من الدولة، حتى أثري من أثري من الأمراء في هذه الحرب.

حرب الخليج الثانية، وبات الناس يتعاملون مع الحكومة الأصلية، أي الولايات المتحدة ممثلة في قواتها المتواجدة في ديارنا المقدسة، فقد غابت الدولة عن الأنظار، وهرب الأمراء بعيداً عن ساحة الحرب، فيما تولت القيادة العسكرية الأميركية مهمة إدارة الشؤون اليومية في ديارنا وبخاصة في المنطقة الشرقية حيث

ساحة المواجهة.

وها نحن نشهد تجربة مماثلة، والحكومة تريد من الناس أن يسقطوا في حفرة الأملس وأن يلدغوا من جحر الدولة مرات ومرات. الحرب باتت وشيكة، ويراد من السكان ألا يدركوا معنى الحرب، ولا ما ستؤول إليه، وما يجب عليهم فعله، بل هي الحرب وكفى، ولتيمت من يمت وليعش من

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خامسة هيئة الأركان العامة
هيئة عمليات القوات المسلحة
خزيرة الوقاية من أسلحة
التدمير الشامل

سری

الإجراءات والاحتياطات العاجلة لمواجهة استخدام السلاح النووي أثناء العمل العسكري الأمريكي ضد العراق

١. الجهات المعنية ،

- أ. وزارة الدفاع والطيران.
- ب. رئاسة الحرس الوطني.
- ج. وزارة الداخلية (التطاعات الأمنية).
- د. وزارة الصحة.
- هـ. وزارة الإعلام.
- و. الاستخبارات العامة.
- ز. مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
- ح. الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.
- ط. الهلال الأحمر السعودي.
- ي. المواطنون.
- ث. إلى جهات أخرى يتبناها الموقف.

٢. الموقف .

١٠ عام : تجزى حاليا الاسلحة ذات الكوجية عمل عسكري أمريكي / بريطاني ضد العراقي وتظهر المؤشرات ان اربعة من حشد عسكري وتصرحات أمريكية وبريطانية في جبهة قرب وقوع جبهة العمل

١١ ب : مدى إمكانية استخدام السلاح النووي *

١٢ إن احتمال استخدام السلاح النووي من قبل الأمريكيين ضعيف ولكنه وارد ولو بنسبه ضئيلة وفي الحالات التالية:

- (١) لفتح ثغرات في تحصينات عراقية صعبة جداً .
- (٢) عند استخدام العراق لأسلحة كيميائية أو جراثيمية .
- (٣) لنؤكد الأمريكيون خسائر كبيرة في الأرواح أو واجهوا مقاومة عنيفة جداً .
- (٤) إذا استخدم العراقيون صواريخ (سكود) ضد إسرائيل وأحدثت خسائر .

• 5

کتابخانه
پیشانی
کتابخانه
کتابخانه

بِعَش.

لقد تسربت مؤخراً وثيقة من وزارة الداخلية حول الاستعدادات المطلوبة من الأجهزة العسكرية والأمنية لمواجهة الحرب النووية أو الكيميائية، وما تلقت

إليه الوثيقة أن مستوى الاحساس بالخطر
لدى العائلة المالكة وهذه الأجهزة قد بلغ
حدا مبالغا الى درجة توقع الحرب النووية،
وتاليا ضمان مستوى من الجاهزية يكفل
رد أخطارها وتناجها الوخيمة على

السلطة بطبيعة الحال، ولكن في المقابل وعلى المستوى الشعبي، ليس هناك ما يمكن وصفه بالحد الأدنى من الجاهزية حتى في إطار حرب تقليدية. وفيما يلي صور للوثيقة:

[Handwritten signature]

2
 3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526

(١) تحديد المصاحف الموجودة في مناطق التوزيع وتكثيف المهاتم الصغيرة.
تجهيزها ووضع التعليمات اللازمة لكي يستطيعوا الوصول إليها.
(٢) الإسراع مع الحاصلات بوضع التعليمات اللازمة لتأمين الكسومات
التي لا تزال قيد الطاعة ضمن البلد أو المنطقة.

ب- وزارة الداخلية والتعاضد الاجتماعي:
يتم من خلال الوزارة:

(١) تقويم خطة الإخلاء والمعدة من قبل وزارة الداخلية والاستفادة منها عند الحاجة.

١٠. واجبات الجهات المعنية،
أ. وزارة الدفاع والظفر إن،
(١) توفير المساندة اللوجستية لتزويد العمل من خلال مراكز عمليات الدفاع الوطني،
(٢) متابعة تنفيذ الجهات الواجباتها من خلال مراكز عمليات الدفاع الوطني،
(٣) تقديم مساندة عسكرية الدفاع المدني بالإمكانات البشرية والآلية بالقادر الذي يترتب عنها مساندة في تنفيذ،
ب. الوطني،

تعرضها في المستقبل،
(١) استمر في رصد اتجاهات التلوث والمناطق المعرضة للتلوث،
(٢) متابعة إخلاء المواطنين من المناطق التي تعرضت للخطر أو المحتمل
حدوث الحوادث،
(٣) منع دخول المناطق الملوثة أو الخروج منها بشكل عشوائي،
(٤) منع عمل الأفران والتمزقي والمواد الغذائية الملوثة الممنعة،
(٥) منع حمل أو التلوث الأتفاعلي، ما لم يكن،
(٦) عمل على التلوث الأتفاعلي، ما لم يكن،

- (١) المتحقق من جميع التوقيعات وحالات الاشتباه الواردة سواء من الجهات المعنية أو من قبل المواطنين.
- (٢) إخلاء وإيواء المواطنين من المناطق التي من المحتمل تعرضها للصورة.
- (٣) إخلاء المصائب وإيواء وعلاجهم في الأماكن المخصصة لهذا الغرض.
- (٤) متابعة التفريش، ورمسد جناحه وخطورته.
- (٥) متابعة طلبة الإخلاء، الأماكن المخصصة، طلبة الإخلاء المسموع.

(٩) ينضج إجراء تمرين واحد على الأقل لتطبيق هذه الإجراءات على أن يقتصر هذا التمرين على طرق ووسائل الاتصال وتعد عن طريق وزارة الدفاع بالتنسيق مع الجهات المختصة فرصية إجراءات التمرين.

ب. إنشاء اللجنة.

تسعة الله الرحمن الرحيم

2
 3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526

الدروس الإرشادية التي تنظمها فاعلية إجماع الرقابة،
(٧) المساعدة في رفع المستوى وتعليم المواطنين والمقيمين من خلال
وزارة الداخلية ووزارة الصحة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية،
المواطنين في حالة الصعوبة للخطر من خلال جميع وسائل الإعلام والتشبيك مع كلا من :
(٨) اللجنة الإعلامية فيما يتعلق بالسلوكيات والأجرام التي يجب أن يتجنبها
دولة الإعلام،

- (١) مستشفى الجوهري، مصر الجديدة، وطبقة الكلفة، فضاءات المعسكرو، ولندن، المملكة المتحدة.
- (٢) الإمبراطور على الأراضي الملكية.
- (٣) توثيق المعلومات الحالات المرضية (لوقعا الجهات المعنية المطلوبة).
- (٤) بالخصوصيات الثقافية).
- (٥) التنسيق مع المراكز الطبية العالمية لتقديم العلاج والإخلاء لبعض الإصابات إليها عند الحاجة.
- (٦) دورة عملية الإخلاء الطبي وأعداد الفرق المتدربين بالتنسيق مع الجهات

تلك على مدار العلوم والتربية.
(١) استخدام وسائل التثاقف في الأوقات المناسبة هذه الحاجة ووفق ما
يضمن من لوائح أو تعليمات الموثقة في مكان التجهيد،
ج. لوائح الصحة.
(٢) المشاركة في إعداد المراجعة الإعلامية للولاية والمراجع الآثار الاجتماعية.
(٣) تجهيز مراكز التطوير في المستشفيات المتوقعة استقبالا لحالات إصابات
إنعاعية حسب الاحتياجات المتوقعة.

الفرع) باعتبارها البنية عن البراءات و الامتصاص التي تنطوي إلى نه استخدام الملاحقة التي التي تبين التوافق بالمثل ويمكن الاستخدام وفق ما يرد من معلومات من القاطعات الأخرى، (٧) تتسق مع المبرور في المصلحة العامة خلال عمليات الإخلاء وضع حدوث حالات الفوضى بين الممثلين، (٨) المشار إلى من أعداد المادة الإعلامية المتفاوتة بالطرق السلمية لاستخدام معدات الوقاية سواء الداخلي أو الخارجي وكميات استخدام المشاة مع مدينة

(٤) التبليغ عن وصول حالات مصابة أو مرض يشفيه به (كمرض إسماعيل).
(٥) التنسيق مع الجهات المعنية لنجم النضاح بدخول الموالدين المصابا في حالة حدوث ضربه لبلد الصداقة لهذا الموالدين والموالدين الآخرين المتضررة إسماعيل.

تات القوت المسلحة
بنيّة الأركان العلمية

(٢-٢)

المملكة ومركة التحديث

الإصلاح السياسي

صنعها التحديث، كانت بطبيعة الحال ستؤدي إلى تغييرات فوية، ولذلك فإن قضية الإصلاح السياسي كان يسير جنباً إلى جنب وفي تواصل مع مشروع التحديث، ولذلك ظلت هذه القضية حاضرة وتزداد رسوخاً بمرور الوقت، إذ كان ثمة شعور لدى الطبقة الحاكمة بأن توسعة الجهاز البيروقراطي للدولة تبقى غير متوازنة صالماً ترفقها إصلاحات سياسية، فالحاجة تفرض على الدولة ضرورة وهي تحدث تجهزتها أن يصاحب ذلك تحديثاً سياسياً، مترجماً في تطوير أجهزة الحكم وتوسيع المشاركة السياسية.

ولذلك تواصلت التصريحات الرسمية حول "نوايا" الحكومة بإحداث إصلاحات سياسية. ففي عهد الملك فيصل وبتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٠م صرح وزير الداخلية الأمير فهد - الملك الحالي - بأن الحكومة متجهة لإنشاء مجلس شوري ونظام أساسي للحكم وإن الحكومة بصدد تنقيح النظام الأساسي المقترح، فيما صرح الأمير عبدالله في مقابلة مع جريدة (الأناور) اللبنانية في ١٩٧٤/٥/١٠ "نحن لا نضيق بحرية الرأي.. لم يعد بالإمكان في العصر الراهن معالجة القضايا بمعزل عن أبنائها".

إستشعار الحاجة للإجابة على متطلبات الدولة كدولة يقتضي قيامها واستمرارها وتوسعها خلق أجهزة مؤهلة ووضع سياسات نشطة قادرة على إستيعاب المتغيرات الداخلية والخارجية، وهكذا الإجابة على التيار الشعبي الاصلاحى، كان. أي هذا الإستشعار ألزم تقريبا كل الملوك السعوديين منذ عهد الملك سعود وحتى الملك فهد ببدء عهدهم بوعد بإجراء تغييرات في جهاز الحكم. وفيما تعززت قضية الإصلاح السياسي على المستوى الشعبي والرسمي، لجأ كل من الملك خالد والملك فهد إلى تكثيف التصريحات الواعدة بإحداث إصلاحات سياسية.

فبعد مقتل الملك فيصل في مارس ١٩٧٥ أعلن يد إبن أخيه فيصل بن مساعد، وتولي الملك خالد الحكم، أصدر الأخير بياناً بعد تنصيبه رسمياً ملكاً للبلاد وألقاه بالنيابة ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز في ٢١ مارس ١٩٧٥م جاء فيه: لقد حرص الراحل - الملك فيصل - أن يقدم لشعبه نظاماً أساسياً للحكم مستمداً من كتاب الله ومبادئ الشريعة الإسلامية، ليرسي للعهد قواعد وينظم علاقة السلطة بهضها، وصلات الحاكم بالمحكوم، يكون من دعامة

الوعد. غالباً ما ينظر إلى الحركة السياسية في عهد الملك سعود من زاوية الدور الكبير الذي لعبه العمال العرب وتحديداً الشاميين في شركة أرامكو لبلورة إتجاه سياسي مناهض للولايات المتحدة ويحمل ميولاً يسارية وقومية، وقد أثمر هذا الدور في ظهور إتجاه قومي اعترافي لعب دوراً سياسياً مؤثراً في مناهضة وجود قواعد عسكرية أميركية في الظهران، وهكذا تنظيم مظاہرات بإسـم جمال عبد الناصر وضد الحكومة والولايات المتحدة. وقد ساهم النشاط القومي الناصري في إختراق حصن العائلة المالكة، حيث وقع خلاف حاد داخل العائلة المالكة ودخل الجناحان المتصارعان ممثلين في الملك سعود وولي عهده الأمير فيصل في أتون معركة سياسية مصيرية، كان الحرك في الحقيقي والحاسم فيها وجود تيار سياسي متصاعد متأثر بالتيار القومي الناصري، مما حدا بالملك سعود أن يطلق وعداً في شهر مارس عام ١٩٥٨م يعلن فيه عزم الحكومة السعودية على وضع دستور للبلاد ونظام للمقاطعات وإنشاء مجلس للشورى. ثم بعد تصاعد وتيرة الصراع داخل الأسرة المالكة ودخول أطراف أخرى في الصراع السياسي، وتشكل حركة معارضة من داخل الأسرة المالكة باسم (الأمرء الاحرار) ممثلين في الأمير طلال، أعاد الملك سعود تأكيد وعده السابق في ديسمبر ١٩٦٠م، وبعد تزايد الضغوطات الداخلية شكل الملك سعود لجنة لأعداد مشروع دستور تضمنه كراس للامير طلال بعنوان (رسالة إلى مواطني). وقد أعلن ولي عهد الملك سعود، الأمير فيصل، في ١٦ نوفمبر ١٩٦٢ "تعتقد حكومة صاحب الجلالة بأن الوقت حان لإصدار نظام أساسي مستمداً من كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الراشدين، حيث يضع في وضوح كامل المبادئ الأساسية للحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وينظم سلطات الدولة المختلفة، وعلاقة كل جهة بالأخرى، وينص على الحقوق الأساسية للمواطنين، ومنها حق في التعبير عن رأيه في حدود العقيدة الإسلامية والنظام العام، وقد شرعت الوزارة السابقة في تطوير مجلس الشورى ليقوم بدوره كسلطة تنظيمية للبلاد، وستكون هذه الدراسة، مع ما يطرأ عليها من إضافات وتعديلات، جزء من النظام الأساسي للحكم الذي لن يتأخر صدوره إن شاء الله". وفي واقع الأمر، أن التغييرات التحتية التي

ثمة مقارنة لموضوع التحديث تنحو بإتجاه اكتشاف منجزاته السياسية والثقافية، أي بما يحدث من تغييرات في البنى الفوقية. وكانت الجهود الرسمية مكرسة بصورة كبيرة من أجل تحييد الابعاد السياسية والايديولوجية لمشروع التحديث، وهناك تصريح مشهور لأحد المسؤولين في الحكومة بأننا نجحنا في إستيعاب التكنولوجيا بدون أيديولوجيا، وهو تصريح يلخص بصورة مكثفة الإستهداف المركزي من عملية التحديث في أجهزة الدولة.

وعلى أية حال، فإن التطورات الاقتصادية وتحديد ارتفاع الموارد المالية عن طريق بيع النفط، وقدم أعداد كبيرة من العمال الأجانب لغرض تأسيس النشبي التحتية للدولة والمساهمة في المشاريع التنموية بصورة عامة، وهكذا التطورات السياسية الإقليمية وتحديداً: القضية الفلسطينية ودور المعلمين الفلسطينيين في المدارس السعودية في صناعة الوعي بالقضية المركزية للعرب والمسلمين، وتصاعد التيار القومي الناصري في الخصينيات والستينيات ودوره في خلق تيار سياسي مناصر لقضايا التحرر والديمقراطية والحرريات، ومن ثم الثورة الإيرانية والاحتياح السوفيتي لأفغانستان ودورهما في إشاعة أجواء دينية وسط تيار واسع من الشباب وانطلاق ما يعرف بالحركات الجهادية.

يتفق كثير من الباحثين على أن التحديث في مؤدياته النهائية خلق طبقة سياسية واسعة تتناضل من أجل الانخراط في جهاز الدولة ولكن بعد إحداث تغييرات جوهرية فيه. هنا سنحاول قراءة التجاذبات الداخلية بين قوى التغيير والحكومة سعياً وراء توسيع إطار المشاركة السياسية وتقليص هيمنة العائلة المالكة على المجال السياسي.

ابتداءً لئلا القول بأن الحركة المطالبة في السعودية ليست حديثة العهد، وإنما تمتد بعمر الدولة، فهي حركة ملتزمة بنشأة الدولة وسيرورتها. فالصراع السياسي بين قوى المعارضة الشعبية والحكومة السعودية كان يتسمحور تاريخياً حول المطالب التغييري والاصلاحي في هياكل الحكم ووظائفه، وهذا الصراع حافظ على قوته منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز وانتهاه بعهد الملك فهد، وكانت المراهنة دائماً على كسر إرادة قوى التغيير هذه أو احتوائها عن طريق إطلاق

مجلس الشورى ليضطلع بدوره التنظيمي الهام. وأعلن رحمه الله عن رغبته تلك وعمل لتحقيقها بتهيئة الجو الملائم لها وشرع في مراحل التنفيذ. وشاءت إرادة الله أن يرحل قبل تحقيق رغبته. وتجد حكومتنا نفسها ملزمة أمام ذكرى العاهل الراحل بإتمام ما تبقى من الشوط وإبراز هذا العمل الهام ليصبح حقيقة ترسي دعائم الإستقرار وتقوي أجهزة الأجهزة ولكي تثبت دعائم النظام الأساسي للحكم على قواعد متينة. فسوف تستكمل - إن شاء الله - جميع الإجراءات التنفيذية لوضع نظام المقاطعات موضع التنفيذ ليكون هو الآخر لبنة من لبنات بنائنا الشامخ. وتكررت هذه العودة على لسان الملك وولي عهده الأمير فهد طيلة السنوات التي حكم فيها الملك خالد (١٩٧٥ - ١٩٨٢).

وثمة تصريح مثير للجدل للملك فهد في حديث مع مراسل صحيفة الصنديا تايمز في ديسمبر ١٩٨٤م قال فيه: "خلال ثلاثة أو أربعة شهور سيؤسس مجلس للشورى، وسيبدأ عمله في وقت ما في السنة القادمة، وأن جميع أعضائه سيغيثون مباشرة من قبل الحكومة، كما سيوضع دستور مكتوب للبلاد. ويعد سنتين من تأسيس المجلس سيعطي الشعب حق انتخاب نصف أعضائه إنتخاباً مباشراً عن طريق مجالس المقاطعات، وفي مرحلة لاحقة سيتم انتخاب بعض أو معظم أعضاء البرلمان بالانتخاب المباشر من قبل المواطنين، وسيكون المجلس برلماناً كبيراً من برلمانات العالم، إلا أن المجلس سوف يؤسس يخطوات تدريجية لتجنب ارتكاب الأخطاء. نحن سنخوض التجربة تدريجياً وسنبني ببطء نظاماً متيناً".

كان ذلك أول تصريح زمني للشروع بإجراءات إصلاحات سياسية، وربما يفسر جزئياً الإصلاح الداخلي على إمتصاص ردود الفعل حيال تراجع الأداء الاقتصادي، حيث بدت الحاجة إلى موازنة ذلك بـ "تنفيس" سياسي.

ولا شك أن حادث احتلال الحرم واضطراب الأوضاع الأمنية في المنطقة الشرقية عام ١٩٧٩م مثلت تحدياً خطيراً للدولة. فهي وإن لم تدور إلى إنكسار الدولة، إلا أنها أحدثت دويماً سياسياً وتموجاً شعبياً من حيث تنبيههما إلى إمكانية ظهور حركات سياسية احتجاجية ضد الدولة، ومن قبل أفراد يافعين نشأوا وترعرعوا في المدارس الحكومية وكان يقترض إنغماسهم في "نعم" التحديث بما يتفق مع رغبة ولاء الدولة.

الرابعة. إلا أن ما جرى لم يترك سوى عكس ذلك تماماً، فإن أعمار غالبية المشاركين في هذه الأحداث كانت تتراوح بين السابعة عشرة والثلاثي سنة، أي من طلبة المدارس والجامعات والموظفين.

لأبناء الشيعية في المنطقة الشرقية وتخصيص مبالغ مالية لمشاريع تنمية وخدماتية، إلا أن الحدسان أنستجبا في وقت لاحق تيساريس إحتجاجيين وسط المجتمع السلفي، ظهر في أزمة الخليج الثانية حيث إستعاد مقولات جيهمان في الدولة، وهناك تيار سياسي شيعي قاده ما يسمى بـ "الحركة الإصلاحية" بقيادة زعيمها الروحي الشيخ حسن الصفار.

وفور سقوط الكويت تحت الاحتلال العراقي في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠م، شهدت المملكة نشاطاً سياسياً غير مسبق شاركت فيه قوى التغيير من خلفيات ايدولوجية وسياسية متنوعة، وفرضت نسقاً جديداً في العلاقة بينها وبين الحكومة، فقد لجأت العائلة المالكة إلى إطلاق الوعود سيما وأن ثمة شركاء داخليين وخارجيين جدد دخلوا في حلقة النقاش حول النظام السياسي في المملكة وفرص تطويره بما يسم بـ مستوى مقبول من المشاركة السياسية. بل أن الشارع السعودي أصبح يموج بالأحداث حول الاستبداد السياسي السعودي والرأي الفري الحاكم على الشعب والذي أوصل البلاد إلى حافة الكارثة.

تجددت وعود العائلة المالكة بالإصلاح السياسي، وأعلن الملك فهد للصحافة السعودية أن حكم الشورى سيدخل المملكة من بابها الواسع وأن هناك عملاً جاداً لوضع قانون أساسي للبلاد، وأن ثمة لجنة مسؤولة عن وضع اللامسات الأخيرة عليه. ولكن ما يثير الدهشة حقاً أن تصريحاً آخر للملك فهد حول التغيير والإصلاح جاء بحجم أزمة الخليج. في خطابه في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠م، أمام جمع من المواطنين قال فيه "أنظمتنا التي موجودة الآن في وقتها من أجل ما يمكن، ولا تزال تسير، إلا أنها تحتاج لإعادة النظر من أولها لآخرها. فيما يتعلق بالتعليم، وفيما يتعلق بالأمور العامة وفي الأمور الخاصة، وفي جميع الأمور كلها من أولها لآخرها".

وحول الإصلاحات في البلاد قال "أحب أنؤكد الأخوة تأكيداً من جديد أن هذا محل اهتمامي الشخصي بالليل والنهار، وأن العمل يسير فيه بشكل جدي، وليس أننا الآن نبتلى... لا، عندنا الرصيد موجود، لكن ربما حصلت بعض الظروف وبعض العوائق انتهت الآن".

لقد خلق حدث احتلال الكويت مناخاً سياسياً جديداً، وفقر فرصة تاريخية أيضاً. فقد اضطلعت قوى التغيير المؤلفة في الغالب من نخبة التكنوقراط والاكاديميين وأفراد الطبقة الوسطى بدور سياسي شديد التأثير على المستويين الرسمي والشعبي، وبدأت تمارس ضغطها على الحكومة من أجل البدء بالإصلاح في هياكل الحكم ومؤسسات الدولة. نشير إلى أن النشاط الإصلاحي كان فيما مضى يراول من قبل فئة محدودة من الشعب، ولكن منذ أزمة الخليج الثانية أصبح هذا النشاط ممثداً في أوساط عديدة اجتماعية وسياسية وحتى دينية، وهذا ما ظهر بوضوح إبان أزمة

الخليج الأخيرة رغم محاولات جادة قام بها بعض امراء العائلة الحاكمة لطمأنة الناس سيما المثقفين بعزم الحكومة على التغيير والإصلاح للحيلولة دون إنفجار الوضع الداخلي وانفلات السيطرة من يد العائلة المالكة في ظل التهديدات الخارجية. إلا أن هذه المحاولات لم تشن مجاميع المثقفين والشخصيات الوطنية والدينية من التعبير عن رأيها صراحة في نظام الحكم السعودي والمطالبة بعملية إصلاح شاملة في البلاد.

لمعت مجموعة من الشخصيات الوطنية شملت وزراء سابقين ورجال أعمال وصحفيين وكثبان عن قلبها من تردى الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، وطالبت بإصلاحات أساسية تتناول النظام السياسي والإداري، كما جاء ذلك في عريضة رفعتها هذه المجموعة إلى الملك فهد والأمير سلطان في عام ١٩٩١م. وعقدت جلسات الحوار والمناقشة في سبيل التوصل إلى صيغة مشتركة لاعداد عريضة توضح مطالب هذه المجموعة بعد أن تم الاتفاق على تقديم الحد الأدنى من المطالب، فأعدت المجموعة مسودة العريضة وأرسلت إلى مناطق مختلفة من المملكة حتى يوقع عليها الوجهاء والشخصيات بعد موافقهم على ما جاء فيها.

وبحسب النسخة الأصلية من العريضة، فإن ثمة مسائل صريحة وديقة أثارها الموقعون تدور حول "إشراك جمهور المواطنين في تقرير كل ما يمس حياتهم ومصيرهم ومراقبة ومحاسبة كافة الأجهزة التنفيذية التي تعمل لخدمتهم ورعاية شؤونهم حتى يلقي كل مواطن ربه وقد تحمل كافة مسؤولياته، ودون أن يدعى أنه قد حيل بينه وبين القيام بما افترضه الله عليه". وجاء أيضاً "ولا بد من أن تصيف هذا أن الإصلاح الجذري الشامل لم يعد فريضة شرعية واجبة وطنياً فحسب، بل هو اليوم مطلب عالمي إنساني يتناول بالتغيير الأسرة الدولية كلها، حتى الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية... أترضون لهبط الوحشي، وقبله المسلمين وجميع ما له الله محمد رسول الله، إن يتخلف من ركب الحرية والإصلاح". وقد أكد الموقعون على أن "نظم الحكم في دول الخليج تحتاج إلى إصلاح جذري يتضمن تمكين المواطنين من أداء واجبه بالمشاركة الفعالة والإسهام الإيجابي في إدارة شؤون بلادهم".

وفيما يلي إجمالي النقاط الرئيسية التي أثارها العريضة:

"أولاً: إصلاح شامل لنظام الحكم في البلاد وهو وعد قطعتة الأسرة المالكة الكريمة على نفسها منذ البيان الوزاري الشهير عام ١٣٧٩هـ (أي منذ ٣١ عاماً حتى تاريخ رفع العريضة). ونعتقد أن ذلك يمكن أن يكون في الإطار التالي: تخليقاً للمخاطر في المستقبل القريب والبعيد، أو ضمناً للاستمرارية والاستقرار، واستعداداً لأي ظرف طارئ أو قاهر، قد تستعصم عنه الأحداث في يوم من الأيام،

يوضع نظام للأسرة المالكة الكريمة، ويوضع نظام انتقال الملك وولاية العهد، وينشئ أسلوب للشورى واتخاذ القرارات داخل الأسرة الكريمة، ضمن مجلس أعلى للحكم، وإلى غير ذلك من ضرورات الحكم وولاية الأمر في العصر الحديث.

- إقامة مجلس للشورى يضم نخبة أهل الرأي.

- يشكل المجلس السلطة العليا في البلاد بعد الأسرة المالكة، ويضع له نظاماً يضاهي أحدث النظم البرلمانية، بما لا يتعارض مع الشرع الحنيف.

- يشرف المجلس إشرافاً كاملاً على كافة شؤون البلاد التشريعية والسياسية والاقتصادية والدفاعية والتعليمية والداخلية وكافة أعمال وواجبات الأجهزة التنفيذية.

يتولى المجلس المحافظة على ثروات البلاد ومواردها المالية، بما في ذلك الثروات المعدنية والبتروولية والأراضي الزراعية والصحراوية ووضع قواعد راشدة لصرفها واستثمارها وطرائق الإنفاق بها.

- تقوم كافة مؤسسات الدولة وأجهزة الحكم في البلاد على مستوى المقاطعة والمدينة على أساس من الشورى والمشاركة الشعبية.

- تطوير الاقتصاد والنظام المالي للبلاد كله من أفة الربا وشبهاته، إنقضاء لغضب الله، وتجنباً لسخطه سبحانه، وإقامة نظام اقتصادي وصلي شرعي يقدم للعالم كله أنموذجاً إسلامياً فريداً.

- الأخذ بمبدأ اللامركزية الإدارية في نظام الحكم، وإدارة البلاد، وتسيير شؤون المواطنين من خلال مجالس للمقاطعات والمدن والقرى، على أن يتنولي أفراد الأسرة المالكة إمامة المحافظات الرئيسية ويكون نوابهم ووكلائهم من أهل هذه المناطق.

ثانياً الإصلاح الإداري

- تعملون أن الإصلاح هو هدف جمل الأوضاع في أي بلد من البلدان لأن الجهاز الإداري للدولة هو أداة التنفيذ لأي برنامج إصلاحي، وليس من شك أن اللجنة العليا للإصلاح الإداري قد قامت خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية بوضع الكثير من أسس هذا الإصلاح وبرامجه، لكن من الواضح أن قليلاً من هذا الجهد الكبير قد انعكس على أداء الأجهزة الإدارية للدولة على وجه العموم بما يجعلها أداة فعالة لتنفيذ الإصلاح، وليس عقبة كاداة في وجهه.

وهكذا فإن مختلف مخططات الإصلاح ومبادئه تستغل رهنًا بإصلاح إداري حازم وشامل يتغلغل في كل أركان الجهاز الإداري للدولة، ويقف بها إلى مستوى العصر، ويطويعها لخدمة وتسيير حياتهم (الن).

وصدرت العريضة المعدلة بحذف الفقرات السابقة من الأصل - والتي وقع عليها ثلاثة وأربعون شخصية وطنية، في هيئة معالم مقترحة لسبيل الإصلاح والتطوير تشمل مؤسسات الدولة وهيكل الحكم وتدعو إلى

تطبيق الشريعة الإسلامية وأقرار نظام سياسي ومجلس للشورى ونظام للمقاطعات في البلاد كما تطالب بإلغاء الفوارق بين عامة الشعب على أساس مناطقي أو قبلي أو طائفي (الوثيقة).

أعقب هذه العريضة صدور كثير من العرائض وجهها المواطنون إلى الملك فهد منها عريضة وقع عليها عدد من العلماء وأساتذة الجامعات والأطباء والكتاب والأدباء والمهندسين والمعلمين وغيرهم طالبوا فيها بالإصلاح الشامل للبلاد.

التيار السلفي يطالب بالتغيير

إنخراط قطاع كبير من أفراد المؤسسة الدينية الرسمية في النشاط الإصلاحي قد أُنذر بفك الارتباط مع الحليف التاريخي الممثل في العائلة المالكة، ويعد أخطر مؤشر على الساحة الداخلية، ذلك أن الجهاز الديني شكل لفترة طويلة مصدر حماية ومشروعية نظام الحكم. من هنا كان تمرد التيار الديني على السلطة بطريقة غير مسبوقة بعد تحولاً استراتيجياً في معادلة نظام الحكم وشبكة التحالفات الداخلية. ومن خلال قراءة الخطاب الذي وجهه اثنان وخمسون شخصية من علماء الدين والدعاة والمعلمين والقضاة وصدراء الأقسام في الجامعات والمعاهد والمراكز والمؤسسات الدينية نجد أنه يحتوي على إثارات في غاية الأهمية والوقعة منها أن الخطاب يتضمن اتهاماً صريحاً بقساد المؤسسات الحكومية (الداخلية والخارجية والأعلام ووزارة العدل والقضاء والجيش والبنوك...) كما أن الخطاب يسحب من الحكومة الشرعية الدينية من خلال المطالبة بسمعر السوانسج والانظمة السياسية والاقتصادية وغيرها على أحكام الشريعة الإسلامية من خلال لجان شرعية موثوقة ذات صلاحية.

وهذا الحكم ينال موافقة أعضاء في أكبر سلطة دينية في الدولة السعودية (هيئة كبار العلماء) أمثال عبدالله بن عبد الرحمن الجبرين (الدكتور صالح بن فوزان، وعبدالله بن مسعود (عضو هيئة كبار العلماء) علاوة على تأييد العقيلين البارزين في (هيئة كبار العلماء) الراحلين الشيخ عبدالعزيز بن باز بعد أن اضاف عبارة "على أساس الشريعة الإسلامية" والشيخ محمد بن صالح العثيمين إضافة إلى تأييد مئات من العلماء والقضاة وأساتذة الجامعات والدعاة والمثقفين.

ولعل الأكثر إثارة أن الخطاب المذكور انتشر بكثافة هائلة في أوساط التيار السلفي المتواجد في أغلب مناطق المملكة قبل أن يصدر جواب من الأسرة المالكة والملك فهد على وجه الخصوص.

لقد أثار عريضة التيار السلفي مخاوف جديدة لدى الأسرة المالكة، وقررت تنظيم جهودها من أجل إجهاض ولادة تيار ديني سلفي مناوئ للأسرة المالكة. فقد دعا الأمور سلمان بن عبدالعزيز (أمير الرياض) أخوانه إلى

اجتماع عاجل للبت في قضية العريضة الموجهة إلى الأسرة المالكة من رموز التيار الديني السلفي. ساد الاجتماع جو من التوتر والانفعال فيما كان بعض الأمراء يحاول تنقية الجو السائد في الاجتماع عن طريق توجيه الحديث الدائر نحو موضوع المواجهة ورد الفعل العملي بدلاً من تبادل الاتهامات. وكان ثمة اتفاق بين أفراد الأسرة المالكة المجتمعين بأن إمكانية للحل تأتي عن طريق إشراك نفس المؤسسة الدينية في التأثير على التيار الديني المتطرف. فثمة أمل في استخدام بقايا رهان المؤسسة الدينية الرسمية، خاصة وإن العائلة المالكة تخشى من الدخول في مواجهة مباشرة مع ذلك التيار، كونه يملك رصيداً شعبياً ضخماً في مركز السلطة، أي نجد، ولذلك استعانت العائلة المالكة ب (هيئة كبار العلماء) رغم الانقسام الواضح في داخلها.

ولقد صدر بيان لمجلس هيئة كبار العلماء عقب إنعقاد دورته الاستثنائية في الرياض في يومي ١٨/١٩/١٤١١هـ في ظل غياب أربعة من أعضاء الهيئة هم: عبدالله خياط وسليمان بن عبيد وأبراهيم بن محمد آل الشيخ وعبد المجيد حسين وقد ورد في البيان تحت اسم كل واحد منهم عبارة (لم يحضر لظروف صحية).

ومما جاء في البيان "وبعد إطلاع المجلس على ما تناقلته بعض وسائل الإعلام السموية والمقروءة وما تداولته بعض الأيدي حول ما كتب لولي الأمر عن أمور يراد تحقيقها، فإن مجلس هيئة كبار العلماء يستنكر الطريقة التي سلكت في نشر وتوزيع ما كتب في ذلك، ويحذر من مغبة تكرار مثل ذلك مستقبلاً، ويرى أن الطريقة التي استخدمت في نشر وتوزيع ذلك لا تخدم المصلحة ولا تحقق التعاون على البر والتقوى".

وليس ثمة شك في أن هذا البيان وقَر مسوغاً شرعياً وسياسياً للحكومة لقمع التيار الديني الساخط فقد تعرّض عناصر هذا التيار إلى الاعتقال والتعذيب والحصار الأمني فقد اعتقل للأمانة عنصر من العناصر البارزة في التيار السلفي المسمى (خطيب إمام مسجد، محاضر، أساتذ جامعية) السجن السعودية إضافة إلى أن عشرات آخرين تعرضوا لعمليات إستجواب من قبل الأجهزة الأمنية، كما تم إستبعاد العشرات من أئمة المساجد، ومنع عدد من المحاضرين من إلقاء الخطب والمحاضرات.

إن القراءة الإجمالية للتجاذبات الداخلية بين قوى التغيير والسلطة والنتج الذي إتبعته العائلة المالكة في التعامل مع مطلب الإصلاح السياسي وأخيراً انجذاب تيار واسع من نشبة إلى الميدان السياسي من بوابة الإصلاح تنبئ إلى أن الإصلاح السياسي خيار شعبي يزداد جذراً مرور السنوات، وأن محاولات حصر الاهتمام وإشغال قوى التغيير في معارك جانبية ومفتعلة قد يخترها بعض الوقت ولكن لن يسقط خياراتها المصومة.

أين مشروع عبد الله الإصلاحي؟



لماذا لم تبدأ حتى الآن بالإصلاح؟

الإصلاحات داخل العائلة المالكة لا تقل عما لدى الدوائر الاجتماعية الأخرى، وزعم بأن العائلة المالكة لديها اللياقة للاعتراف والاستفادة من الأخطاء. ملخص القول: هذا محتوى سيء وضع في إطار جميل. وسرى إن كان الأمراء يريدون إصلاحاً وحرية في الأسابيع القادمة.

مختلف الموجات قال في الإصلاح ما لم يقله أحد من الأمراء من قبل. قال للواشنطن بوست في ٢٠٠٣/٣/١٠ أن العائلة المالكة ليس فقط ستستمع لدعاة الإصلاح (بل ستكون لاعبا رئيسيا لتحقيقه.. نحن نرى ضرورة التغيير). ويأتي التصريح في سياق (ترضية الأميركيين) وطمانتهم بأن العائلة المالكة ستباشر أو هي باشرت بالإصلاحات؛ وأنها لن تكون (خليفاً غير مستقر) وهو ما يشكو منه الحلقاء.

كل هذا الإدعاء بالإصلاح نفاه سعود الفيصل بجملة واحدة، حين تحدث عن أن النقاش يدور حول شكل الإصلاحات، حيث ألمح وزير الخارجية (الديمقراطي) بأن التوجه ليس نحو الانتخابات بل اعتماد مقاييس التراث والعادات القبلية، حيث بإمكان كل مواطن أن يرفع عريضته لحكامه؛ أي أنه يعيدنا إلى مهزلة ديمقراطية المجالس المدعاة، ويعني آخر أن ديمقراطية آل سعود ليس فيها انتخابات. فأي نوع من الإصلاحات يتحدثون ويريدون؟

قال وزير الخارجية بأن الحماسة نحو

مات مشروع الأمير عبد الله الذي قال أنه سيعرضه على القمة العربية بشأن الإصلاح السياسي في كل دولة، فقد رفض مجرد مناقشته. كان ينبغي أن يموت، بل هو ولد ميتاً؛ لماذا؟ لأن بين العرب من لا يعترف بديمقراطية أميركا والغرب، فكيف به يعترف بديمقراطية آل سعود؟ لا يدعو إلى الإصلاح السياسي إلا الجدير بالدعوة الممارس لها المؤمن بها، والأمراء السعوديون لا يحتاجون إلى شهادة في هذا المجال!

أيضاً فإن الحكام العرب الديكتاتوريين لا بد وأنهم قالوا للأمير: إذهب وبيع بضاعتك على غيرنا، أو استهلكها كلها محلياً. والأمير عبد الله - إن كان صادقاً في الإصلاح - فعليه أن يبدأ بخطوة واحدة على الأقل تخرج الكلام إلى حين الفعل. وإلا فإن المتبحرين بالإصلاح كثر بين الأمراء، فقد صرح سلطان مؤخراً بأنه مع الإصلاح وسيدعم الأمير عبد الله، ولا ندري عن أي صلاح وإصلاح يقصده شخص مثله، بشكل وجوده عقبه أمام الإصلاح المالي والإداري والسياسي؟

حتى سعود الفيصل، الذي يغني على

إعتقالات ومخططات عنف ومتفجرات في جدة



أبراج جدة المستهدفة بالتفجير

بواسطة مكبرات الصوت وإن جميع مداخل ومخارج الطوابق (أربعة سفلية و٩ علوية) اغلقت. هذا ولم تتمكن الأجهزة الأمنية من اعتقال المديرين شأنها في ذلك شأن الحوادث العديدة المتكررة الأخيرة، وخاصة حادثة اغتيال الدكتور الوردية وكيل إمارة الجوف، حيث تفيد أنباء مقربة من عائلة الفقيد أن أمير الجوف السابق هو من دبّر حادثة الإغتيال، خاصة وأن الدكتور الوردية شخصية وطنية نظيفة وفعالة وكان وجودها (خطأ) على حاشية الصراع الداخلي للأمراء قد جعلها ضحية لهم.

الحكومة السعودية معلومات (أو أوامر) بهذا الشأن تنصحبها بتكثيف الحماية خشية تأثر ذلك على إمدادات النفط أو ارتفاع أسعاره بمجرد أن يعلن عن خبر تفجير موقع أو منشأة نفطية. في هذه الأثناء كشفت وزارة الداخلية أن أجهزة الأمن تمكنت من تعطيل ثلاث قنابل تضم ١٦ إصبعاً من الديناميت كانت مزروعة داخل مخارج طوارئ مركز "الحمل" التجاري في وسط مدينة جدة. وقالت الأنباء أن المتفجرات زرع

بإحكام وأوصلت عبر الاسلاك بساعة توقيت محددة للتفجير عند الساعة السادسة بتوقيت جرينتش من صباح السبت ٨ مارس ٢٠٠٣. بيد أن أجهزة الأمن - وبعد أن لاحظت القلق الذي ساد الأسواق الشعبية - عادت وخفت من الخبر وقالت أنه من صنع هواة، وأن أصابع الديناميت خالية من صواعق التفجير وغير ذلك.

أما جريدة الشرق الأوسط فذكرت أن مركز التسوق وبرج المكاتب المجاورة أخلياً قبل ساعة من توقيت الانفجار من جميع عاملينهما

منذ منتصف شهر فبراير الماضي وحملة الاعتقالات مستمرة، بدأت في مكة، ثم انتقلت إلى شمال جدة وقد بلغ عدد المعتقلين حسب مصادر مطلعة بالمئات. معتقلو جدة قيل أنهم كانوا يهيمون بمهاجمة مؤسسات حكومية يوم عرفة في وقت تكون فيه تلك المؤسسات والإدارات خالية. أخبرون رأوا في حملة الاعتقالات مجرد (إعتقالات وقائية) تصبأ للحرب، وما يمكن أن يثيره هؤلاء من مشاكل لسلطة آل سعود... أو أن الأمر مجرد تخويف لأخريين بأن أجهزة الأمن لن تتسامح مع العنف، في وقت ألمح أكثر من أمير (ويبهنهم) وزير الداخلية والداخلية والخارجية) إلى أن احتمال وقوع اضطرابات في المملكة وارد إذا ما هوجم العراق.

ويبدو أن العنف سيتصاعد فعلاً، وقد يتخطى مهاجمة الغربيين إلى مهاجمة واغتيال الأمراء. وأشارت بعض الأنباء أن الحراسة الخاصة تم تعزيزها منذ أكثر من شهرين على الأمراء، إضافة إلى انتشار الدوريات في كل المدن وعلى الشوارع، وزيدت الحماية للمؤسسات الحكومية، إضافة إلى منشآت النفط، التي يتوقع غربيون أنها قد تتعرض للتخريب من عناصر سلفية وكانت الولايات المتحدة قد أرسلت إلى

كيف تنظر العائلة المالكة الى نفسها بعد الحرب

دون نيلها عقاب ما بعد الحرب، سيما مع التلويح المتواصل بخيار تغيير الخرائط السياسية المزمع فرضها أميركياً. ورغم أن الإدارة الأميركية لم تبت حتى الآن موقفًا يشي بميولها نحو جناح محدود داخل العائلة المالكة، بل هناك ما يؤشر أحياناً إلى أن العائلة المالكة باتت يكاملها خارج المزاج السياسي الأميركي الجديد... لكن يجب دائماً التذكير بأن العائلة المالكة تمثل الجهة الوحيدة المعلومة والمضمونة

**هدأ الإعلام الأمريكي مؤقتاً
عن مهاجمة آل سعود
بعد منحهم أميركا
تسهيلات عسكرية**

للإدارة الأميركية في مقابل جهات غير متبلورة ومجهولة وفي بعض الأحيان محكومة بالشكوك المتولدة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتطورات اللاحقة لها.

نشير هنا إلى أن العائلة المالكة حاولت منذ أن بدت مؤشرات تفوق الخيار الأميركي على الخيار الثلاثي الفرنسي الألماني الروسي المعارض للحرب على العراق، أن تبذل على وجه سريع خط سيرها وتخفف من لهجتها المتشددة حيال الحرب، ظهرت أول مرة في استعدادها لتقديم تسهيلات ذات طابع إنساني مثل فتح مطارات الشمال أو استقبال الجنود الأميركيين تحت ذريعة تقديم المساعدات الإنسانية في حال تدفق اللاجئين بعد اندلاع شرارة الحرب، إلا أن ما يجب الالتفات إليه أن قيمة هذه التسهيلات جاءت بعد إنغلاق الجبهة التركية في الشمال واضطرار القوات الأميركية لاستبدال خططها العسكرية، وهذا ما فتح المجال للعائلة المالكة كيما تسامو سياسياً الإدارة الأميركية من أجل الحصول على ضمانات ما بعد الحرب.

وقد أفادت مصادرخبارية عديدة رسمية وشبه رسمية ومحايدة إلى أن ثمة استعدادات بدأت في المطارات المدنية والعسكرية السعودية وهكذا القواعد الجوية،

الولايات المتحدة بناء صورة مبالغ في المخيال الشعبي طغت تأثيراتها على سلوك وتفكير ومشاعر القاطنين داخل حدود البلاد، بحيث أفقرت هذه الصورة المتضخمة أجهزة التفكير الشعبية في توليد خيارات سياسية بديلة أو حتى مجرد إطلاق مبادرة نحو تطوير الخيار القائم. في حقيقة الأمر، أن العائلة المالكة بالصورة التي فرضتها وصنعتها في المخيال الشعبي أجهضت محاولات التفكير في مصداقيتها وكفاءتها فضلاً عن مشروعيتها، فقد ملأت المجال العام بحيث لم يكن هناك من يرى في غير العائلة المالكة مؤهلاً للحكم، هذا تكيف بالتفكير في استبدالها.

العائلة المالكة لم تكن فيما مضى بحاجة إلى العودة لرعاياها كيما تضمن الحصول على جرعة كافية من المشروعية وكيسولة الاستقرار، فقد كانت قادرة بقبضتها الأمنية الضاربة وشرائها للذمم عن طريق المخصصات المالية، وثالثاً عن طريقة شبكة تحالفاتها الخارجية الإقليمية والدولية (التي كانت تغطي المسائى والسورات) من الاكتفاء في تحقيق استقرار سلطانتها وتعزيزه أيضاً تصنيع مشروعية موهومة أغنتها عن المشروعية الحقيقية. هذه الصورة شديدة الكثافة لوضع العائلة المالكة في سياق متغيرات داخلية وخارجية، ستخضع دون ريب للتبدل بعد الحرب على العراق. ولا يفوتنا هنا استدعاء الصورة التي اهتزت بعنف خلال حرب الخليج الثانية، مع بقاء العامل الدولي بجانب العائلة المالكة، وهو عامل يتدخل ليس بصورة منحازة فحسب، بل يستهدف إسقاط معادلات جيوسياسية قائمة هي مسؤولة عن صناعة صورة العائلة المالكة واستقرار نظام حكمها.

الحرب والعصان الرابع في العائلة المالكة

ثمة مؤشرات تفيد بأن هناك خطين داخل العائلة المالكة أفرزتهما أزمة العراق مع الولايات المتحدة، وهما خط مناهض للحرب مثلاً في نوح الأمير عبد الله، وخط براجماتي يميل إلى مهادنة الولايات المتحدة والاستجابة لمتطلباتها للحيلولة

تفاوتت الاحصائيات حول تعداد أفرادها بين خمسة آلاف وسبعة آلاف وعشرة آلاف وأوصل بعضهم الرقم إلى عشرين ألفاً. ولكن مهما كان حجمها، فالعائلة المالكة فرضت نفسها كطرف غير منازع في حلبة السلطة، وكان ثمة عوامل عديدة متشابكة قد ساهمت في تعزيز إنفرادها بالسلطة بدأت أولاً من قدرتها في لحظة تاريخية على حشد القوى المتنافرة في منطقة نجد خلف خطاب ديني متعال على النزوات القبلية، فصنع الملك عبد العزيز معنى دينياً فوق قبلي لمشروعه السياسي المحض، وتمكن من الاستداد الاجتماعي لصناعة رابطة عليا مع قبائل نجد عن طريق الزواج، ومنهم شكل جيشه لغزو المناطق الأخرى، ثم جاء إكتشاف النفط في المنطقة الشرقية بكميات تجارية فخلق ثروة وتحالفاً مع أكبر قوة دولية ممثلة في الولايات المتحدة التي تعهدت بحماية العرش السعودي وحفظ العائلة المالكة ثمناً لتدفع ثبات للنفط.

وبقيت العائلة المالكة تستمد قوتها من تضامير عوامل محلية (القوة والثروة) ودولية ممثلة في إتفاقية الحماية مقابل النفط، غير أن ما جرى إغفاله هو أن هذه العوامل تندرج في قائمة المتغيرات التي لم يكن بالإمكان ضمان استمرارها، فالقوة

**الأمراء بالقوا في قوتهم
غير المستقرة اعتماداً على
التحالف مع أميركا
وعلى النفط**

مهما بلغت قد تتحول في ظروف أخرى إلى ضعف شديد، وهكذا الحال بالنسبة للثروة النفطية التي كان مقدراً لها أن تنضب في زمن محدود، هذا مع التذكير بأن الثروة النفطية لم يكن بالإمكان حمايتها بدون القوة الخارجية، التي بدأت هي الأخرى تنذر بتحويلات خطيرة. العائلة المالكة صنعت لها زخماً سياسياً محلياً ودولياً، وقد خدمت عناصر الثروة والقوة والتحالف الاستراتيجي مع



من هو الحماسة، من هو الصقر، ولماذا؟

العائلة المالكة غير قابلة حتى الآن للقرص بصورة دقيقة ونهائية بحيث يمكن الاطمئنان الى التصنيف التقليدي: صقور وحمائم، ثم صقور تجاه من وماذا وحمائم تجاه من وماذا أيضاً هذا التصنيف قد يغري بعض الطامحين للعثور على خيارات حل من داخل العائلة المالكة، ولكنه قد لا

مشروعية الأمراء نصبت وما يخسرونه داخلياً مق صورة الجزيرة الأمنة ودولة الرفاه

يتطابق بالضرورة مع حقيقة التركيبة والتوجهات السياسية داخلياً. قد يظهر الأمير عبد الله مثلاً على أنه رمز لصقور العائلة المالكة، ولكن ما يلبث أن يظهر في صورة العاجز عن تخطي صقور أخرى مثل سلطان ونايف، ويقال لك أحياناً بأن لا تحصلوا تصريحات وزير الدفاع الأمير سلطان على محمل الجد لأنها لا تمثل الموقف الرسمي للدولة، ويقال لك أيضاً بأن الأمير نايف لم يكن يحظى بتقدير تام من الملك فهد وكان دائماً يعيب عليه مبالغته في الاستجابة لاملاءات زوجته، ولكن تحت سلطة هذه الصقور ما يكفي لتعطيل أي قرار سياسي أو إنجازه. وتبعاً للمعادلة شديدة التعقيد والفوضى العارمة التي تحيط بعملية صناعة القرار داخل العائلة المالكة، فإن إنغراز الصقور والحمائم صعب حتى الآن.

أما السؤال عن إمكانية حدوث تبدل بنوي أو وظيفي في العائلة المالكة، فالاجابة كما يبدو تتصل بإمكانية لادة اتجاه جديد داخل العائلة المالكة، ولنفترض من الجيل الثالث، يكون قادراً على الافادة من ظروف ما بعد الحرب وتقديم نفسه كبديل أفضل في تحقيق السلم الداخلي مع تلبية متطلبات المرحلة القابضة، وخصوصاً ضمان تدقيق النفط للاسواق الدولية والأميركية تحديداً.

كل ما يطلبه الأميركيون، فإنه ليس هناك كما يبدو من يمكن وصفه بالأثير لدي البيت الأبيض أو من يمثل خياراً أميركياً داخل العائلة المالكة، ولكن قد يكون هناك لاحقاً من سيحاول تقديم نفسه في صورة الحصان الأميركي داخل السعودية.

العائلة المالكة التي سعت الى إيصال رسالة شديدة الوضوح للإدارة الأميركية في حربها ضد الارهاب والجماعات المتطرفة داخل بلادها، بشن حملات اعتقال في أوساط جماعات يشتبه في إنتمائهم لشبكة القاعدة، لن تتردد في أوضاع ما بعد الحرب من تشديد قبضتها إن اقتضى الأمر من أجل تحقيق شروط التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، فالتسهيل من خطر الديمقراطية على بلد كالسعودية كونه يمهّد السبيل لجماعات متطرفة في الوصول الى السلطة، هو ذات المنهج الذي ستستعمله العائلة المالكة لاحقاً فيما لو فكرت الإدارة الأميركية في فرض الديمقراطية على دول المنطقة. نشير هنا الى أن العائلة المالكة تمتلك من أدلة الاقناع ما يكفي لدرء خطر الديمقراطية عنها، فهي قادرة على نقل رسالة مشوهة حتى عن دعاة الاصلاح من ليبراليين وديمقراطيين بأنهم يحملون نوايا عدائية للولايات المتحدة بدليل كتاباتهم الموثورة. وفي غياب قنوات تواصل بين القوى السياسية المحلية والقوى الدولية ذات التأثير السياسي على العائلة المالكة، تصبح الأخيرة قادرة على فبركة رؤى وروايات حول خصوصها ولتمديد وتأكيد صلاحياتها للحكم، والحكم بالطريقة التي تحفظ المصالح الحيوية لحلفائها الدوليين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة. ولكن السؤال يبقى هل يمكن الحديث حينذاك، أي بعد نهاية الحرب على العراق، عن صقور وحمائم داخل العائلة المالكة؟ وهل يمكن أن تشهد العائلة المالكة تبدلاً بنوياً ووظيفياً؟

الحديث عن صقور وحمائم مازال حديثاً عن غرف مظلمة، فالحدود داخل

وتظهر بشكل كبير حضور قوات أميركية بأعداد كبيرة وأن هذه المطارات باتت جاهزة لانطلاق الطائرات العسكرية الأميركية لتنفيذ ضرباتها للأهداف الاستراتيجية داخل العراق، وليس الإعلان عن اغلاق مطار عرعر أمام الطائرات المدنية سوى مؤشر على تحويله الى مطار عسكري. بل وهناك أخبار تفيد بوجود قاعدة سرية أميركية في الأراضي السعودية، وإن صحت هذه الأخبار فهي تصاف الى ما يفيد بأن العائلة المالكة تدرك الآن بأن مصلحتها الخاصة تقتضي تسهيل المهمة الأميركية حتى لو تطلب الأمر السماح ببناء وليس فقط استخدام قواعد عسكرية خاصة بالولايات المتحدة، وهو إن لم يكن قد حدث اليوم فهو بالقطع سيكون واقعا قائماً في الغد، حين تكون أوراق اللعبة السياسية بأكملها في اليد الأميركية.

لقد خفت الهجمة الإعلامية الأميركية منذ بضعة شهور، هي عمر الاتفاق السري بين السعوديين وأميركا بشأن استخدام القواعد العسكرية السعودية (تقريباً أهم القواعد: مثل قاعدة حفر الباطن على الحدود

آل سعود لأميركا: الديمقراطية لا تصلح لنا ولكم، والإصلاحيون خطر عليكم

العراقية، وقاعدة الأمير سلطان في الخرج التي يدار منها المعركة، وقاعدة الظهران، إضافة الى القواعد والمطارات الشمالية المنتشرة بالقرب من الحدود مثل تبوك). لكن الصمت الأميركي عن الحليف السعودي قد لا يعدو مرحلة مؤقتة ستلحقها مطالب أميركية وضغوط حادة بعد إسقاط الحكم في العراق. ومع أن الأمراء توصلوا الى لعبة مكشوفة باستخدام خطابين مزدوجين: للداخل ضد أميركا والحرب، وللخارج تقديم

التكيف والتصلب

واحدة من مقاييس قوة النظام تكمن في قدرة أجهزته وأخصاصه ومؤسساته على التكيف مع الأوضاع وابتداع الحلول للمشاكل المستجدة وتطوير السياسات بما يتناسب مع المرحلة. الأنظمة المتصلبة كما السياسات الجامدة تكسر وتعضى ويتم التمرد عليها. والوجوه السياسية لا تستطيع الصمود بدون ماكياج جديد (ودورات تدريب مستمرة). أيضاً فإن السياسات القديمة لا تتماشى مع الأجيال والمعطيات الجديدة، وإن الإصرار عليها يدمر أسس الاستقرار وأسس التطور لأي بلد.

أما هنا المملكة، برجالها المعتقدين، وسياساتها المحافظة القديمة البالية، وخطابها السياسي الذي لم يتغير منذ نصف قرن.. عدم تغير هذه المملكة ليس دلالة على صحة بل هو السقم بعينه، إنها تتقدم بخطوات واسعة باتجاه الجهول. عدم التغيير وعدم الاستجابة للمتطلبات اليومية التي لا تلحظ تبديلاً في فكر السكان ولا في الأجيال الطالعة، والاستمرار في نهج بدائية القرن العشرين أمر لا يدل على صحة لدى القائمين على السلطة.

فالتصلب الذي يبدونه، دليل ضعف لا شجاعة، ودليل خوف من التغيير وليس مؤشر اقتناع بالمنهج القائم. إن التشدد والسكون سرطان في الدولة لا يحل بغير الإقدام ومواجهة المخاطر والتحديات. والقرارات الهزيلة الضعيفة التي تطرح كتنسيقات بين الأمراء تصب في الأخرى في تصلب النظام وتشرقه، وتجمد أطرافه.

ومن هنا.. فإن خاصية عدم التكيف واحدة من المقاييس التي تقاس بها قوة الأنظمة والمؤسسات والشركات وحتى الأفراد.

ونحن في المملكة، أياً كانت رهاناتنا كشعب، نثق بأن قيادة العائلة المالكة، التي تميل إلى التجبر والطغيان، ولا تقرأ الواقع، لا تجازف بمستقبلها فحسب، بل وتجازف بمستقبلنا ومستقبل أجيالنا. إن لم تكتشف بأن جمودها قاتل لها ولنا، وهو المتوقع من أشخاص دخلوا مرحلة التحنيط الجسدي، فهي لا تدعم الوسائل التي تقرأ بها الوضع على نحو صحيح لو أرادوا.. والمشكلة أنها قد تقرأ خطأ أو لا تقرأ أو إذا قرأت لا تنعظ ولا تستفيد، أو يدركها الغرور والنتية والعودة، فتضحي بكل شيء أمامها دون أن تعي بأن مقتلها في جمودها وليس في حركتها، وأن الجمود قد أورتها إعاقت جعلها غير قادرة حتى على الإنقاذ بمقتضيات الجسد الحي، مصير مثل هذه القيادة وهذا النظام، الإنكسار أو الإنذار.

تخسر في الخارج في هيئة تمرق لصورة نمطية في المحافل الدولية عن الجزيرة الآمنة ودولة الرفاه والاستقرار والاعتدال. وفيما تنقلص خيارات العائلة المالكة في إعادة تأهيل نفسها لمرحلة ما بعد الحرب تكون ولادة اتجاه تصحيحي من داخلها مستحكة.

صُلْفُ القُوَّة

شعور آل سعود بالضبعة والضعف والمهانة والخوف أمام أميركا، يقابله استنساخ واستعراض للعضلات والمزيد من القمع في الداخل، وكأن ما يجري في الداخل انعكاس لطبيعة العلاقة مع أميركا والغرب أو أحد منتجياتها. لم يعر الأمراء أهمية كبيرة للسلط المحلي، ولا للمطالب الإصلاحية، وكأنهم يريدون القول بأنهم قادرين على التحكم باللعبة الداخلية رغم أن الأنظار الخارجية تحد من حركاتهم.

لهذا لم يهتم الأمراء بالعريضة الإصلاحية، ويحتمل أن تموت بمجرد أن تبدأ الحرب على العراق، أو تتصاعد المطالبات الإصلاحية ويتم تجاوزها من قبل فئات أكثر راديكالية ترى بأن الإصلاح لن يكون إلا بالقوة، أو هو مستحيل ولا مناص حينئذ من تقسيم المملكة والدعوة الصريحة لذلك. فقلق الأمراء خارجي بالدرجة الأولى، أما الداخل فهو مجرد امتداد له، أو يوفر له ذلك الخارج الغطاء المناسب لكي يتمدد ويتمو ويستعلن نفسه على السطح.

ما يبدو ظاهراً حتى الآن أن هناك ثقة ملكية بأن أثار الحرب على العراق وتداعياتها يمكن التحكم فيها بالوعود الاقتصادية أو بالعصا الغليظة أو بكليهما. أما الإصلاحات فهي لن تتم إلا إذا بدأ الأميركيون بالضبط بعيد استقرار الوضع في العراق، وحتى ذلك الحين، فلا أحد ينتظر شيئاً في هذا المجال.

غير أن الخطر الكامن من هذا الاستخفاف بالجمهور ويتطلعاته قد ينعكس بأسوأ العواقب. فما هو مقبول الآن من طول دنيا قد لا تكون مقبولة أو كافية فيما بعد، والمتسع من الوقت الذي كان أمام العائلة المالكة لكي تصلح وضعها الداخلي، سيتضاءل أمام دفع داخلي وخارجي، يجبرها على التنازل السريع بشكل قد تفقد معه القدرة على التحكم بإخراجها إعلامياً، أو قد لا تستطيع القيام به. وفي هذه الحالة قد يسمع الأمراء من الحليف الأميركي ومن شجيعهم أنهم باتوا غير مرغوبين في بقائهم كحكام: أي أصلحوا أو أرحلوا، وطالما أنكم لم تصلحوا فليكن بالرحيل، وإذا لم يكن هناك منفذ للإصلاح فليكن التقسيم.

ولكن لا يبدو حتى الآن أن هناك ما يشير إلى إمكانية ظهور اتجاه جديد يتولى مهمة إنقاذ العائلة المالكة من مأزق قادم ويكون قادراً على إقناع الداخل والخارج بجدارته في الحكم.

في الواقع كل البديل الذي إنغرزت من داخل العائلة المالكة بدءاً من الأمير طلال وأشقائه، وإنهاء بالأمير تركي وإبنه الأمير فيصل بن تركي لم تفلح في تقديم نموذج مختلف عن هم في الحكم، فهؤلاء أمراء في السلطة وهؤلاء أمراء خارجها، وجميعهم يتفقون على أن الحكم وراثي موقوف بناء على قاعدة "ملك الآباء والأجداد"، فالخلاف

العائلة المالكة غير قادرة على تأهيل نفسها فيما بعد الحرب، وعنجهيتها تبعدها عن الإصلاح

بين من هم خارج السلطة وداخلها ليس أكثر من خلاف على الحصص ليس إلا، وقد يستغل بعضهم الشعب كورقة ضغط على طاولة المفاوضات بين المتنافسين من العائلة المالكة.

وعلى أية حال فإن ما تبقى من الإبناء الأربعة والأربعين للملك عبد العزيز يتقادمون في العمر ويبحثون الخطى نحو نهاية أجالهم الطبيعية، وهذا يقسح الطريق أمام دخول أحفاد الملك المؤسس إلى حلبة الصراع على السلطة، وبالتالي فإن تكسير السلطوية سيكون في المرحلة القادمة ضرورياً من أجل انتزاع قتيل تصدع ملك آل سعود، كما أن نظام التوارث الحالي لن يكون صالحاً في حال دخول أفراد من آل سعود ولكن من خارج بيت المؤسس الملك عبد العزيز، وهذا سيرك تأثيره على شبكة التحالفات داخل الأسرة المالكة.

ما يمكن تلخيصه هنا هو أن ثمة صورة جديدة للعائلة المالكة في طور التشكل، وهي بلا شك تختلف كلياً عن الصورة النمطية التي هيمنت على الخيال الشعبي، وأن اهتزاز الصورة أو انقلابها لا ينحصر فقط في ظروف الحرب الحالية، بل تعود إلى عوامل عديدة داخلية وخارجية وتتصل بدرجة أساسية بالعوامل التي سبق وشكلت تلك الصورة ورهنتها أيضاً لمتغيرات هذه العوامل. اليوم لم يعد محتوى وقوة مشروعية العائلة المالكة كالسابق، فمنسوب المشروعية يتضاءل بدرجة سريعة تبعاً لتضاؤل قدرتها على تعويض ما تخسر في الداخل مترجماً في مشكلات أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية وما

تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان السنوي عن السعودية

لا شيء تطوّر يستحق الذكر، والإنتهاكات مستمرة



انتقد الصحافة السعودية بسبب نقدها للهيئة، وفي ٢٤ أبريل وحسب مراسل الأسوشيتدبرس فإن نايف قد اجتمع مع محرري الصحف "وعتقهم على تجاوز حدودهم فيما يتصل بالدين". وقد أشار إلى هذه الرقابة القوقية غير الرسمية للصحافة، والتي تؤثر في التغطية الإخبارية والمضمون، أحد أساندة الصحافة السعوديين، وهو سليمان الشمري، الذي نقلت عنه الأسوشيتد برس قوله إن الحكومة تلعب دور حارس باب أجهزة الإعلام، خصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فهي تفتح الباب أو تغلقه كما يحلو لها.

من جهة أخرى، فصل محمد مختار الغال من رئاسة تحرير صحيفة "المدنية" اليومية في مارس/ آذار، وورد أن الفصل كان بناء على أوامر وزير الداخلية، وذلك في أعقاب نشر الصحيفة لقصيدة بعنوان "المفسدون في الأرض"، وقُبض على مسلم يوم ١٨ مارس، بعد ثمانية أيام من نشر قصيدته في الصحيفة المذكورة، وظل رهن الاحتجاز ثمانية عشر يوماً دون تهمة في مقر المباحث في الرياض، وكان اسمه لا يزال على القائمة السوداء حتى كتابة هذا التقرير، فهو لا يستطيع النشر في الصحف السعودية، ومتون من السفر.

فيما يتعلق بحقوق الأقليات الدينية، سواء كانت سعودية أم مغتربة، فإن التقرير يؤكد أن الحكوم لم تبد احتراماً لها. وتحدث التقرير عن أحداث تجران عام ٢٠٠٠ وتطورات الأمر حتى نهاية العام، أما الشيعة الذين قال التقرير أن عددهم يبلغ مليون نسمة فيقولون إن الحكومة تمارس أشكال التمييز الحاد ضدهم. وأخيراً أشار التقرير لقليل من التطور الإيجابي في وضع العمال الأجانب بمن فيهم الخادمان (يشكلون ٦٥٪ من قوة العمل الخاص حسب تقرير أميركي) فالجلب لازالوا يتعرضون لسوء أحوال العمل وصنوف الامتثال على أيدي أصحاب العمل الذين يعملون لديهم.

وعن حقوق العمال الأجانب، ويضيف التقرير أن مهمة المسؤولين الحكوميين الكبار انحصرت في نفي أنباء انتهاكات حقوق الإنسان. ورأى التقرير جانباً إيجابياً في إقرار نظام الإجراءات الجزائية، لكنه وجد فيه ثماراً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفي غياب شبكة نشطة من المدافعين عن حقوق الإنسان، أو جمعية فعالة للحقوق المدنية لخدمة المواطنين والأجانب المقيمين أيضاً، فمن غير المعروف كيف سيكون بالإمكان مراقبة الالتزام بهذا النظام، وكيف سيتم التصدي لأي انتهاك له.

وذكر تقرير المنظمة الحقوقية حوادث العنف والتخويف الغامضة التي استهدفت الغربيين والتي لم تقدم السلطات إجابات واقعية شافية بشأنها. وفي مجال تعذيب السجناء السياسيين فإنه استمر أثناء التحقيق معهم. في حين أفرج عن سجين بعد ست سنوات اعتقال دون تهمة أو محاكمة، وحين أطلق أحد عليه تعهد "بألا يتكلم أو يكتب شيئاً إلى أي أحد عما شهده". كما أن السجناء تعرضوا للضائقات الجنسية" والحبس الإنفرادي أشهر طويلة. ويؤكد التقرير الحقوقي استمرار المحاكمات السرية للسعوديين والأجانب، وهي التي كانت أبعد ما تكون عن المحاكمات الصحيحة، وقد بدا في بعض الأحيان أن المتهم نفسه لم يكن يدري أن هناك محاكمة ما، إذ لم يكن يطلب منه سوى التحقق من أنه صاحب الاعتراف الموقع أمامه.

وفي ١٢ يونيو كشف الأمير أحمد بن عبدالعزيز، نائب وزير الداخلية، النقاب عن أن بعض المشتبه فيهم في حادثة تفجير أبراج الخبر عام ١٩٩٦، وهو التفجير الذي راح ضحيته ١٩ فرداً من أفراد سلاح الجو الأمريكي، قد حوكموا أمام إحدى محاكم الدرجة الأولى، ولكنه لم يكشف النقاب عن مواعيد المحاكمة ولا عن أسماء المتهمين أو عددهم. ولم ترد التفاصيل التي أوردها عن أن المجموعة لم تكن تتضمن مواطنين غير سعوديين. وقال الأمير إن الأحكام سوف تحال إلى محكمة أعلى، ثم إلى مجلس القضاء الأعلى، ثم إلى الملك للموافقة عليها. وأضاف إضافة غامضة وهي أن الأحكام سوف "تعلن في الوقت المناسب". وواصلت المحاكمات احتجازها دون تهمة لأقارب الأشخاص الذين تعذبهم من متقدي الحكومة: فقد اعتقل كامل أحمد، في منزله في صفوى يوم ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وهو الأخ الأصغر للناشط السعودي علي الأحمد، مؤسس المعهد السعودي في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠، وهو منشأ غير حكومية.

حول التدخل الإعلامي الحكومي أشار التقرير إلى حريق مدرسة مكة في ١٥ مارس الذي أدى إلى وفاة ١٥ تلميذة، الأمر الذي سبب نقداً واسعاً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. غير أن وزير الداخلية دافع في ٢٤/٣/٢٠٠٢ عن الهيئة كما

أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش، أكبر منظمة حقوقية في العالم، تقريرها الذي يغطي عام ٢٠٠٢. وقد خصت المنظمة السعودية بصفحات عديدة، فيما يلي نصوص تكشف أوضاع حقوق الإنسان في المملكة خلال العام الماضي. جاء في ديباجة التقرير أن السعودية في أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠٢ تعرضت لتركيز عيون العالم عليها بالفحص والتحقيق لفترة غير مسبقة في تاريخها الحديث، ولكن رغم الاهتمام الكبير من جانب أجهزة الإعلام، وفتح الأبواب أمام الصحفيين الغربيين، ظل الحصول على المعلومات المفصلة عن انتهاكات حقوق الإنسان شاقاً لمن يطلبها. وأرجع التقرير ذلك إلى "استمرار غياب أي حركة محلية لحقوق الإنسان، وإلى السياسة الحكومية التي تمنع دخول المحققين إلى جانب ما لجأت إليه وزارة الداخلية من استعمال أسلوب المضايقة والتخويف بصورة فعالة لتكميم أفواه ضحايا حقوق الإنسان ومنعهم".

حول تطورات الوضع الحقوقي إجمالاً يشير التقرير إلى أن الصورة العامة بقيت دونما تغيير "فالمملكة تفتقر إلى مؤسسات وطنية مستقلة يمكنها استجواب السلطة التنفيذية للحكومة ذات القوة القاهرة التي تتحكم فيها الأسرة المالكة، أو انتقادها أو تحميلها المسؤولية. وكان الدور الذي يضلعه به مجلس الشورى المعين محدوداً، ولم يكن بديلاً عن برلمان منتخب يتمتع بسلطات إنشائية مستقلة، ولم يُسمح بوجود جماعات سياسية من أي نوع، وظلت المظاهرات محظورة: أما الاجتماعات واللقاءات الجماهيرية فلا بد لنقادها من الحصول على إذن من السلطات. واستمر تعقيد وغموض الإجراءات اللازمة للحصول على الصفة القانونية للمنظمات غير الحكومية، فعجزت المجموعات المستقلة عن إنشاء كيانات لنفسها. وقد صرحت إدارة الإحصاء في ٩ أغسطس/آب بأن خمسين في المائة من السكان السعوديين دون سن الخامسة عشرة، ومن غير المعروف كيف ستستطيع السلطات التوافق مع هذا القطاع المتعلم من السكان، الذي قد ينزع إلى التبرم والجموح، في السنوات المقبلة، ما دامت السلطات لا تسمح للطلاب بتنظيم مجموعات للتعبير عن بواعث قلقهم".

وحول حرية التعبير والصحافة، فإن التقرير يرى أنها كانت (محدودة) وأن السلطات عاقبت صحافيين وكتاب "من ترى أن صراحتهم زادت من الحد". وانتقد التقرير مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية التي تشرع على مواقع الإنترنت بسبب استخدامها لأسلوب الحب بشكل مدمر لأسباب أخلاقية وسياسية. أيضاً انتقد التقرير عدم السماح بتأسيس منظمات مستقلة تدافع عن حقوق المرأة السعودية، وكذلك المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الأقليات الدينية (الشيعة والإسماعيلية)

السعودية وخارطة الوضع الإقليمي بعد الحرب على العراق

يشهد الشرق الأوسط حالياً ترتيبات جديدة تتجه إلى إعادة رسم خارطة الجيوسياسية التي انتظمت في أنحاء أخرى من العالم، سواء في أوروبا أو آسيا الوسطى، استناداً على المصالح المتقاطعة بين السياسة والاقتصاد لقوى كبرى تجتذ في الاطاحة بخصوصها التخليطين وعكفت على نحو عاجل من أجل ترسيخ قواعد لعبة جديدة، يراد لها أن تحكم مراحل قادمة تحقق فيها هذه القوى مصالح جديدة أيضاً، وكان لا بد أن يكون للجغرافيا أهمية خاصة لدى صناع القرار والاستراتيجيين الأميركيين من أجل تشكيل مصالح المستقبل، وهذا بدوره يتطلب صياغة خطط لإعادة تشكيل خارطة الجيوسياسية للمنطقة والعالم (من أواسط آسيا إلى أمريكا الجنوبية، إلى بحر قزوين عبر المسألة الأفغانية، وأخيراً العراق ومنطقة الخليج).

السلوك السياسي للعائلة المالكة حيال أي تغييرات جيوسياسية مرتقبة في المنطقة سيحدده قدرة العائلة المالكة على الاستجابة لشروط المرحلة القادمة، فالولايات المتحدة لها اعتبارات جغرافية واقتصادية وسياسية في علاقاتها مع القوى الإقليمية. إن معادلة الكبار والصغار في المحيط الإقليمي والتي كانت سارية المفعول خلال فترة الحرب الباردة لم تعد قائمة، وسيؤكد ذلك حال هيمنت الولايات المتحدة على المنطقة بصورة شبه مباشرة، حيث سيكون هناك صغار كثيرون وكبير واحد، وسيتم تخفيض السعودية من قائمة الكبار إقليمياً إلى قائمة الصغار. بل الخشية ما زالت قائمة من مخططات التغيير وإعادة التوزيع والتقسيم لدول المنطقة والتي قد تطال دولاً لم تكن بالحسبان.

ويجب الالتفات إلى أن التغييرات الجيوسياسية المرتقبة لم تكن تنتظر إنهزام برجي التجارة، بل هي خطط تسبق ذلك بسنوات، وتقريباً منذ إنحصار القوة الدولية المنافسة للولايات المتحدة، أي الاتحاد السوفيتي، وبداية تشكل تحالفات جديدة ومنظومات اقتصادية عالمية، وانطلاق مكو «العولمة» في الاقتصاد، وإنفجار الأطروحات الفكرية المتطرفة في الغرب والولايات المتحدة مثل تلك التي انتهجها برنارد لويس وصموئيل هنتجتون

وفوكاياما في صراع الحضارات ونهاية التاريخ، وهي نظريات لا تعدو كونها تسويقاً للإدارة الأميركية والغرب من أجل فرض السيطرة وبأي وسيلة متاحة على مقدرات الثروة في الشرق. هناك بلا شك - أطماع اقتصادية تخفي خطة إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط، سيكون مفتاحها العراق. وعلى فرضية أن ساعة النظام العراقي قد أدت، فما هي الانعكاسات المتوقعة على منطقة الخليج؟ تشابه المواقف بين الخليج ومحيطه الإقليمي، ودور البلدان الخليجية والسعودية على وجه الخصوص في المعادلة الدولية غير خاف على أحد، علارة على المورد الطبيعي الهائل الذي بحوزة دول الخليج ويشكل مصدر قلق بالنسبة للقوى العظمى.

الخليج بعد الحرب على العراق

هناك رؤية شديدة الصرامة لدى كثير من مسؤولي دول الخليج، وقادة المعارضة العراقية المرشحين لحكم العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وهكذا رؤساء الدول العربية المجاورة مثل الأردن واليمن وأخيراً النخبة السياسية في الولايات المتحدة. هذه الرؤية تغيد بأن السعودية تمثل مصدر إزعاج ومرتباً للتطرف ومركز الأصولية بأشكالها الراديكالية العنيفة.

هناك قناعة في واشنطن كما في بعض العواصم الأوروبية والعربية بأن ثمة ملفاً سيجري فتحه فور الانتهاء من الملف العراقي، وهو ملف دول الخليج، القابع منذ فترة طويلة في الدوائر الاستخباراتية الأميركية والغربية بصورة عامة، وإن ترتيب خارطة الشرق أوسطية سيبدأ أولاً من ترتيب أوضاع منطقة الخليج، بل لا معنى لترتيب أوضاع الشرق الأوسط إن لم تكن منطقة الخليج، الجزء الحيوي منه، بل لا معنى للسلام في الشرق الأوسط إن لم يؤد إلى تأمين حقول النفط واستقرار الأوضاع المحيطة بها. الولايات المتحدة لم تكن تفكر في إعادة ترتيب خارطة السياسة في الشرق الأوسط والخليج بدرجة أساسية دون أن تضمن وقوف أطراف خليجية إلى جانبها. فهناك دول قد شكلت بالنسبة للولايات المتحدة مجرد مراكز لتجمع مستودعاتها اللوجستية، هكذا يظهر الأمر بوضوح في قطر والبحرين

والكويت. وفيما تبدو التصريحات المتضاربة من القيادة السعودية حيال السماح أو عدم السماح للقوات الأميركية باستخدام أراضي وقواعد عسكرية سعودية، تتكشف بين يوم وآخر الإنفصالات العسكرية المعقودة بين البلدين لتلبية المطالب الأميركية، ويتنامى في السوق نفسه النزوع الأميركي نحو التخلص من مأزق مستقبلي. بمعنى أن المسألة تتجاوز وجود القوات الأميركية على الأراضي السعودية التي تغيير صيغة التحالف مع السعودية، بما يقلص فعاليتها السياسية على المستويين الإقليمي والدولي. أباً كانت طريقة تغيير النظام الحاكم في العراق، فإن ثمة مخطط واضح يقضي بأن يكون عراق ما بعد صدام حسين المركز الأميركي للتغيير في الخليج وإقامة حلف جديد تسمى واشنطن إلى تدشينه وتوسعته باتجاه مناطق أخرى.

دول الخليج المتدثرة بهشاشة تركيبها الجيوسياسية والديمقراطية والأمنية ترى بأن الدخول مع الولايات المتحدة في حلف استراتيجي سيجعلها في مأمن من تهديدات إقليمية، وسحرتها من ضغوط الأخ الأكبر المتمثل في السعودية، بل ترى هذه الدول بأن التأثير السعودي عليها لم يكن يبلغ مبلغ حمايتها من تهديدات القوى المجاورة لو قررت الهجوم عليها، وهو ما حصل بالنسبة للعراق والكويت، وما حصل للجزر الإماراتية وإيران، والخلاف القطري البحريني، ولذلك فهذه الدول لا ترى ضيراً في الدخول في تحالف بعيد المدى مع الولايات المتحدة.

الدبلوماسية السعودية، والهمة المستقبلية

الاستنفار الدبلوماسي السعودي طيلة السنة الماضية انصب ظاهراً وبدرجة أساسية على ترميم السمعة الدولية للمملكة، ولكنه كان مهتماً بدرجة أكبر على الترتيبات السياسية القادمة، بما يضمن صيانة ما يعبر عنه بالأمن القومي السعودي الذي سيواجه مأزقاً فيما لو حدث تغيير في العراق، ولذلك فإن الدور الذي لعبته الدبلوماسية السعودية بقيادة الأمير عبدالله في المسألتين الفلسطينية والعراقية لم يكن سوى محاولات أخرى لتحقيق غرض سعودي بعيد المدى. وعلى أية حال، فإن الدبلوماسية السعودية لم تكن فاعلة بدرجة كافية فلم توازها ترتيب

العراق المركز السياسي القادم للخليج

قالت مصادر خليجية مطلعة، أن عدداً من دول الخليج وفي مقدمتها الكويت يصعد طرح مشروع علاقة استراتيجيّة مع العراق (في ظل نظام الحكم القادم الجديد) بغرض تهئية الفرصة لاستيعابه سياسياً وأمنياً واقتصادياً ضمن منظومة دول الخليج. وقالت المصادر، أن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي تلقت مشروعاً كويتياً (أولياً/ غير رسمي) يؤكد الحاجة الى ما ذكر منعا لبروز نظام معار ومهدد لدول الخليج كما حدث من قبل.

ويقترح المشروع المساهمة في إعمار العراق، والإفتتاح على شعبة وعلى القيادة السياسية التي ستنشأ عنه، وتعزيز التواصل الإجتماعي والثقافي والإقتصادي بين دول الخليج عموماً والعراق بشكل يؤدي الى تفتيش الإحتقان الداخلي لدى العراقيين وربطهم بمصالح بعيدة المدى يأمن منها الخليج والعراق.

كما يقترح المشروع على الصعيد السياسي أن يتم إدخال العراق كعضو في مجلس التعاون الخليجي بصفة مراقب، ليصبح بعد ثلاث سنوات عضواً كاملاً الأهلياً، وبذا يمكن إستيعاب العراق سياسياً وربما عسكرياً من خلال المجلس بدل ان يكون أداة تهديد له.

وقال مصدر إماراتي بأن دول الخليج جميعاً - عدا السعودية - ترحب فيما يبدو بالمشروع الكويتي، والذي رحبت به وزارة الخارجية الأميركية حين تم عرضه عليها. أما السعودية فتشعر بأن إدخال العراق في المجلس، إضافة الى اليمن التي تتمتع الآن بصفة مراقب، يمكنه أن يقلب الوضع الداخلي للمجلس رأساً على عقب.

أكثر ما تخشاه السعودية هو أن العراق سيحاول الى المحور الأساس سياسياً وعسكرياً وربما اقتصادياً (كونه يمتلك ثاني احتياطي تغطي عالمي) وإذا ما دعم من قبل اليمن فإن السعودية ستزوي مكانتها بشكل ساحق، خاصة وأن معظم دول الخليج تميل الى العراق أكثر من ميلها الى السعودية. ولهذا نقل عن عبد الله بنشار، الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي، أن المشكلة ليست في إدخال العراق واستيعابه بقدر ما هي مشكلة (إقناع السعودية) التي قد تتعرض الى ضغوط من دول المجلس الأخرى المؤيدة وكذلك الى الضغوط الأميركية لقبول ترتيبات جديدة للعراق ما بعد العراق.

“بعض معالم وتفاصيل الخريطة الأميركية الجديدة الهادفة الى ترتيب اوضاع منطقة الشرق الأوسط في اعقاب ترتيب الوضع العراقي حرباً أو سلباً”. وأضافت الصحيفة بأن “الخطوة الأميركية سيتم تنفيذها طوعاً وبمشاركة من أطراف فاعلة في غضون ثلاثة الى أربعة اعوام وصولاً الى بناء إقليم شرق أوسطي متحد إقتصادياً”. وحسب الصحيفة فإن ثمة مشاريع دمج بين دول إقليمية تجمع كل من العراق والكويت “فهذه الإمارة الخليجية ستخسر هي الأخرى في الإقليم الشرق أوسطي من بوابة عراق حر ديمقراطي محكوم بأنظمة وقوانين منضبطة تتواءم مع شكل الإقليم الجديد”.

وتحدث المصدر الذي رفض ذكر إسمه للصحيفة بأن الخريطة الأميركية الجديدة تقوم على “تقسيم المنطقة الى وحدات اقتصادية سياسية واقتصادية متكاملة، فمثلاً ستكون هنالك الوحدة الخليجية التي ستضم السعودية والامارات وقطر والبحرين وعمان واليمن، أما الوحدة المرازية فتستضم العراق والكويت والاردن والفلسطينيين واسرائيل الى جانب إبقاء المجال مفتوحاً أمام سورية ولبنان على أنهما سينضمان للإقليم في النهاية من بعد إجراء بعض (الجراحات) السياسية في داخل هياكلهما السياسية).

ثمة مؤشرات عديدة مقلقة بالنسبة للعائلة المالكة إزاء ما يمكن أن تفرزه أوضاع ما بعد الحرب على العراق، فالحاجس المزعج حول التقسيم كما أشاعته بعض الجهات المتنفذة في الدوائر السياسية الأميركية قد ترك تأثيرات نفسية ضاغطة على القيادة السعودية، إن إعادة ترتيب الخارطة السياسية الشرق أوسطية لن يكون هذه المرة استجابة لمبدأ تقرير المصير أو مبادئ ويلسون التي كان يتغنى بها الملك عبد العزيز، بل بحسب مبدأ لا صداقات دائمة بل مصالح دائمة. رسم الخارطة السياسية في الخليج يستدعي دون ريب أزمة عميقة الجذور في المملكة السعودية، وهي فشل الأخيرة في بناء وحدة وطنية متساكة الأطراف، منضهرة الأجزاء، منسجمة الجماعات، إنها بكلمة تحيي خيارات التقسيم، إي إرجاع التاريخ الى ما قبل عام ١٩٣٢. قالعائلة المالكة ستفهم من مسألة رسم الخارطة بأن إرثها التاريخي سيكون عرضة للتبدد، فقد وفر فشلها في دمج المناطق المضرومة دمجاً حقيقياً سياسياً وثقافياً واجتماعياً فرصة للقادم الجديد، أي الحليف الاستراتيجي بالتلويح وربما باستعمال خيار التقسيم من أجل خلق كيانات سياسية ضعيفة تكون نجد واحدة منها.

السياسة الخارجية السعودية وأولوياتها، ولم يكن المال متوفراً كثيراً لحشد الصف الذي اعتادته العائلة المالكة من ورائها، كما لم تدعم تلك الحركة الدبلوماسية الفوقية بفاعلية إعلامية بالشكل المطلوب، إذ ظل الاعلام السعودي أسير أنماطه القديمة دون ان يستوعب على نحو عميق طبيعة المرحلة واستحقاقاتها التي تتطلب حضوراً إعلامياً مميزاً و«قادراً» على خوض معارك في عدة جبهات ومستقرناً بصورة دقيقة لمستقبل الأمن القومي السعودي. في الحقيقة فإن العائلة المالكة فشلت حتى في استقطاب الشعب وراءها، وقد أصابه الذهول والعجز في متابعة النشاط السياسي السعودي والتناقضات الحادة في الخطاب السياسي، وهو حتى كتابة هذه السطور لا يعلم إن كانت المملكة ستدخل حرباً أم لا؟ ولا يعلم أهدافها من الحرب، ولا الآثار المترتبة على المملكة كالأعباء الاقتصادية والضغوط السياسية الخارجية، والأحوال الأمنية الداخلية.

بيد أن ما يجدر ذكره هنا، أن الادارة الأميركية واجهت الدبلوماسية السعودية بضراوة، فقد سعت الى تطويق تأثيرها وشل فاعليتها وتحجيجها على المستوى الإقليمي والدولي، وقد انتهت المبادرات السعودية الى سلة المهمات وأهمها ما جرى طرحه في قمة بيروت، ثم المبادرة الأخيرة القضائية بالمصالحة العربية العربية وإجراء اصلاحات سياسية داخلية في الانظمة العربية إفرادياً والتي لم تناقش في الأساس في القمة العربية الأخيرة في شرم الشيخ!

السعودية بعد رسم الخارطة

النقط الذي شكّل الخارطة الإقليمية في اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، من المرحش أن يلعب ذات الدور في أوضاع ما بعد الحرب على العراق. فثمة هدف لا يحتاج الى استعلان من الحشود العسكرية الأميركية في الخليج، ألا وهو الوصول الى حقول النفط العراقية. فالنقط وليس الديمقراطية وحقوقي الإنسان هو المحرك الرئيسي للجيش الأميركي.

نجاح الولايات المتحدة في بسط سيطرتها على حقول نفط العراق سيمكثها من رسم خارطة الاقتصاد النفطي على المستوى الدولي. إذ ستتمكن من التحكم أكثر في اتجاهات أسعار النفط العالمية، خاصة أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطية في العالم. ولا داعي للقول بأن من أكبر الخاسرين في تغيير كهذا هو الدول النفطية وعلى رأسها السعودية.

في السادس من مارس الحالي نشرت الصحيفة الالكترونية «إيلاف» ما اعتبرته

إقصاء أئمة وقراء ومؤذني الحجاز

تصفية الوجود الديني الحجازي لصالح الوهابية

أنت سيطرة الوهابيين على الأماكن المقدسة في الحجاز إلى انتقال القرار والسلطة الدينية من مكة المكرمة والمدينة المنورة إلى بريدة (القصيم). قضاة الحجاز أزيحوا واحدا إثر آخر، والمدارس الدينية تمت مصادرتها، والمدرسون في المسجد الحرام تم منعهم إلا من تتبع طريقة متطرفي الوهابية، وأتباع المذاهب الإسلامية خاصة الشافعية والمالكية والحنفية تم التضييق عليهم بشدة وقسوة، في وقت كان يدعي فيه الوهابيون أنهم مجتهدون، ولكنهم لا يقبلون باجتهاد غير اجتهادهم. زيادة على ذلك، جرى تأميم القضاء لصالحهم، وتم منع الكتب التي تخالف وجهة النظر الوهابية وكذلك طباعتها، ومنعوا كل وسائل التعبير الديني باعتبارها بدعا كالنولد النبوي الشريف، كما دمروا التراث الإسلامي كله بحجة خوف مدعي من ارتكاب الشرك!

وخلال أقل من عقدين اضمحل الدور الديني العالمي للشخصيات الدينية الحجازية لصالح عاصمة الوهابية الدينية (بريدة). ولم يبق سوى بعض المؤذنين وبعض القراء والأئمة، وهم الآن في سبيل الإجهاد على البقية الباقية من الإرث الحجازي الديني، بحجة أن القراءة الحجازية (حرام) وأنها - لعدوية الصوت! - تفتن الناس الصليين عن دينهم (مثال ذلك طرد عمر أخضر قبل خمس سنوات، ومحمد أيوب الذي نقل تعسفاً إلى مسجد قبا فاضطر إلى الإقامة وأداء واجبه الديني في دبي). وقبل فترة وجيزة بدأ التطرف الوهابي لاستبدال المؤذنين الحجازيين (أي من تبقى منهم) بمؤذنين من القصيم (بريدة)، والتي تحتل نحو ٩٠ بالمائة من مناصب المؤذنين والأئمة في الحجاز!

قبل أن يصبح رئيساً لمجلس الشورى، كان الدكتور صالح الحميد رئيساً عاماً لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، وقد تم في عهده تشكيل لجنة خاصة لاستبدال المؤذنين والأئمة الحجازيين بوهابيين نجديين، ولكن الحميد نصح من قبل شخصيات حجازية عديدة بأن لا يفعل لأن ذلك سيثير زوبعة من الاحتجاجات العلنية الحادة ضد المؤسسة الدينية الوهابية وضد الحكم السعودي. ويبدو أن أمراء آل سعود أرجأوا حينها الأمر ربما يستأنفوه لاحقاً، حين تم تعيين صالح الحميد (من عنيزة، أخت بريدة) مكانه.

وتشير مصادر مطلعة أن الوهابيين

عازمون هذه المرة على "توهيب" المناصب الدينية و"تنجيدها" مائة بالمائة، وليس ٩٠٪ فقط، ولربما بهذه الوسيلة يتم تهدئة التيار الوهابي المتطرف الباحث عن انتصارات موهومة في أي مجال ممكن. وبهذه الوسيلة أيضاً تستطيع العائلة المالكة ضرب الفئات الاجتماعية والدينية والمناطقية بعضها ببعض، كما عودتنا دائماً.

والمعروف أن الشيخ الجديد صالح الحميد، شخصية متطرفة، وقد شن في مقال له في ملحق صحيفة المدينة (الرسالة) في عدها الصادر في ٢٠٠٣/٧/٣ هجوماً عنيفاً على مخالفيه، تحت عنوان: (إحياء الآثار الدينية والوثنية) مندداً بالمطالبيين بالحفاظ على التراث الإسلامي ومتهمكاً على المدافعين عن (معالم الحضارة الإسلامية) (وذاكرتنا التاريخية) و(احترامنا لسيرة المصطفى) (وتصحيح النظرة التي تحكمنا تجاه الآثار الدينية). وقد اعتبر الحميد هذه الدعوات من سوء القول والفعل وجراً على الحق خاصة وأن الكتيبة: "لم يعرف عن أحد منهم إهتمام بنصر سنة ولا قمع بدعة ولا نهي عن معصية كبيرة أو صغيرة" معتبراً ما يكتب في هذا الموضوع

الوهابيون سيطروا على الأماكن المقدسة ونقلوا السلطة الدينية من مكة إلى بريدة

"إرجافاً منظماً لفرض رأيهم". ومعلوم أن لا أحد يستطيع أن يفرض رأيه في مثل هذه المواقف سوى الوهابيين وحمايتهم آل سعود. وكعادة المشايخ الوهابية فإن الحميد اعتبر الداعين للحفاظ على الآثار الإسلامية "مخالفاً لشرع الله وسنة رسوله وسنة خلفائه الراشدين وآل بيته وصحابته وأئمة الفقه" في حين أن لا أحد يقول بما يقوله الوهابيون في عرض العالم الإسلامي وطوله، فهم كمن (رمتني بدانها وانسلت).

واعتبر المحافظة على الآثار الإسلامية كفار حراء وغار ثور إحياءاً للوثنية ومشابهة للكافرين. وهاجم من يزور مسجد الغمامة ومسجد القبلتين والمساجد السبعة التي اعتبرها

(مفتراً)، كما هاجم من يزور غار حراء وغار ثور وما أسماه "مكان المولد المزعوم" أي مكان مولد الرسول عليه الصلاة والسلام.

وزعم الحميد أن الله ميز (دولتنا المباركة) فنهنا يجوز التبرك والخلو! ليس بالحفاظ على آثار الإسلام ورسول الإسلام وصحابته، وغيرها من المزارات والأثار "الوثنية". بل بالجهاد (ضد من؟). كما ميز الدولة السعودية المباركة! "ينشر كتب التوحيد والسنة والتحذير من الشرك والبدعة مثل: فتح المجيد وشرح الطحاوية وفتاوى ابن تيمية وجامع الأصول. وميزها الله بارسال دعاة التوحيد والسنة إلى مشارق الأرض ومغاريها، وإنشاء معاهد وكرليات الدعوة إلى منهج النبوة في الداخل والخارج".

واتهم الحميد المخالفين له بأنهم لم يردوا الأمر إلى "أكبر علماء هذه الدولة المباركة" ابتداءً من محمد بن عبد الوهاب وتلامذته ثم فتاوى الشيخ/ محمد بن إبراهيم والشيخ عبدالعزيز بن باز والشيخ محمد بن عثيمين وفتاوى المفتي الجديد الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، والشيخ صالح بن محمد اللحيدان والشيخ د. صالح الفوزان. الخ. وكل هؤلاء نجديون وهابيون، وهم لا يمثلون في أفضل الحالات ثلث المجتمع السعودي.

فالشيوخ الحميد لا يريد مرجعية غير المرجعية الوهابية، وغير المرجعية النجدية الفارقة في التخلف والتي أتت على آثار المسلمين ودمرت مقدساتهم بحجة أنها تدعو إلى الغلو والشرك! في حين أنه وأمثاله من متطرفي الوهابية لم ينتقدوا محافظة آل سعود على (ديريتهم) وعلى قصور آل سعود القديمة وعلى خبير اليهودية. فهذه الآثار تحفظ، أما آثار المسلمين الجامعة التي تحيي تاريخ الإسلام فشرك محرم، بالطبع عدا ما يتعلق بالدولة المباركة!

الوهابية لا تعترف بإسلام أحد غير أتباعها، ولا تؤمن باجتهاد غير اجتهاد زمريتها في بريدة والرياض، ولا تقبل نقاشاً ولا منطقاً من أحد من المسلمين سواء داخل المملكة أو خارجها. ولأن الحجة الوهابية ضعيفة فلا بد من الاستعانة بسوط الجلال السعودي لفرض هذه الأفكار الشاذة على كل المسلمين.

ألا يحق لنا أن نكرر تساؤل الشيخ البوطي: هل نحن أمام إسلام جديد قادم من نجد؟

من هو المتطرف: المعارضة أم العائلة المالكة؟

وجود مجالات وجماعات معارضة خارج المملكة سبق للأمير نايف أن دعاها للعودة إلى المملكة، مسألة طبيعية تكشف عن حقيقة ضيق هامش الحرية الداخلي في تنقيس الهوم والتوترات، كما تشير إلى ضيق صدور رجال الحكم بالمختلف معهم في الرأي وعجزهم أو عدم رغبتهم في حل المشكلات ذات الطابع الوطني في الداخل. بعبارة أخرى، فإن السعوديين المنتشرين بين لندن وواشنطن، وبين جنيف ودمشق، وبين دول الخليج وبروت والقاهرة، وبين كندا وإستاريا، هم ليسوا من الفئة الباحقة عن لقمة عيش بالضرورة، فأكثرهم أصحاب مؤهلات وكفاءات علمية.. ولكنهم فروا من الواقع الداخلي لأسباب تتعلق بقدرة احتماليهم على التعايش مع الوضع الداخلي السقيم، وبغيباب الإصلاح في شتى المجالات.

المعارضون بين هؤلاء على اختلاف مشاربيهم، وهم في أكثرهم معارضون معتدلون (ونقص بالاعتدال إعتدال التغيير السلمي وعدم المطالبة بأهداف راديكالية يأتي في مقدمتها: إسقاط نظام حكم العائلة المالكة) وطالب إصلاح عجزوا عن حل مشكلات وطنهم ضمن البوتقة الوطنية الداخلية، ولم يأمنوا على أنفسهم البقاء بين أنياب الضياع، ولم يكن بإمكانهم الجهر بأرائهم واعتراضاتهم ضمن الهامش الضئيل من الحريات.

لهذا بات مفهوماً أن يتواجد معارضون سعوديون في الخارج، كتعبير عن استبداد النظام وضيقه بالمختلفين معه في الرأي والمنهج، شأنه شأن الأنظمة العربية الأخرى. إن وجود المعارضة في الخارج نتيجة سيئة لوضع داخلي غير صحي، ونتيجة لفشل العائلة المالكة في الوصول إلى حلول للمشاكل الوطنية وفي التفاهم مع قوى الإصلاح الداخلية. لكن بعض المقربين من أجهزة الأمن دأبوا على الطعن في المعارضين وإماداً يختارون هذا البلد أو ذاك، وهم يعلمون أن يد العائلة المالكة وضغوطها وأموالها قد تغري أنظمة عربية وإسلامية على التضحية بالمعارضين (السعوديين) وببيعهم لآل سعود. أحد الكتاب السعوديين (سليمان العقيلي، الوطن ٢٠٠٣/٧/٢٠) تبرع مدافعا عن النظام، ويدل أن يحمد للمعارضة الإصلاحية نشاطها وضغوطها على الفراغة في الداخل، شتمها

في الجملة واختار عنواناً متحيزاً (معارضة متطرفة) زعم فيه أنه "ليس من تقاليد المجتمع السعودي نشوء معارضة سياسية، سواء أكانت ذات طبيعة حزبية أم حركية أم فردية". فهذه خصوصية جديدة لم نعلم بها، إذ لا يوجد نظام أو شخص أو جهة سياسية في هذا الكون لا توجد لها معارضة تخالفها الرأي. ومع هذا فإن السعودية لم تخل يوماً من المعارضة المنظمة في شتى بقاع المملكة، ومن مختلف التوجهات القومية والبعثية واليسارية والدينية الشيعية والسنية والسلفية إضافة إلى المعارضة القبلية، ولذا فإن زعم الكاتب بأنه "صرت عقود طويلة دون أن تسرب إلى البلاد صفة المحازبة والتجمعات السياسية تحت أي عقيدة كانت" أمر غير صحيح.

ويرى الأستاذ العقيلي بأن "الظروف السياسية ساهمت في الآونة الأخيرة في نشوء ما يمكن تسميته المعارضة السياسية، أو المعارضين المنشقين، الذين يعيشون خارج البلاد" معترضاً على تواجدهم في الخارج لأنه (وهذا مجرد زعم وادعاء لا تسنده الحقائق) "طوال تاريخ الدولة تتبادل إختلافاتنا وأرائنا في إطار وطني داخلي، داخل المجتمع وداخل النظام السياسي ولا ننقله إلى الشارع". ليت هذا الزعم صحيحاً، إذن لما كان الوضع السياسي مجمداً حتى الآن، ولكانت قدرة أقطاب النظام على إدارة حوار داخلي قد أفضت إلى حلحلة أجزاء من العقدة السياسية والإجتماعية. الحقيقة أن العائلة المالكة لم تكن تقبل المختلف ولا تقبل بمحاورته ولا تقبل حتى بـ (توبته)!! ولولم يكن مخطئاً، ولم تعترف العائلة المالكة يوماً بأنها أخطأت بحق الوطن أو الشعب أو فئات منه، أو على الأقل قصرت في أداء واجباتها، أو فُلتت في بعض سياساتها، ومثل هذه العقيلة لا ترى المختلف إلا عدواً يستحق السحق، وهذا ما كانت تفعله في السجون والمعتقلات، حيث قتلت الأبرياء في السجون ومن أراد الأسماء فليراجع تقارير المنظمات الدولية لحقوقية العائلة المالكة أدارت حواراتها بقية الحديث التي يرددها الأمير نايف كثيراً هذه الأيام، وأدارت النقاش الداخلي عبر الرصاص من الطائرات والرشاشات وعبر الاعتقالات. والمخشرون سنة الماضية شاهدة على ذلك. أما القول بأن "الدولة كانت رحيمة حتى

بمعارضيهما في الخارج الذين رأوا الاحتجاج ذات يوم من لندن أو غيرها، فاستوعبت جزءاً منهم وسمحت بعودتهم إلى بلادهم دون اتخاذ أية إجراءات بحقهم". فهذه الإشارة تخص المعارضة الشيعية، وقد فُلتت الدولة كما هو معلوم في إدارة الحوار معها، والعائلة المالكة لم تستوعب أحداً منهم - على حد علمنا - بل أن الأكثرية عادت إلى نهج المعارضة من جديد، بعدما قيل أن الحكومة أخلفت وعدها. لقد قيل للمعارضة تلك بأن هامشاً من الحرية في الوضع الداخلي يسمح بإعادة المشكلة إلى الداخل، فصدق المعارضون وعادوا، ولكن ما لبثوا أن اكتشفوا أن من يكون في الداخل يحكم بقية العنف لا بالحوار.

من حق الإنسان العقيلي أن ينتقد "الخطاب المناطقى أو الطائفي أو المذهبي أو القبلي" حين يكون عنواناً للإختلاف، وكان عليه قبل هذا أن ينتقد خطاب السلطة الطائفي والمناطقى والمذهبي والقبلي أولاً.. فالمعارضة إفران لممارسات السلطة، فليس عدلاً - كما قلنا ذات يوم في هذا المجلة - أن تطالب بمعارضة وطنية كاملة الأوصاف، بينما النظام السياسي يمارس تقيضها تماماً، وهو بالتالي أولى بالنقد، فممارساته لا تشجع على بروز حص وطني أو حتى معارضة وطنية، بل إنشقاقات إنفصالية. وكما أن المعارضة تتعرض للعزل في أفضاض المناطقية والطائفية كذلك هي سلطة آل سعود، فهي سلطة مناطقية طائفية، متحيزة لفكر ومصالح جماعة محددة، وليست إلى مصالح الوطن بكامل شعبه. وهذا ليس أمراً نذريه ولا يمكن لأحر أن ينفيه. إذا كنا نرغب في بروز معارضة وطنية بدون لوشات مناطقية أو طائفية، فلنتقاسم الحكومة ونخبرها وكتابها على المنقبتهم وحزبهم الديني. نفس الإنشاقات التي توجه للمعارض يجب أن توجه للنظام مادام يمارس ذات اللعبة، بل هو الأكثر خبرة وفذلك فيها.

المشكلة باختصار ليست في المختلف أو المعارض، وليست في ضيق الوطن بأهله بقدر ما هي مشكلة العائلة المالكة التي تعتبر نفسها إلهاً لا يخطئ، إلهاً غير رحيم وغير حكيم، بل وغير وطني! كان يجب أن يكون العنوان: تطرف الحكومة وليس المعارضة!

لعمرك ما ضاقت بلاد بأهلها ولكن أخلاق الرجال تضيق

الحكومة بدأت بفقدان سيطرتها على الوضع الأمني والسياسي

الحرب ضد العراق تؤذن بانتهاء مؤسسات الدولة وهبتها

قاضحة، فضلاً عن أن جذور المشاكل الأمنية: سياسية كانت أم إقتصادية أم اجتماعية لم يتم حلها وبالتالي توفرت كل الوسائل لتجاوز دور الدولة والخروج على سلطانها الأمني/ السياسي.

أي نظام سياسي لا يستطيع (بدون قدر معقول من الهيبة الأمنية) أن يحفظ الأمن.. لأن فلسفته قائمة على الردع والخشية من اختراق القانون الديني والاجتماعي والسياسي، وغياب الحواجز هذه، تختل السيطرة، والصهم، أن إعادة الاعتبار لأجهزة الأمن، لا تأتي دفعة واحدة، كأن يقرر وزير الداخلية توسيع قبضة العنف وضرب البريء والمجرم لإشاعة الخوف في المجتمع، الهيبة تفقد تدريجياً وتستعاد تدريجياً. وقد يؤدي حرق المراحل إلى المزيد من الإختلالات الأمنية والمزيد من التحدي الاجتماعي والشعبي للسلطة.

نموذج "غليل"

في بداية الشهر الحالي (مارس) نشرت عكاظ تحقيقاً عن إنفلات الأمن في أحد أحياء جدة، وهو حي "غليل" وهو يصور أزمة الأمن بصورة مصغرة، مع أن التحقيق كان متحفظاً وتعرض لقصص الرقابة ولم يكن بالإمكان نشر كل شيء كما هو معلوم. التحقيق الذي أعده بدر الغامتي كان بعنوان: (مشاجرات بالسكاكين ورائر الليل يفقد كل ثمين/ صصابات غليل تجبر السكان على النزوح).

يقول الصحفي "تمزق ثوب العروس واهترأ، ولم تعد تفلح معه محاولات الترقيع.. فمن الكرنيتينة إلى السبيل، فخارة المليون والبخارية والهنداوية والثعالب وقويزة، والمتنزهات وغيرها من الأحياء تقف أمام شريط من الخطر الكامن، يحاصر العروس ويخنقها ويهدد مستقبل أجيالها، بالأيدز والهيبورين والمخدرات، وبانتعاش الهوى، وتحدث التحقيق عن ضرورة الجراحة العاجلة ووعود الدولة التي تبخرت في عن "النزوح الإيجابي" لأصحاب الأملاك في حي غليل الذي اعتبر أكثرها فوضى و"عنصرية".

من المعروف أن هناك أزمة (بدون جنسية) حادة في السعودية مسكوت عنها، وتشمل نحو ثلاثة أرباع المليون تسمية يقطنون جدة ومكة، وهؤلاء المحرومون من حقوقهم الأولية ومن الإتراف بهم كبشر، هم وقود العنف والجريمة

مرتبط بـ "المنجز الإقتصادي"، فتدهور الحالة الإقتصادية وتزايد البطالة (أعترفت إحصاءات شبه رسمية في الشهر الماضي أنها تجاوزت ٢١٪، وهي من أعلى النسب في العالم ويشك في أنها تشمل القوى العاملة النسائية) المترافق مع الإندسات السياسية وضعت أجهزة الأمن في مكان لا تحسد عليه، وجعلتها غير قادرة على تحمل التبعات الأمنية على شكل جرائم متصاعدة.

لم تعد المملكة اليوم "واحة أمن وأمان..". فمنذ زمن بعيد يزيد على العقدين والجرائم في تصاعد مستمر وبشكل خطير، ولكن النجاح السعودي الأمني يمكن صهره في القدرة الإعلامية على تخفيف تلك الجرائم! وعبر التلاعب بالإحصاءات، أو الزعم بأن الإعلان عنها يزيد بها اشتعالاً، أو يسيء إلى بلدة أو منطقة بعينها، كما هي مسألة جرائم منطقة مكة المكرمة التي لا يجوز نشرها! غير أن هذا لا يغير من واقع الحال شيئاً.

وانفلات الأمن متداخل متشابك في جوانبه الجنائية والسياسية من حيث المسببات والنتائج. وكما أننا نلاحظ ومنذ مدة عجز أجهزة الأمن عن إيقاف مسلسل العنف السياسي من اغتيالات ومواجهات مسلحة وتفجيرات وغيرها والتي صارت مألوفة في الإعلام السعودي وغيره. كذلك هي حوادث العنف الجنائي، والذي أخذ أشكالاً واسعة صارخة في التحدي للسلطة الأمنية.

هناك أحياء كاملة في المدن الكبرى، في الرياض وجدة وغيرهما، لا سلطة للدولة فيها، وكل شيء فيها مباح من جنس ومخدرات وخمور وغيرها، ولا تستطيع أجهزة الأمن الدخول إليها، وإن اضطرت فمدعومة بعربات مصفحة وفرق من الحرس الوطني، ومثل هذه الحالات هي التي تشكل حقيقة الصورة الأمنية للسلطة الأمنية أخذت في الانحسار في عديدها السياسي والجنائي، ومن المحتمل تفاقم الانحسار إذا ما اشتعلت جبهة الحرب ضد العراق.

الخطر لا يكمن في ضعف قدرات الحكومة الأمنية وجديّة التحدي الأمني، وإنما الأهم هو "سقوط هيبة الدولة وأجهزتها" الأمر الذي يشجع على المزيد من تحدي سلطاتها. وهذه الحالة التراكمية من القتل الأمني جرت خلال العقدين الماضيين إلى اختلالات أمنية

الإشارات الداخلية، وتقييم المراقبين والدبلوماسيين في العاصمة السعودية يشيران إلى تحلل في جهاز السلطة وإلى أن الأمراء السعوديين بدأوا بفقدان سيطرتهم الأمنية على الوضع الداخلي.

الأمن وما أدراك ما الأمن.. إنه يحتلّ الذاكرة الحية لكل الأمراء والمسؤولين السعوديين، لذلك محضوه كل اهتمامهم، وتوسعوا فيه، ولكن وكما شهدنا النتائج في أكثر الدول المتبلة بالغلو والمغالة الأمنية، سرعان ما تبين أن أجهزة الأمن لا تحقق المواطن، بل هي تبدأ به، ولكن لا تلبث أن تخفق المؤسسة الحاكمة نفسها، وتجعل من أجهزة الدولة كائنات معاقة، لا يحقق وجودها سوى اختطاف لمستقبل الوطن وأجياله المتعاقبة.

توفير الأمن.. شناعة ومبرر لتوسيع دائرة القمع، وخنق الحريات والضمان، وملء الأفواه بالمياه المالحة. كلما تزايد هذا الهاجس وتضخم في أذهان الأمراء، كلما توسعت أجهزته، وتمددت إلى مختلف قطاعات الدولة وألفت.. ربما.. مبررات وجودها، كالإعلام، والحج، والعمل، وحتى القضاء.

جزء من شرعية النظام قامت على أساس توفير الأمن.. ولا زال الأمراء يذكرون جيلاً بعد آخر بأن أكبر إنجازهم هو توفير الأمن الذي هو مسؤولية كل دولة، مع الزعم بأن السعودية هي أكثر بلدان العالم أمناً، وهو غير صحيح طبعاً حتى بالمقارنة مع دول الخليج المجاورة، ولا توجد أرقام تدعم ذلك، فكتتاب الإحصاء السنوي الذي تصدره وزارة المالية، وهو كتاب (سياسي)، بالدرجة الأولى، يخفف من صقع الإحصاءات الضارة كجرائم السرقة المسلحة والقتل والمخدرات والانتحار وغير ذلك، فالحكومة حرصت على (السعة الأمنية) حتى وإن كان الواقع - خاصة في السنوات الأخيرة - لا يعينها على ذلك.

وكما أن شرعية الحكم القائمة على المدعيات التاريخية قد أصابها الاضطراب وصارت أقل إقناعاً للشارع المحلي، كذلك شرعية ما يمكن تسميته بـ "الإنجاز الأمني" حيث تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل مخيف خلال العقد الماضي، وانتشرت الأسلحة الشخصية المهربة والمسرقة من مخازن الجيش والحرس تعبيرا عن الهولاجس الأمنية وعجز السلطات في توفير الأمن. ذات الأمر

أيها الحجازيون: صلوا ما انقطع كي لا يغلب عليكم

إضعاف وشائج الصلة والروابط الداخلية بين الأفراد والجماعات كان وما زال رهان السلطة على تعزيز نفسها ودرء ما تعتبره خطراً خارجياً يستهدف الانقضاء عليها وسرقة ما تراه حقاً تاريخياً، فتماسك السلطة، إذن، يتوقف بالضرورة على تراخي الروابط وانحلالها.

من الناحية الميدانية، هناك ثمة مجتمعات قادرة على تحدي محاولات الإضعاف والتقطيع للروابط الداخلية فيها من قوى معادية أو منافسة، وتعود هذه القدرة أحياناً إلى عوامل ذاتية متصلة بالبنية الداخلية، أي تكون أحياناً نتيجة للتكوين الإنساني مثل الأكراد أو البنية الدينية المحكمة مثل الاسماعيليين والدرزيين، وأحياناً للاحساس الشديد بالضراوة بالخطر مثل المجتمع اليهودي. على أن ثمة عوامل أخرى يتم تصنيعها أو بكللمات أدق تحفيزها كيما تتحول إلى مصادر توحد، من خلال تنمية وتنشيط المشتركات بين أفراد المجتمع - أي مجتمع - فالذاكرة التاريخية الحاضرة في ثقافة الأكراد، والتي تلبي جزءاً أساسياً من الاحساس بالهوية، والنشاطات المشتركة والمناسبات والاجتماعية، والرموز الثقافية، وحتى الحرف والتعبيرات الفولكلورية تمثل جميعها عناصر يتم توظيفها مجتمعة أو متفرقة في بناء وتعزيز شبكة الروابط الداخلية في المجتمع.

بالنسبة للمجتمع الحجازي، هناك جملة عوامل قابلة فيما لو تمت الافادة منها بصورة صحيحة لتوثيق وشائج الصلة بين أفراده، ولكن ما جرى أن عوامل التشطير والتكسير في روابط الأفراد تم استغلالها من قبل الحكومة فيما لم يكن هناك ما يقابلها من عوامل مضادة، أي ما نجح هو تقسيم المجتمع وليس توحيد، والسلب في ذلك أن سياسات السلطة وتدابيرها كانت مكرسة لضعاف الصلة بين المدن وبين الجماعات، وجاءت التطورات الاقتصادية كي تمارس فعلاً تدميرياً للبنية الديمغرافية للمجتمع الحجازي، حيث هاجرت مجموعات كبيرة من الوسط والجنوب والشمال باتجاه مدن الحجاز الرئيسية لاسيما مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة، جاء ذلك مترامناً مع خطط الحكومة ومؤسستها الدينية في إحكام قبضتها على الحرمين الشريفين ومجمل النشاط الديني، مما أفضى إلى عملية "تغييب" للعنصر الحجازي، وفقد الأخير على إثره لونه المذهبي الخاص به، وتراثه الثقافي والأدبي، وحضوره الاجتماعي.

ولم يكن هذا الاقصاء المنظم يحقق نجاحه لو واجه رفضاً معنوياً وعملياً، من خلال حضور الأفراد في تأكيد ثقافتهم وتراثهم ولهجتهم وحتى المطبخ الخاص بهم. لقد دمرت الحكومة أثاراً عزيزة على المسلمين وعلى المجتمع الحجازي، وكان العالم الاسلامي المتمسك بكل ذرة رمل لها ثمة صلة بصاحب الرسالة المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام وبصحابته الأبرار، كان يتطلع لأن يتحول المجتمع الحجازي إلى جبهة الدفاع المتقدمة عن ميراث الامة الاسلامية. وإذا ما ربطنا ما تقدم به حديثنا بهذه النقطة فإن تدمير تلك الآثار يعني في المحصلة النهائية تدمير الروابط المشتركة بين أفراد المجتمع الحجازي.

إنحلال الروابط الداخلية في المجتمع الحجازي في مقابل التماسك الشديد في بنية السلطة والمجتمع المساند لها يقسر، إلى حد كبير، لماذا تكبد المجتمع الحجازي خسائر في ثقافته وهويته وتاريخه ورموزه. وإن إعادة ترميم هذه الروابط لا يعني سوى العودة إلى المدخل الرئيسي لبناء الذات، أي إعادة تأكيد وإشاعة وحماية المشتركات في التراث والثقافة والهوية والعادات والزي واللهجة والأكل. لقد خسر الحجاز مكانته كمركز إشعاع روحي لأنه يدار من غير أهله، وخسر مكانته كمضيف أصلي لحجاج وزوار بيت الله الحرام والحرم النبوي الشريف.

إن ما يلزم التأكيد عليه دائماً أن إستعادة روح وعبق تاريخ وهوية الحجاز تتطلب حضور أهله، حضوراً مسؤولاً وجاداً، إذ لا يكفي مجرد وجود المشاعر الداخلية، أو التمنيات بقدم المنقذ بل لا بد دائماً من دور يضطلع به كل فرد، فالمسؤولية جماعية لأن المكافئة جماعية أيضاً.

وربما الإضطراب السياسي العنيف القادم. فثلثت الحكومة في إيجاد حلول جذرية لأجيال عديدة محرومة من التعليم والصحة والعمل والسفر وغير ذلك، الأمر الذي فاقم الأزمة الأمنية، واضطر مواطنين عديدين إلى النزوح من عدد من الأحياء التي شهدت كثافة في الجريمة حيث "بات عليهم أن يفروا بما تبقى لديهم من قيم وأخلاق".

يشير التحقيق إلى حقيقة مرّة فيما يتعلق بهؤلاء (البidon) إذ أنك تجد أخوة في البيت الواحد بلغليل بين سعودي ببطاقة أحوال، ومقيم بدفتر إقامة، ومجهول الهوية، ومخالف لأنظمة الإقامة، جمعت بينهم مصلحة التواجد وفرضت عليهم رابطة الدم والقرابة التضحية بأي شيء. تحول الجميع إلى فريق عمل كل فرد له مهمة واضحة لا مجال بينهم لحالة استنكار أو رفض لما هو شاذ، فالواقع يجعل الخطأ قاعدة والصحيح استثناءً. منازل حي غليل أشبه بالأواني المستطرقة "وشوارع ضيقة لا تسمح حتى بدورة كاملة للهواء الصحي داخل الحي ويبدو فعلاً وكأنه سقطة من ذاكرة الأمانة تماماً. أما الدخول إلى الحي لسيلاً فيشبه المغامرة، إذ على الزائر أن يضحي بساعته أو نقوده أو جواله وما غلا ثمنه وخفف حملة وعليه أن لا يتوقع مساندة من أحد".

أحد سكان الحي أبلغ عدد التحقيق بأن الساعات الأخيرة من كل ليلة تقريباً لا بد أن تشهد مشاجرات بالسكاكين والألات الحادة بين (السكاري) ومنهم من يبيع المخدرات بكافة أنواعها ومنهم من تخصص في بيع الشراب المسكر ولهم نفوذ كبيرة يستكثرون به من يتصدى لهم. أما عمدة الحي فما أن يحل المساء "حتى يخلق بابا على نفسه ويتعد عن شرمه ولا سيدفع ثمن جرأته وتهوره بكسر سيارته أو حرقها. ويبقى العدة في مواجهة المطوليين للتصفية". ويشير التحقيق إلى غياب الجهاز الأمني حيث تخطو الشوارع من جولات راجلة أو متحركة لتحرس السوق الشعبي والمصالح العامة.

إضافة إلى ذلك فإن حملات مكافحة المخدرات لا تجدي نفعا حيث تكشف الأحداث كل يوم "عن جبل جديد ووجوه لم تكن معروفة من قبل... الكل مجتذ في هذا الحي لكي يكون في فوهة الخطر! طفل في السابعة من عمره يبيع الحلو عند إشارة المرور... امرأة تبسبب بضاعتها أمام مدرسة للبنات... شيخ مسن دعت الحاجة والخفاقة والجهل إلى السير في نفس الطريق. السيارات الخربة المنتشرة في كل شوارع الحي توحى لك بحجم السرقات... البيوت المهجورة التي كتب على جدرانها كل المصطلحات (السوقية) تحولت إلى مستودعات لتفريغ الخمر ومواطن شهباء لممارسة الشذو وخلافه. تسأل عن الأخبار فلا تجد سوى أشباح يسرون بجانب الجدران يسألون الله الستر. أمام مسجد كسرت سيارته، وآخر وضعوا له الحشيش في الدرج، وثالث يجد سيارته في الصباح وقد غُسل بماء الخمر".

خارطة الإسلاميين في السعودية وقصة (التكفير)

منصور إبراهيم النقيدان *

تقديم

التيار السلفي في السعودية أضحى خطراً على الدولة والمجتمع، فهذا التيار ينزع إلى العنف وإلى التكفير وإلى إهدار الدم واستباحة العرض للمخالف أي وأين كان. كان هذا التيار العصا الغليظة التي تستخدمه العائلة المالكة ضد مخالفينها، فبه شكلت سلطانها وصار لها دولة (تلمكها)، وبه ضربت التيارات الدينية الأخرى وقمعتهم، وبه تمّ تمدد السلطة السعودية إلى خارج الحدود، لنشر مذهب التطرف في الآفاق مدعوماً بالمال والثروة النفطية.

هذا التيار يشكل اليوم خطراً على الجميع، وهي لا تعدو مسألة وقت قبل أن يبدأ هذا التيار في استخدام العنف على إطلاقه. لكن العائلة المالكة تخشى (أن تقطع يدها بنفسها) وبالتالي لا تستطيع أن تضرب بيد الحديد التي يهدد بها وزير الداخلية دائماً. ورغم أن المتضررين من نمو هذا التيار كثيرين في الداخل والخارج، ورغم أن الخطر قريب وماحق، إلا أن العائلة المالكة لا تزال تتعاطى معه بكثير من الحذر والخوف، والسبب أنها تخشى من فقدان ما تبقى لها من شرعية، خاصة في غياب الإصلاحات السياسية التي يمكن أن توفر شرعية وطنية تعوّض عن نقص الشرعية الدينية بين وهابي نجد. ثم إن بين الأمراء من لا يزال يتعاطى مع الموضوع وكأن الوهابية المتطرفة مجرد ورقة في العمل السياسي والصراع على الحكم بين أجنحة الحكم، في حين أن هذا التيار المتشدد الذي زادت فتاوى تكفيره في السنوات الماضية لتشمل أفراداً وأطياناً إجتماعية ودينية وحكومية مختلفة، يكسب يوماً بعد آخر أرضاً جديدة.

قمع هذا التيار في غياب المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي خطيراً، وهذا ما يفهمه أمراء آل سعود، ولذا فهم سيقرون تجاربهم الماضية، قمع من جهة للأجنحة المتشددة، ولكن بدعم من التيارات الرسمية الدينية التي فقدت ألقها ومكانتها بين الجمهور السلفي النجدي. هذا الحل لا يبدو تسكين مؤقت للمشكلة. المشكلة الحقيقية تكمن في العائلة المالكة، فهي التي سمحت بانتشار التطرف ومولته ضد أعدائها ولا تزال، رغم أنه بدأ يرتد عليها. وهي التي خلقت الظروف الملائمة لنمو شجرة العنف بسبب سوء إدارتها للإقتصاد الوطني، وبسبب الإستبداد السياسي والفكري الخائف الذي فرض فكراً واحداً سلفياً متطرفاً، لا يسمح بظهور أي صوت آخر مواز - ولا نقول مخالف - له. الحل ليس في القمع، ولكن في الإصلاح. الإصلاح هي الكلمة السحرية التي لم تكتشفها العائلة المالكة، أو لا تريد اكتشافها. وإذا كانت الأخيرة قد نجحت في الماضي في تقليص أظافر التطرف الناشئ كل عقد أو عقدين من الزمن، فإنها هذه المرة وهي إذ تغدق شرعيتها غير قادرة على التوسع في العنف ولا تجد أحداً يقبل بحججها ولا بسياساتها حتى بين المخالفين للتيار المتطرف.

عليها بالإصلاح وتوفير المناخ المعتدل، قبل أن يكتسحها موجّ التطرف والعنف الداخلي، وقبل أن تدهمها ضغوط الخارج فتفني العائلة المالكة وتمزّق الوطن. المقالة التالية (نشرت في إيلاف في ٢٧/٢/٢٠٠٤) للأستاذ منصور النقيدان، الذي كان واحداً من التكفيريين وأصبح ضحية لهم، تقدم قراءة نادرة لواقع التيار العنفي التكفيري في المملكة، وهي واحدة من مقالاته الكثيرة التي يحاول من خلالها معالجة أزمة العنف والتطرف الوهابي محاولاً تشخيص أفكاره وتياراته ومصادره.

منتصف التسعينات قامت الحكومة السعودية بإيقاف مجموعة من الإسلاميين المعارضين الذي أثاروا شغباً في بريدة، واقتحموا مبنى إمارة المنطقة، واعتصموا بالجوامع. وأثناء إيقافهم في سجن الحابر الشهير، حدث إنقسام وإنشقاق بين الصف الأول والثاني من الموقفين الذين جمعهم المعتقل بين جنباوته. نشأ الخلاف بسبب الموقف الشرعي الواجب إتخاذته تجاه الحكومة، والعاملين في جهاز المباحث من أعلى الرتب العسكرية إلى أقلهم رتبة. سجن الحابر كان يحوي لوتين من الإسلاميين: الصحويين الحركيين، والسلفيين الجدد، والذين كان يتزعمهم الشيخ محمد الفراج ومجموعته، حيث كانوا يقضون أحكاماً بالسجن لسنوات عديدة في قضية أخرى سابقة لأحداث بريدة، وكان ضمن هذه المجموعة الشيخ ناصر بن حمد الفهد (اعتقل أواخر فبراير الماضي) وعبد العزيز الجربوع، وقد كانا يمثلان الجناح المتشدد داخل هذه المجموعة، وهما اليوم يعتبران من رموز السلفية الجهادية في السعودية.

بالتقاء الشيخ علي بن خضير الخضير - الذي كان من الموقفين بعد أحداث بريدة - بالآخرين، نشأ تحالف جديد أحدث انقساماً داخل سجن الحابر. كان هذا الانقسام هو الشرارة الأولى والنواة لتشغل تيار تكفيري غالي ظهر على السطح لاحقاً ومارس أنشطته علناً ببيانات وفتاوى التكفير التي أصبحت تسمع عنها بين الفينة والأخرى، برعاية ومباركة من الشيخ حمود بن عقلاء الشيعي، وبعد وفاة العقلاء، تزعم الفهد والخضير هذا التيار.

السلفية الجديدة كانت تقتفي نهج الشيخ إبن باز وعلماء الوهابية، وبعض آراء واجتهادات عالم الحديث الراحل محمد ناصر الدين الألباني في الفقه والحديث. وكان حي السويدي في الرياض هو قاعدة هذا التيار، إلا أن التنقيب في تراث الوهابية وفتاوى علمائها فيما يخص مسائل تكفير المسلم، وشروط تكفير المعين وموانعه، ومسوغات الخروج على الحاكم، أبرز الوجه الآخر

واستخرج كنوزاً عانت من تراكم الغبار، وأفكاراً أصابها الضمور، تم توظيفها سلاحاً فتاكاً لتكفير الحكومة.

يعود الفضل في ذلك إلى اثنين: أولهما أبو محمد المقدسي^١ الفلسطيني الذي كان يقيم في الكويت، وتم إبعاده إلى الأردن بعد تحرير الكويت، وإسمه عصام البرقاوي وهو مؤلف الكتاب الشهير "الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية"، ورسالته "ملة إبراهيم" تعتبر دستور التكفيريين، ويؤكد مطلعون على أنها في الأساس تحشية على رسالة قديمة لجيهيمان العتيبي تحمل الاسم نفسه زار

التنقيب في تراث الوهابية وفتاوى علمائها فيما يخص تكفير المسلم، ثم توظيفها سلاحاً فتاكاً لتكفير الحكومة

عصام البرقاوي السعودي عشية حرب الخليج الثانية، وقام بجولة زار فيها مدينة بريدة ومدناً أخرى، ولم يكن حينها يحظى بذلك القبول لا في الكويت ولا في السعودية، فقد كان رأيه بكفر علماء المؤسسة الدينية الرسمية، سبباً في جفول البعض منه، كما أن خلافاً نشأ بينه وبين مرعيه لإقتائه سراً بجواز السطو على البنوك، مما اضطره لاحقاً إلى التنصل من تلك الفتوى، وأثناء الاحتلال العراقي للكويت فضل البقاء، وكان من يدخلون الكويت أثناء الاحتلال يأتون بأخبار تؤكد صحة ما كان ينفيه عن نفسه.

أما الآخر الذي له فضل لا ينكر في نشر مذهب التكفير محلياً، فهو إسم جيهله الغالبية العظمى من الإسلاميين في السعودية. أنا شخصياً أعتبره (عرب) هذا المذهب، وهو أبو سبيع (وليد السنان) ولا يزال موقوفاً في سجن الحابر منذ ما يقارب الثمان سنوات، وهو شخص فذ يتمتع بصفات نادرة كالشجاعة، وسرعة البديهة، وقوة الاستنباط، والثبات على آرائه، كما أن له حضوراً طاعياً في مجالس المناظرة التي كانت تجري بينه وبين من يخالفونه الرأي من معجبيه، أو من خصومه على حد سواء. ألف أبو سبيع رسالة موجزة عن حكم (التحية العسكرية) توصل فيها إلى أن التحية العسكرية كفر ورثة عن الإسلام لما فيها من إظهار الخضوع لغير الله، وكان يقوم بنشرها بنفسه.

المتتبع لجذور هذا الفكر لا يمكنه أن يتجاهل أيضاً تأثير أهل الحديث / أخوان الحرم (جيهيمان العتيبي ومجموعته) بمنشوراتهم وكتيباتهم التي كانت تطبع في الكويت وتهرب إلى السعودية قبل حادثة

الحرم، ومنها (الرسائل السبع) التي أعيد إحيائها وبعثها أواخر الثمانينات يعني بعد أقل من عشر سنوات من القضاء عليهم، وإن لم تكن رسائلهم من الوضوح والصراحة كما في كتب المقدسي.

أيضاً هناك السعوديون الذين كانوا يزورون اليمن لطالب العلم على يد الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، قبل حرب الخليج الثانية وعقبها بسنتين، فهؤلاء كانوا أحد روافد التكفير في السعودية، قام الوادعي أوائل الثمانينات بتأليف كتاب تناول فيه أطراف الإسلاميين الموجودين في السعودية والخليج، وهو كتاب "الخروج من القنينة" أبدى فيه تعاطفاً واضحاً مع أهل الحديث، وأنحى باللائمة فيه على الحكومات العربية والسعودية على وجه الخصوص، وفي كتابه (السيف الباترة لإلحاد الشيوعية الكافرة) هاجم الوادعي السعودية في ثمانية مواضع من الكتاب، وشك في شرعية نظامها. كان للوادعي علاقة وطيدة بأهل الحديث قبل طرده من السعودية عام ١٩٧٩، لهذا كان موقفه من عدم شرعية النظام في السعودية، يحتل العامل الشخصي فيه نسبة كبيرة. كان الوادعي يرى عدم شرعية النظام السعودي ويرى أن حكامه مرتكبون لعظائم قد تبلغ بهم حد الخروج من الإسلام، في الوقت الذي كان يمتدح فيه حكومة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح!

وقد كان الوادعي يهاجم السعودية في كتبه ولمح إلى كفرها في مجالسه، في الوقت الذي كان يتلقى فيه دعماً من السعودية كل شهرين بما قيمته خمسة عشر ألف ريالاً بواسطة الشيخ عبدالعزيز بن باز، ولم ينقطع ذلك الدعم حتى زار إثنان من طلاب الوادعي الشيخ إبن باز وأثار مسألة عدم شرعية الحكم السعودي في مجلس عام، مما اعتبر انكساراً لأفكار الوادعي. هذا ولم يفارق مقبل الوادعي الدنيا حتى كانت السعودية قد تكفلت بعلاجه أكثر من مرة.

إضافة إلى ذلك، فإن مناع الحرية والانفتاح الذي كان يقاتل (أهل الحديث) في الكويت يتمتعون به، منحهم جرأة في التعبير عن قناعاتهم والحديث عنها، وكوّن الفترة التي امتدت من أواسط الثمانينات إلى منتصف التسعينات الميلادية هي فترة الانتعاش للصحة الإسلامية، أعطى بقاياهم في السعودية من قبل اليازية والهجر، بسبب الزيارات "الأخوانية" المتبادلة بينهم. شعور بالثقة، والقدرة على التحدث في المجالس والمجامع ولو بالتلميح عن قناعاتهم التي كانت ترتكز في الأساس على عدم شرعية الحكم.

في العامين ١٩٨٩ - ١٩٩٠ كانت ذروة انتشار هذا الفكر، لكنه كان حينها مقصوراً

على تكفير الحكومة في العموم، مع خلافات تفصيلية فيما دون ذلك كتعيين أشخاص بالحكم عليهم، وحكم وزراء الدولة والعاملين في الجهاز العسكري، باعتبارهم "جنود الطاغوت"، وهل ينطبق عليهم ما ذكره القرآن عن فرعون: "إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا ظالمين".

في أواخر عام ١٩٩٠ بدأ ملفاً للأجهزة الأمنية أن الأشخاص الذين تستوقفهم مراكز التفتيش الأمنية، ولا يحملون (التابعية) أو البطاقة الشخصية، كانوا في ازدياد، فقد كان البعض يرمز بطاقته، لأجل الصورة الملصقة التي يعتقد تحريمها، ولأمر ثان وهو الأهم أن كونك تحمل (تابعية) أوهوية سعودية، هو إقرار بالتبعية لنظام طاقوتي كافر.

لوحظ ازدياد أعداد الذين يعتقدون هذه الأفكار، حيث كانت تناقش قضايا حساسة كتكفير الحكومة وتضليل علماء المؤسسة الدينية في مجالس عامة، يحضرها أحياناً الشيخ المسن، والصبي والمراهق، وأنصاف المثقفين وغيرهم، ويستأثر بالحديث فيها شباب لم يبلغوا منتصف العشرينات. كانت بريدة والمنطقة بعامة قد عرفت أهل الحديث قبل أحداث الحرم، ولكنها واهتدت مدرتهم بشراسة، فقد كان نقد أهل الحديث اللاذع لمشايخ وفقهاء الحنابلة، ومتون الفقه كزاد المستنقع وغيره، وتجهيلهم لعلماء الوهابية وسخرتهم بهم سبباً في موجة من العداء الشعبي تجاههم، لهذا حينما انبثقت هذه الموجة بعد سنوات لم تخطئهم العين، فقد كانت شعورهم الطويلة، وثيابهم القصيرة حتى أنصاف الساقين، وليس بعضهم للخواص

أبو سبيع (وليد السنان) المعتقل حالياً هو عرب التكفير محلياً، وله رسالة توصل فيها إلى أن التحية العسكرية كفر ورثة

بأيديهم، تذكر بأيامهم الغابرة ومأساة اقتحامهم للمسجد الحرام. تقاطع أفكار أهل الحديث الجدد - الذين كانت تشكل الرياض والمدينة المنورة قاعدتين أساسيتين لهم - بأفكار أخوان بريدة الذين كانوا يهيجرون مدارس الحكومة ووظائفها، هياً جواً من التقارب بين الفئتين مع شيء من الريبة والحذر وكثير من عدم الارتياح من قبل أخوان بريدة. فأخوان بريدة كانوا يدينون بولاء التام للحكومة وولاة أمرها، كما أنهم لا يقبلون نقد علمائهم وفقهائهم وكتب الفقه التي تدرس في مساجدهم، خلافاً لأهل الحديث كما سيأتي

ببإبانه، وقتبها عزم مجموعة من وجهاء أخوان بريدة وبعض المشايخ فيها على رفع الأمر إلى السلطات، وتبنيها إلى أن الأمر أصبح خفياً ومستقلاً، ولا يجوز السكوت عنه، لولا واسطة بعضهم بوعود قطعها أن تعالج المسألة، بطريقة أكثر حكمة، بعيداً عن الحكومة وأجهزتها الأمنية.

كانت نشرات أهل الحديث تؤكد على أهمية السنة، والأخذ بها، وتعيب على المذاهب الفقهية تحكيم أقوال الرجال في دين الله، والإشارة إلى بعد الحكومات والمجتمعات عن

فكر جهيمان أعيد نشره، ومقبل الوادعي المدعوم سعودياً كان يدرس السعوديين في اليمن تكفير الحكام السعودي

شرع الله والأخذ بسنة رسول الله، وكان غاية ما تضمنته تلك النشرات الحكم بالضلال والانحراف على الحكام وأولاة الأمر). وحسب بعض المطلعين أن تكفير الحكومة السعودية كان رأياً لبعض طلبة العلم فيهم، وإن كانت الغالبية على خلاف ذلك. الغريب أيضاً أن رسائل جهيمان كانت تتناول أحداث تبوية مما يخص المغيبات والملاحم والفتن التي تعرض لأمة الإسلام آخر الزمان، والدهش أن جهيمان الذي كان يؤكّد على اتباع السلف وأئمة الحديث، كان له تفسيراته الخاصة (غير المسبوقة) لعدد من الأحاديث، ومنها أحاديث المهدي، فقد كان هناك توطئة وتهديد وتبشير لمهدي الذي قتل في الحرم (محمد بن عبدالله القحطاني) وهذا يعود إلى نزعة استقلالية بقهم نصوص الشريعة من مصادرها من غير التقيد بفهم السلف الأوائل.

أذكر القارئ أنني أتحدث هنا عن ألوان طيف الإسلاميين في السعودية، وهم السلفية الجديدة/ الوهابية الألبانية، وأهل الحديث/ جهيمان، والسلفية الجهادية/ الضهير والفهد، والصحويون (الأخوان المسلمون السعوديون) كالعودة والحوالي وهم الذين كانوا يستأثرون بحصة الأسد من الإسلاميين والشارع في السعودية، وسلفية المدينة/ الجامية، وأما جماعة التبليغ فنزعتها الديوبندية لا تشفع لها ضمن هذا التصنيف لألوان طيف الإسلام السلفي في السعودية.

من الأمانة الإشارة إلى أن الفكر التكفيري، لم يكن ينظر إلى قيادات الصحوة والمنتمين إليها بعين الرضا، لأسباب كثيرة تتعلق بتفاصيل ليس هنا مجال ذكرها، أعلم أن قيادات الصحوة والمنتمين إليها متغلغلون في وظائف الحكومة، خلاف ما يجب عليهم.

حسب رؤية التكفيريين. من إعلان البراءة والمفاصلة القائمة على اعتزال وظائفها، ومنها حضور طروحات منظري الأخوان المسلمين في الخطاب الصحوي.

شكلت حرب الخليج الثانية منعطفاً هاماً في تطور مراحل هذا الفكر، وإعادة ترتيب تصالفاها، كما أنها أعادت تشكيل الظاهرة الإسلامية في السعودية بعامة، حيث تم تطعيمها بأفكار أكثر جذرية وراديكالية، وحدث ما هو أشبه بتبادل المقاعد بين تلك الألوان، كما أن الملمس اللين لحركتي الصحوة وقياداتها التاريخية، تكشف عن وجه أكثر شراسة حينما أفتوا في محاضراتهم بتكفير اللواتي قمن بمظاهرة قيادة السيارات إبان حرب الخليج الثانية، ويوصفهم لمن أيدهن أو تعاطفو معهن بأنهم علمانيون مارقون، إلى موقفهم من مشاغبات غازي القصيبي وتكفيرهم له، كما أن موقفهم الرافض لتواجد القوات الأمريكية، وضع شرعية الحكومة السعودية تحت النقاش، الأمر الذي أكسبهم شعبية مضاعفة، وجماهيرية مكتسحة، ساعدت على إضعاف مصادقية مشايخ المؤسسة الدينية التقليدية (إبن باز وإبن عثيمين) لموقفهم المؤيد للحكومة فيما يخص تواجد القوات الأجنبية في الخليج والسعودية لتحرير الكويت.

حرب الخليج الثانية ونيلها وتداعياتها على الظاهرة الإسلامية في السعودية، تخفضت عن ولادة ما عرف حينها بـ(سلفية المدينة) أو"الجامية" نسبة إلى محمد أمان الجامي، أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهو تيار كانت ولادته استجابة للتحدي الذي فرضته الشعبية المكتسبة للعودة والحوالي. بدأ هذا اللون الجديد بالتشكل قبلها بثلاث سنوات تقريباً، وحظي برعاية أجهزة الأمن الحكومية، ولظروف ولادته ومسوغاتها، كان من المهم حضور فتاوى الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وعلماء المؤسسة الدينية الرسمية في طروحاته.

انطبع هذا التوجه الجامي بتقلبات غلاة (الألبانيين) و(الوادعيين) وقد ارتكزت أفكاره على شيئين: الولاء المطلق للحكومة السعودية وولادة أمرها، والثاني: تبذير وتضليل سلمان العودة وسفر الحوالي وغيرهما من قيادات الصحوة، وتكفير سيد قطب الذي يعتبرونه أبو الجماعات التكفيرية، ومؤسس (القطبية) التكفيرية، ويتزعم هذا التيار اليوم د. ربيع بن هادي المدخلي أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. لاحقاً تحول اسم مدرسة (سيد قطب) الابتدائية بريدة - والتي كانت تسميتها في السبعينات الميلادية سبياً في معارضة بعض المشايخ - إلى (مدرسة سليمان الشلاش) الابتدائية.

الملفت للانتباه أن أكثر الذين اعتنقوا أفكار هذا التوجه (الجامي) هم من الوافدين والمقيمين في السعودية، ومن منطقة جازان، وبعض أطراف المنطقة الشمالية، وكانت قواعده في الكويت والأردن، واليمن. هذا التوجه خرج من عباءة الألباني، وتغذى من فكره، ومزلفاته وأشرطة الكاسيت التي سجلت عليها محاضراته، ولكنه كان أكثر مزادة وتشدداً، لهذا قوبلت تركية الألباني للحوالي والعودة، وتناؤا عليهما باستياء بالغ، دفع بعضهم إلى الهجوم عليه وتضليله.

سددت (سلفية المدينة) ضربات موجعة لقيادات الصحوة، لأنها كانت تستخدم سلاح النص، وأقوال السلف العظام، وتلمز خصومها بالتقليل من أهمية التوحيد وسلامة العقيدة، فقد كانت ردة الفعل لدى خصومهم تكثيفاً لدروس العقيدة واهتماماً بالحديث والأثر حفظاً وتدرساً، ولكن افتقاد (سلفية المدينة) للمصادقية، وتقبيها لخصومها عبر مستوى الولاء الذي يدينون به للحكومة والحكام بعامة، كان كفيلاً بالقضاء عليها، فلم يلبث هذا التيار أن انحسر في منتصف التسعينات، ولم يعد له اليوم حضور يذكر.

في زيارتي الأولى إلى حائل عام ١٩٩١ كانت أفكار التكفير تعشش في عقول شباب كثير، وقد كانت مدينة حائل لم تزل حديثة عهد بالظاهرة الإسلامية عموماً، ولكن لم يمس أقل من سنتين حتى كان غالبيتهم قد اعتنقوا أفكار (سلفية المدينة).

كما أنه علينا أن نضع في الاعتبار مشاركة آلاف من السعوديين في الجهاد الأفغاني، إبان الاحتلال السوفيتي، حيث مكّنهم ذلك من الاختلاط بالجماعات

منذ ١٩٩٠ تزايد عدد الموقوفين بلا بطاقة شخصية، لترحيم التصوير ولرفض التبعية لنظام سعودي طاغوتي كافر

الإسلامية الأخرى التي عرفتها المنطقة العربية، كالجماعة الإسلامية، والجهاد المصريتين، وجماعة التكفير، و(الوقف والتبين).

وليس سراً أن منشورات هذه الجماعات التي تركز على كفر الحكام والأنظمة العربية، كانت تدخل السعودية ويتم نشرها عبر الأفغان العرب، وقد تمت مصادرة مجموعات كثيرة من هذه المنشورات والكتب من العائدين إلى السعودية في الجمارك والمطارات، وكان كتاب المقدسي (الكشاف الجلية في تكفير الدولة السعودية) واحداً من هذه الكتب.

اهتزاز مصادقية علماء المؤسسة الرسمية بعد حرب الخليج الثانية أثر على أتباعهم وتلاميذهم، فهم وإن كانوا يتمتعون بثقة شعبية عارمة، لدى فئات المجتمع (السني) على اختلاف شرائحهم، إلا أنهم كانوا يوماً بعد يوم يخسرون أنصاراً من الإسلاميين الذين رأوا في القيادات الجديدة بارقة أمل لبعث الأمة إلى سالف مجدها. وتضاعف هذا الانحسار بعد أحداث بريدة التي أعقبها توقيف قيادات الصحوة، حيث قوبل بصمت بعض رموز المؤسسة الدينية، وبخذلان

شكلت حرب ١٩٩١ منعطفاً هاماً في تطور الفكر التكفيري فأضحى أكثر جذرية وكشف قادة الصحوة السلفية عن شراسة واضحة

وتوبيخ من آخرين.

الفترة التي كانت تفصل ما بين منتصف التسعينات وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، أحدثت فراغاً هائلاً، ترتب عليه إعادة تشكيل خارطة الإسلاميين في السعودية كرة أخرى؛ فسبع سنوات من التغيرات الكبرى العالمية التي ألقت بظلالها على المنطقة، مضافاً إليها التحولات الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الإنترنت)، أقرزت توجيهين اثنين بارزين، أحدهما احتل الصدارة منذ الحادي عشر من سبتمبر - لأسباب يعرفها الجميع - وهو السلفية الجهادية التي انضوى تحت جناحها غالب ألوان الطيف الأخرى وانصهرت في بوتقتها، والثاني بدأ في التخلق - من رحم أكثر التوجيهات تطرفاً - منذ منتصف التسعينات، وله الآن حضور يزداد يوماً بعد يوم، وهو ما يسمى بالتيار التنويري الإصلاحى، أو من يوصفون محلياً بـ (العقلانيين) الذين يشكلون خطاباً إسلامياً أكثر اعتدالاً وانفتاحاً.

ما أود التأكيد عليه أخيراً أن السلفية الجهادية بحركيتها، وكوادرها، والمتظرفين لها (الفهد، والخضير) وغيرهما تقوم على فكرة مركزية هي (تكفير الأنظمة والحكام في البلاد الإسلامية) ما عدا حكومة الطالبان، وهذه الفكرة الجوهرية أقصع ابن لادن منها العام الماضي، وكان أكثر صراحة في ذلك أثناء خطابه الأخير الذي ألقاه في خطبة عيد الأضحى، وبالتالي فهي لا ترى حرمة رماء كل من يمثل هذه الأنظمة، من رؤساء دول، أو وزراء، أو موظفي دولة كبار، أو قيادات عسكرية، أو ضباط وأفراد، كما أنها تؤمن أن كل من يواجه إرهابها، أو يقف ضدها أو يعين على ذلك ولو ببلاغ أو تعاطف فهو كافر مرتد

عن الإسلام حلال الدم والمال، ولهذا كان الشيخ حمود العقلاء يفتي بمقاومة أجهزة الأمن بالسلاح، وهذه الفتوى اليوم هي المعمول بها، وهذا ما يفسر ازدياد حالات إطلاق النار على الأجهزة الأمنية، كما أن لها فئهما الخاص بها تجاه المسلمين الذين يعيشون في أمريكا والدول التي تسير في فلكها، فهم يعتقدون أن كل مسلم مقيم في هذه

معركة التطرف والتكفير

اكتشف الإعلام الرسمي والسلطة الدينية الرسمية أن في المملكة متطرفين وأن مناهج التكفير التي صودرتها السعودية إلى المعالم العربي والإسلامي بات يشكل خطراً عليها المؤسسة الدينية الرسمية - عصا الإنشاء الحكومية - حذرت مراراً من التطرف ومن منهج التكفير الذي صطلحه في الماضي ولا تزال تؤمن به ضد الآخر (إلا أن يستخدم ضد أميركا وآل سعود)

في موسم الحج الماضي، خرجت هيئة كبار العلماء بعد إشارة من وزير الداخلية ببيان إدانة لتدوين بتكفرون ويستحقون الدم والمال ويبررون تجبير المنشآت العامة وإزهاق الأرواح البرينة كما تقول وثقت وسائل الإعلام المحلية تلك (الخطبة) وكأنها سفير الوافد. وتعدل من منهج التشدد الذي نما واستطال منذ أن تأسس ملك السعوديين وتعدى واستمر في البقاء عليه ويسمى بل أن صحيفة سعودية (الشرق الأوسط) دعت علماء المسلمين لدعم علماء السعودية في موقفهم ومطالبتهم بوقفه شجاعة ومواجهة مستمرة للتكفيريين (المحلين) ومواجهة أفكارهم، وأضافت (المطلوب من علماء الدين في بقية العالم الإسلامي أن يرفعوا صوتهم مع علماء السعودية في إدانة آفة تنخر في جسد المجتمعات الإسلامية، وتبصير جمهور المسلمين بمخاطر هذا التيار وغوغاليته).

أولئك العلماء الذين كَفَرُوا وشتموا لأنهم انتقدوا المؤسسة المتعصبة الرسمية وأفكار غلاتها في الجملة، صار مطلوباً منهم الدعم وتبني صفحتها في حين أنها لا تخرج من دائرة الغلو والتطرف ومنهج التكفير لمواطنين ومسلمين خارج الحدود. التكفير ليس تيار أقلية في السعودية، بل هو تيار الأكتية، ولذا فإن من فكر بالأمس بتم تكفيره اليوم، ومن استخدم منهج التكفير بالأمس ضد الآخر، جاهد التكفير حكومة ومشايع وهذا هو الدرس الذي يجب أن نتعلمه، فالطرف برئت على صاحبه عاجلاً أم آجلاً، والتكفير سلاح ذو حدين يبدأ بالآخر، وينتهي بإشهاد على القريب.

وآل سعود الذي استغفوا من منهج التكفير وينوون لمكث على أساسه، جاء من يتكفرون اليوم ويدعون للخروج العسكري عليهم العالم الإسلامي ليس يمثل إلا بانكسر المتطرف التكفيري القادم من المملكة، فهي قبلنا لم تم تقبل، مصدر وحاضنة التطرف الأساس، ونحن مسؤولون عن غيرنا للتصدي له ومن زرع الشوك لن يجنيه أو ينزعه سواد.

الدول فهو محارب للإسلام، مادام أنه من دافعي الضرائب.

الغالبية العظمى لا تعرف عن هذا التيار الذي يلقى تعاطفاً واسعاً جداً، إلا شعاره: (إخراج القوات الأمريكية والغربية من المنطقة)، هذا هو المعلن، ولكن ما هو أسمى من ذلك أن لهذه التيار الجهادي تفسيره الخاص لنظام الحكم، وله آراء أخرى مخيفة فيما لو تمكن من حكم مجتمع من المجتمعات الإسلامية التي تمنحه التعاطف والتأييد، وتمكن من ترجمة تلك الآراء إلى سياسة مطبقة، حينها سيعلم الجميع أنه أكثر وحشية وظلامية من نظام طالبان الذي كان محتجاً على عدم اعتراف المجتمع الدولي به، وحريصاً على أن يكون عضواً في الأمم المتحدة، في حين أن ابن لادن يرى أن كل ذلك ليس إلا كفراً بواحاً، فهو - حسب رأيه - كان يقيم بين ظهرائي حكومة طالبان الكافرة، لأنها كانت تطالب باعتراف المجتمع الدولي بها، ومنحها عضوية الأمم المتحدة!

كنت في مقال سابق قد ذكرت أن لدي قناعة تامة أن الفكر السلفي يحمل في بنيه نزعة تكفيرية، وأنا في استعراض السابقي ركزت على الظاهرة الإسلامية/ الإسلامية في السعودية، وهي على شتى ألوانها تركزت على قاعدة السلف الصالح، ومرجعية أقوالهم ومواقفهم من الآخر المسلم وغيره، فهذه التشكلات المتطرفة اليوم ليست استثناءً، فقد ولدت كلها من عبادة السلف وقد وقعت أحداث مشابهة لما نراه ونسمعه اليوم من تكفير وإهدار للدم ومطالبة بإقامة حد الردة على فلان وعلان، من علماء ضد علماء مظلوم لا

إهتزاز مصادقية علماء المؤسسة الرسمية أثر على أتباعهم وتلاميذهم وهم يخسرون أنصاراً كل يوم ووضعههم إلى انحسار

يقولون عنهم تقوى وتديناً وتسكاً، فكيف بمصالفهم من أصحاب المذاهب الدينية والطوائف الأخرى. والتاريخ الإسلامي حافل بأمثلة كثيرة جداً.

أنا أشبه علاقة نزعة التكفير هذه ببنية هذا الفكر، بتلك العلاقة التي كانت تربط (سيد الخواتم) بصانعه (ملك الظلام)، ألم يقل ذلك الساحر الطيب إن الخاتم يحن إلى صاحبه، ويشتاق إليه، وصاحبه لا يقر له قرار حتى يجده؟ كلاهما منجذبان إلى بعضهما. لهذا كتبوا يوماً (إن ديننا لا تكفير فيه ليس بدين)!

• نفلأ عن إيلاف

هيئة للصحافيين السعوديين

قرار من مجلس الوزراء برقم ١٢ وتاريخ ١٤٢٢/١/٨هـ وكذلك التوقيع على وثيقة عدم التمييز ضد المرأة والتي لم تقم المرأة أو من يتعاطفون مع حقوقها بتفعيل العمل بهذه الوثيقة.

وكما أن الحديث ذو شجون، فإن له ضوابط أيضاً، ولذا أعود إلى موضوع جمعية/ هيئة الصحفيين، لأركز على ما يلي:

(أولاً): لكي يحقق هذا الكيان دوره، الذي لا نشك في صدق نيات القائمين عليه، فإنه ينبغي أن يتأسس على المنطلقات التالية:

أ- تعزيز حرية التعبير المستولة، للكتاب والصحفيين، للقيام بدورهم التنويري والحواري والسرقيبي والإبداعي، في كافة المجالات وفي مختلف وسائط الإعلام.

ب- أن يكون لهيئة الصحفيين كيانها الاعتباري الخاص بالصحفيين والكتاب، وأن يلتزم أعضاؤها بنظامها الداخلي، وأن يتم تشكيل مجلس إدارتها ولجانها العاملة وفروعها بالانتخاب الحر من قبل الجمعية العمومية، والتي تضم كافة الكتاب والصحفيين (رجالاً ونساءً) العاملين في الحقل الصحفي ومجالاته المتعددة.

ج- أن تتم مشاركة المرأة ككاتبة وصحفية في مختلف أنشطة ولجان وفروع الهيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار المصاعب الاجتماعية الخاصة بالمرأة في بلادنا.

د- الدفاع عن أعضاء الهيئة أمام كافة الجهات وانتداب المحامين المختصين للترافع عنهم.

هـ- التزام الأعضاء بشرف المهنة الذي يتطلب منهم التميز في الأداء المهني للوظيفة، والتمزام بالصدق والزمانة والمعرفة والابتعاد عن المصادر والمصالح الشخصية، والتوثيق من مصادر الخبر وحيازة الأدلة التي تؤيد ما يعالجهونه من قضايا، بلا لبس أو مواربة.

و- الاتفاق مع وزارة الإعلام على ألا تكون الجهة التي أقامت الدعوى هي جهة التقاضي، وأن يتم إحالة كافة قضايا التجاوزات إلى القضاء العادل.

ز- أن يكون للهيئة حق مراجعة كافة مواد من فعاليتها عمل الجمعية.

(ثانياً): تشكيل جمعية تأسيسية لوضع النظام الداخلي لهيئة الصحفيين السعوديين ويتكون أعضاؤها كالتالي:

١. ثلاثة أعضاء من رؤساء التحرير السابقين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية العالية ومن الذين أعلفوا من رئاسة التحرير نتيجة لشهرهم مواد صحفية.

٢. ثلاثة أعضاء من رؤساء التحرير الحاليين المشهود لهم بالكفاءة المهنية والاهتمام بكافة قضايا الوطن والمواطن وأمانه و شجاعة.

٣. ستة أعضاء من الكوادر الصحفية المتفرغة للعمل الصحفي والتي تتمتع بالثقافة والوعي والكفاءة المهنية والحرص على مقاربية

هناك الكثير من الموضوعات الهامة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين. هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتيمين إلى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وأرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلا مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن www.tuwaa.com

من هذه الجمعيات، مثل إدارات الغرف التجارية، المنتخبة، وإدارات الأندية الرياضية المنتخبة، وإدارات الجمعيات الخيرية النسائية المنتخبة، بينما تزخر أيضاً بالكثير غير الفاعل منها مثل جمعيات المحاسبين والمهندسين والصيدالة وسواها. وتفاعلاً مع الإعلان عن الموافقة، فإنني سأتمسك بالجانب الإيجابي من الخبر، وهو مشروعية قيام هيكل تنظيمي للصحفيين السعوديين، أسوة بغيرهم في بلاد العالم، فقيرها وغنيها، متقدمها ومتخلفها، أملاً أن يأخذ الصحفيون المبادرة لدفع الموافقة إلى موقعها الملائم، بحيث يتجاوزون، وبطريقة فعالة، مآزق التجارب المماثلة التالية:

الأول، هو مآزق مجالس إدارات الأندية الأدبية وجمعيات الثقافة والفنون وأعضائها المعمرين الذين ضربوا الرقم القياسي في التمسك بالكرسي أكثر من أي وزير أو عضو معين في مجلس آخر، بحيث لا يخرجون من مواقعهم إلا إلى المقبرة.

لتمكن هيئة الصحفيين نواة المجتمع المدني الحقيقي كثيراً ما كنا نرى، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، بأنه قد حان وقت فصل "الترضيع الصحفي" وبشكل كامل عن أجهزة الدولة، وذلك لإعداد الكوادر القادرة على مجابهة المنافسة المهنية والمصداقية الإعلامية محلياً ودولياً. وسوف يؤدي هذا الفصل أو البتر إلى تعزيز دور الرقابة الصحفية على أداء الأجهزة، وإعانة المستقلين على تلمس مواقع القصور أو الخلل أو الانتهاك في أي مرفق أو جهة أهلية أو حكومية، كما أنه سيرفع عن كاهل الجهات الرسمية عبء اجتبهادات أو تخرصات الصحفيين والكتاب، والتي تحسب عادة على الجهات الرسمية. ويمثل ما تلعب الدول الأخرى بورقة ضغط الرأي العام، فإن الجهات الرسمية ستتمكن من استثمار ما يطرح في الصحافة المحلية من رأي عام يسند ما تود أن تعبر عنه تلميحا أو تصريحاً.

ولذا، فإن موافقة وزارة الإعلام على إنشاء هيئة للصحفيين السعوديين في المملكة، تطل كعلامة دالة على سيرنا نحو تعزيز القدرة على اتخاذ القرار الصحفي والمهني المناسب من جهة، وكذلك نحو تفصيل وجود جمعيات المجتمع المدني وتبنيته حضورها في بلادنا. وفي الواقع، فإن بلادنا تزخر بالعديد الفاعل

القضايا الحيوية التي تهم الوطن والمواطن.
٤- ستة أعضاء من الكتاب غير المتفرغين ومن يمتلكون المعرفة والخبرة والممارسة الطويلة في الاشتغال على قضايا الوطن ومستقبله وتحدياته المختلفة.

٥- عضوان من المشرفين على مواقع المنتديات المشهورة على شبكة الانترنت السعودي (ثالثاً): مهام الجمعية التأسيسية

١- وضع مسودة النظام الداخلي للهيئة، وعرضه على عدد كبير من ذوي الاختصاص المهني والمعرفي في كل منطقة، والأخذ بالملاحظات المهمة وإقرار الصيغة النهائية للمسودة.

٢- رفع المسودة النهائية الى وزارة الإعلام لإقرار العمل بها بصورة مؤقتة لمدة عامين، يتم بعدها إجراء التعديلات المناسبة من قبل الجمعية العمومية.

٣- الدعوة إلى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء فروع المناطق، والإشراف على عملية الانتخابات.

(رابعاً): تشتمل مسودة النظام الأساسي للهيئة على ما يلي:

أ- تحديد شروط العضوية.
ب- وضع التصور العام لآليات تطوير المهنة.
ج- تحديد الإطار العام لحرية الكتابة وحرية النشر، وضوابط الشرف المهني.
د- تحديد حقوق الواجبات المهنية والحقوقية للأعضاء.

هـ- تحديد صلاحيات مجلس الإدارة المنتخب، وتفويضه للمشاركة في الملكيات ذات الصلة في النشط العربي والدولي، والوصول على العضوية في الاتحادات القارية والدولية، وتخويله إبداء الرأي باسم هيئة الصحفيين السعوديين في الشأن العام الوطني والعربي والدولي.

و- تحديد الجهة التي يتم التقاضي أمامها، فسيما يخص حقوق التعبير والنشر، أو التجاوزات الناتجة عنها.

ز- تحديد مكاتب محاماة متخصصة للاستعانة بها للدفاع عن الأعضاء في قضايا النشر والتجاوزات.

ك- تحديد مصادر التمويل وأوجه صرفها.

ل- تحديد آلية انتخاب مجلس الإدارة والغورج واللجان المختلفة.

م- وغير ذلك مما سيتم التطرق إليه مستقبلاً بالاستفادة من الحوار المفتوح على موقع طوى وغيره من المواقع حول تشكيل هذه الهيئة الجديدة، والذي نأمل في تقديمه لمن يتم اختيارهم لمهمة "اللجنة التأسيسية"، فيما بعد.

علي الديني

من يعلق الجرس؟!

بدءاً دعوني أحيي الراعي علي الديني لم أستطع أن أحبيه مع الجميع لأنني خيلت من أن تتقازم مشاعري نحوه، وهو يعلم أي تقدير

أكتبه له منذ أن طرقت بابيه ومعني حلم ولید اعتنى هو به ليرى النور. أرى أهمية إنشاء موقع لهيئة الصحفيين، فرأى مدروس وجاد كالذي وضعه الأستاذ علي لا يجب أن يهمل مع مرور الوقت. إنه صوت التجربة والوعي التثويري لعالم صحافي ما زال يعيش الفوضى لدينا.

ناهد باسطح، كاتبة سعودية

لن أتفائل كثيراً.. سأضع حيزاً بسيطاً للتفاؤل، لمجرد التفاؤل، ليس أكثر. لا ثقة لدي بهذه الهيئة. فارس بن حزام، صحفي سابق. لاحظ (سابق) مع أن عمره لم يتجاوز الـ (٢٦) عاماً!

فارس بن حزام

حوار لا بد أن أعود له في وقت آخر، ولكن خطر علي بالي الآن إقتراح ربما يختصر الطريق كثيراً. لماذا لا يتم إنشاء موقع إلكتروني للهيئة، يتسم عن طريقه إستقبال الإقتراحات، والمترقيات؟

الهيئة لن توجد صحافة ولا صحفيين غير موجودين أصلاً اليوم، مع احترامي للجميع، الصحافة رغم أنها مرآة الأمة، لكنها الآن لا تمثل شيئاً له أثر سواء كان محلياً أو عربياً، بل من يحسب لها حساب أنشر.

عبد الله بن جرجان، جدة

موقع على الانترنت "للهيئة الجديدة"... إقتراح عملي وغير مكلف.

سكني ذراعكم القوية (بشروط أن يكون تحت سيطرة مجلس جماعي، أي يدار بديمقراطية وإلا سيكون مسخرة لو تحكم فيه شخص واحد).

لدي بعض التساؤلات: ما هو التعريف المهني والدقيق لمصطلح (صحفي)؟ ألا يشمل هذا المصطلح العاملين في وزارة الإعلام ك (المذيع، المعد، الخ)؟

هل سيكون للهيئة شخصية إعتبارية تخولها الوقوف أمام الجهات الأخرى، أم أنها ستشغل بالدفاع عن نفسها؟!

ما قدمته مجرد أفكار عامة أتمنى أن يعمل المتفكرون معها على توسيع دائرة الحوار حول مطلقاتها العامة سواء في مواقع الانترنت أو الصحافة المحلية. وأرى أن ما طرحته يمثل الحد الأدنى الذي ينبغي التمسك به وتدعيم ضرورات تطبيقه. إن موقع "طوى" مؤهل رغم الحجب بتبني مواصلة الحوار حول ما طرحته من مقترحات، وما تفضل به الاخوة الأعضاء من تعقيبات، ولذا يمكن وضع عنوان رئيسي على صفحة المحتويات إلى حوار الندوة العامة، والمقهى، بعنوان "هيئة الصحفيين السعوديين" ويستمر الحوار فيه، بدلاً من استحداث موقع جديد غير معروف من جهة، ولأننا أيضاً غير

مخولين بافتتاحه لأن ذلك يجب أن يترك فيما بعد للجمعية التأسيسية. المهم هنا هو إغناء الحوار وطرح الأسئلة وإيصال ما يدور فيه إلى الكتاب والصحفيين في مختلف المواقع والمؤسسات الصحفية في بلادنا.

إن المقترحات التي أوردتها في مشاركتي تتعلق فقط بالكتاب والصحفيين الذين يستقون الأخبار ويحسرون الريبترائج الصحفي والندوات والمقالات والزوايا الصحفية، أي الذين يعبرون عن الرأي العام ويتعرضون للمساءلة نتيجة لما يطرحونه من رأي أو انتقاد، بحيث توفر لهم الحرية المسؤولة الكاملة والدفاع الحقوقي المطلوب لمواصلة عملهم. أما الذين يعملون في الحقل الإعلامي في مختلف مراحل ونوعياته الأخرى كالإذاعة أو المخرج، أو المصحح أو المؤرخ، فإنهم مع غيرهم ومع نفس الصحفيين المعنيين يخضعون لنظام العمل والعمال من جهة - والذي ينبغي إعادة النظر فيه ليتواءم مع أحدث النظم في العالم - كما يمكنهم التعبير عن مظالماتهم وشكاويهم المهنية والمعنوية أمام اللجنة العمالية المنتخبة - والتي هي أشبه بالنقابة - التي ينبغي أن تتأسس في كل مؤسسة حكومية أو أهلية حسب قرار مجلس الوزراء الموقر الصادر في هذا الشأن.

علي الديني

الأصدقاء في حوار جمعية للصحفيين السعوديين. أشارككم كافة التساؤلات والقلق والسخرة الحادة حيال هذا المشروع، ولكنني أرى أن بإمكاننا طرح تصوراتنا بما ينبغي أن تكون عليه هذه الجمعية وربما يمكننا إيصال خلاصتها للجهات المعنية، لعلنا بذلك نسهم في وضع الحد الأدنى لشروط نجاحها أمام المسؤولين.

علي الديني

ماذا عن اتحاد الكتاب؟ هناك العديد من الأدباء غير الصحفيين؛ هل مات الحلم بمجرد إعلان هيئة دمية، برأسها ابن السلطة الذي يقبض حوالي ربع مليون ريال شهرياً؟!

هل يحق لنا أن نسمي ما يطبع من مطبوعات في الداخل بأسمائها صحف في ظل مفهوم الصحافة الدقيق؟ أغلب ما يطرح فيها هو مجرد مجاملات للمسؤولين وقليل من المطالب الشعبية المنشورة على استحياء. أعتقد أن القريبين من الوسط الصحفي يعلمون أن السواد الأعظم من الصحفيين ليسوا متهتمين ولا متخصصين في الصحافة وبعضهم لا يحمل حتى شهادة الثانوية العامة. يعني هم صحفيون بالتلقين. ولو أريدتم الأسماء فأنا على استعداد أن أسميهم واحداً واحداً من الوطن الى الندوة نساء ورجالا. إن إنشاء مثل هذه الجمعية لا يقدم ولا يؤخر، فلن تتغير المحاذير

الصحفية، ولن يتغير الرقيب، ولن يتحسن وضع موظفي الصحف، ولن يكون لهذه الجمعية أي تأثير فيما عدا حقوق العاملين بالصحف واعتقد أن هذا مهم بالنسبة لضمان لقمة العيش والأمان الوظيفي أما ماعدا هذا فردد: يا ليل ما أطولك.

تباشر هيئة الصحفيين السعودية لا يسيل لها اللعاب.

مازلت أصر على أن نتفاعل نون سلبية. أنا لست صحفية بالمعنى التقليدي، أي الخروج إلى الميدان واللهاث وراء الخبر الصحفي وذلك لسببين: الأول أنني حقيقة لا أستطيع أن أقوم بهذا الدور اللاهث التريك هنيئاً وجسدياً. ولا أظن أن المجتمع يحيد ذلك. ثانياً، طالما تسامعت بهيتي وبين نفسي عن كيفية أدائي العمل الصحفي دون خلفية علمية، ولذلك قرأت كثيراً في الصحافة، لكن صادف احترافي لها قبل عدة سنوات استخدام الإنترنت لدينا وتدريبياً بدأ العالم العربي يتحدث عن الصحفي الإلكتروني وصحافة الانترنت وهي مستقبل الصحفيين اليوم، فانخرطت بها ولذلك حصلت على جوائز دون أن أمارس العمل الميداني مثل باقي الزميلات.

في الصحافة ليس المهم النزول إلى الميدان بتقليدياً. المهم أن تقدم للقرارئ صورة المجتمع كما هي... وأتفق مع القائل أنه لا بد أن توجد صحافة من الميدان. أنا لا ألغها، ولكني لا أؤكد عليها بالنسبة للعنصر النسائي.

ناهد باشطع

يهي لي أن العمل الجاد للمطالبة بأن تكون الهيئة هيكلًا جديدًا يحظى بشرعية جمعية صحفيين حضارية ومتنامية مع ينهجي العمل عليه، من حيث تمتعها بالحرية الكافية للتعبير عن الرأي الصادق والصرح والشجاع، وكذلك قيامها على أساس من الانتخاب الحر من قبل الجمعية العمومية، سوف يرسي أول التقاليد الهامة في حياتنا لتشكيل جمعيات المجتمع المدني في كافة المناشط الحيوية. ولذا فإنني أرى أن الفرصة مناسبة الآن للتفكير في المطالبة بالسماح لقيام جمعيتين تكملان دور جمعية الصحفيين.

الأولى جمعية الأدباء (تضم المبدعين والكتاب والنقاد المهتمين بالحركة الأدبية)، والثانية جمعية الفنانين وتضم (المسرحيين كتابا وتقادا وممثلين ومخرجين، وأيضاً الفنانين التشكيليين، والموسيقيين تأليفًا وتلحينًا وغناء). وأرى أن ما طرحته من أطر عامة وأساسية في مقترحاتي حول "هيئة الصحفيين السعوديين" تصلح أن تكون أرضية عامة يمكن الاستفادة منها في صياغة آلية قيام هذه الجمعيات وسواها.

علي الدميني

تذكروا أن ما أعلن عنه هو (هيئة) ما معنى هيئة في المفهوم الحكومي السعودي، وكيف تم تشكيل الهيئات الموازية، ما تتعلق به هو ما تمنى وليس ما أعلن، إذاً إذا كان هناك تنظيم جديد للهيئات عموماً. تخيلوا هيئة الأمر بالمعروف وهي تخضع لنظام الجمعيات والاتحادات المفترض الذي نتحدث عنه!! الموضوع حتى الآن يوضح مدى الهوة بين العقلية الرسمية ورغبات النخبة.

أيضاً تذكروا الأعداد الهائلة من العاملين في حقل الإعلام، هؤلاء لن يسمحو لمكتسباتهم أن يقتحمها مثقفون مزعجون ليسوا إلا عينا على العمل الإعلامي في نظرهم، وأسألوني فقد جربت مجاورة هذه الصحف في العمل الثقافي، ولم أرا ما يسر خاطر المثقف سواء كان صحفياً أو كاتباً يحاول قليلاً من الاستقلالية، ولكن أعيد السؤال مرة أخرى: هل هناك مؤشرات على أن ما أعلنته الحكومة هو تكوين نقابي كما تنصوب، أم أنها كانت واضحة وقالت (هيئة) لنهزم ونتواضع قليلاً في أحلامنا؟

تكاسل المثقفين

توقفت طويلاً عند قولك: (تكاسل المثقفين والمهتمين، وعجزهم عن أخذ زمام المبادرة لتحويل الموافقات إلى واقع عملي يمشی على قدميه، مقلما حدث لموافقات سابقة. الخ). نعم سيدي الكريم والرائع علي: نحن المثقفين كسالي وإلا هل يغفل أن أحدا منا لم يناقش البند الذي وضعتهما وذهب بنا النقاش منحنيات كثيرة إلا المنحني الذي ترجو به توحيد الرؤى وعرضها على المختصين أو المستقلين، سيقولون لك: لن يأخذوا بها. لو كان هذا توجهنا في عالم الكتابة والصحافة ما كتبنا يوماً حرفاً واحداً!

ناهد باشطع

استاذ الدميني

لفت نظري، وأنا لم أمارس الصحافة كمهنة، أن لديك تركيزاً على حماية الصحفي. إذا كان من الجائر أن يقطع رزق الصحفي ويفصل بدون حماية أو رقابة قضائية ولا يوجد من يفسر هذه المسألة وهذا الفراغ حتى الآن لا أكون عملاً سيادياً للحكومة، فأني شكل للقضاة وللحكومة التي تدعو إليها. هل هناك على سبيل المثال بلد في العالم لا توجد فيه محاكم موروثة، التي ضحاهاها بالماليين، ابتداءً من حصانة الشرطي الذي يعطي مخالفاً واحكام بدون حماية قضائية، فهو القاضي والمدعي والسجان؟ توقعت مبرك جداً فيما يتعلق بإنشاء محاكم أو لجان محايدة لقضايا الصحافة.

يبدو أن كلامي لم يصل بالشكل الذي أردته. قصدت من كتابتي تكوين رأي عام حول ما يجب أن تكون عليه هيئة الصحفيين من حيث حرية الكتابة المستولة وتحول ضرورة أن تكون

الهيئة منتخبة. أنا أتحدث عما يجب أن تكون عليه الهيئة، وليس عما هو معلن عنها، وعليها الحديث عما يجب أن تكون عليه الهيئة والمطالبة بأن تتمتع بهذه الشروط الأساسية لكي تكون فاعلة، لا أن تكون واجهة ديكور. هل أوضحت؟ أرجو ذلك.

علي الدميني

الحصان هو من يقود العربية، ولا يمكن أن تقود العربية الحصان، وأنا اعتقد أنه ليس هناك لا حصان ولا أحسنه. الصحف من يعرف أرقام توزيعها الحقيقية ربما يصدم، البركة في البانصيب، أو ما يسمى بالجوائز.

أود في البداية أن أتساءل عن سبب الموافقة على إنشائها رسمياً، لأن ذلك يجعلنا فيها لدورها في المجتمع بشكل نظامي لا يقبل الخروج عليه. هذه الهيئة يراد لها أن تكون بديلاً عن النقابة ولكنها تحت هيمنة الإعلام، لذا من المفترض وجود آلية لتنفيذها وهذا هو دوركم كمصنفين في خلق هذه الآلية من خلال رفع مقترحاتكم سريعاً إلى الجهات الرسمية التي لها سلطة الاشراف وهي الاعلام او ربما المجلس الاعلى للاعلام. أذكك لجانب المبادرة بوضع تصور لما يجب أو يفترض أن تؤسس عليه الجمعية خلط أوراقاً كثيرة ولغز هذه الاوراق قد يعينك أن تعيد الكتابة لوضع مصطلحات أو تعريفات لكل فرع أنت تقترحه وخصائصه ومهامه التي سيضطلع بها. وأخيراً فيما يتعلق بانتخابات الغرف التجارية سافترض أن هناك انتخابات ولجاناً تمارس أدوارها، لكن هناك فارق في التمويل وأهمية وأعداد الأعضاء. وأهمية الجمعية في المجتمع تكمن في دورها وارتباط واستغناء أعضائها عنها، فهل تتخيل تجارة بدون غرفة تجارية؟ ولكنني من الممكن أن أتخيل صحفياً بدون جمعية صحفيين. يوجد رابطة مشجعين ولا توجد رابطة أبناء أو فنانين ولا أصبحت الديناصورات بلا مستقبل.

الصعديون بالهيئة أو الجمعية في رأيي هم الكتاب والصحفيون المتفرغون أو المتعاونون الذين يحضرون لطائفة المسألة والتحقيق (بسبب تعبيرهم عن آرائهم) من قبل جهات عديدة تبدأ من رئيس التحرير إلى الامارة إلى النبي، وهنا أضفتنا بعداً آخر حول الجهة التي ينبغي للجهات الرسمية تخويلها للمسألة والمحاسبة وتوقيع الجزاء أو العقوبات.

المسألة قد تتشابه وتتأزعاها مختلف الجهات التي سوف تعتبر نفسها طرفاً في الموضوع. الصحافة وسيلة إعلامية تتخذ من النشر وسيلتها لتبليغ رسالتها للآخرين. الإبداع وسيلة لتقديم رؤية أدبية أو فنية وتتخذ لها وسائلها الخاصة لتبليغ رسالتها للآخرين:

ومن وسائلها النشر والعرض والسماع. إذا كان هناك قواسم مشتركة تنقسم وتتواصل فيما بينها كشرابين المجتمع فلماذا لا يتقاسمون همومهم المشتركة تحت ظل نقابة أو هيئة الصحفيين والأدباء = هيئة الصحفيين والأدباء؟ أما الفنانون فلم لا شئت مظللتهم الخاصة. لكن المشكلة أنني قرأت تعيين تركي السديري رئيساً لهذه الهيئة وهذه إحدى المعوقات الحضارية، فوزير الإعلام الفارسي يكرس مفهوم البروقراطية المتخلفة ويعطي بعداً جديداً لمعنى استهبال البشر. أنتم أدري بشؤونكم أيها الأدباء والصحفيون، فانتخبوا من تروونه يمتلككم في مواجهة تصف الحكومة مثلية في وزارة الإعلام والداخلية بفروعها المختلفة، ولن تكون لكم حماية في مواجهة تصف السلطة سوى هذا الاتحاد الذي إذا اعتقل العضو الصحفي تداعى له جسد الثقافة بالحصى والسهر عن طريق إيجاد لجان قضائية خاصة لتكون مساءلته مهنية وأخلاقية على انتهاكه وإجباته المهينة وفقاً لقانون الصحافة والنشر، على فرض أنه موجود بالفعل، أو وفقاً للائحة الهيئة المنشورة، وليس تجريمه على أقواله التي هو حر ومسؤول عنها مسؤولية شخصية، وكذلك منحه الاعتبار والحصانة اللائقة به عن طريق توكيل محاميه الذي يختاره أو تختاره له الهيئة بموافقته، وتكون الهيئة متعاقدت مع أحد المكاتب المعروفة للدفاع وحمايته من بطش السلطة بإبراز القضية إعلامياً، وليس كما هو الوضع الحالي يخفئ الصحفي ويسجن ويفصل دونما أحد يسمع عن مشكلته شيئاً. دعوا الإعلام يرفع يده من هذه الهيئة لأنها شأنكم وإحصائياتكم قرارات وزارة الإعلام والداخلية والمباحث وغياهم السجون. عضوية الصحفي والأديب في هذه الهيئة بما فيها الرئيس يفترض أن تخضع لسلطة الإدارة والحكومة.

ستكون (هيئة الصحفيين) مجرد لافتة، ومجموعة (أبوك وأختام) في درج تركي السديري أو في أحسن الأحوال خالد المالك. وكلاهما في جيب وزير الإعلام، والآخر في جيب (...).

لا تتفألوا. الأمير نايف بشرنا بأنه (سيعلن) قريباً إسم رئيسها. يعني (يعين)، ويعني أيضاً لا لجنة تحضيرية، ولا جمعية عسومية، ولا مجلس إدارة منتخب. أي أنها هيئة تكون في أحسن الأحوال لإيصال المطالب، والتوسط في الهبات لأدوي الحاجات من الصحفيين، المشكلة أن مثل هذه الهيئات والمؤسسات الغائبة عن كافة قطاعات وفئات المجتمع ليست في حاجة إلى إعلانها بهذه الصفة الفردانية وكأنها هبة لهذا القطاع أو ذلك، إن ما يجب اتخاذه هو صدور تنظيم شامل يمنح الحق لكافة الفئات في تأسيس تجمعات مدنية تحت مظلة قانون

موحد معلن، وهنا يصبح المجتمع على عتبة التمدن الحقيقي. إعلان هيئة الصحفيين باختصار استمرار لتفتيت البناء الصحيح للمجتمع المدني، والأمر ليس جديداً!

نعم جمعية للصحفيين وليس للصحافيات... الجمعيات النسائية للأسف ليست حلاً ولا أمنية بل خرافة، وقد حاولت شخصياً البدء بهكذا فكرة بعد عودتي من حضور منتدى المرأة والأعلام في الامارات فبراير ٢٠٠٢م، وكانت تجربة مؤلمة رغم حصولي في ذلك المنتدى على جائزة عربية، المؤلم إن السعودية هي الدولة الوحيدة ضمن جامعة الدول العربية التي لم يكن لديها وفد رسمي ولا أي تمثيل، وكانت دعوتي بسبب الجائزة لأنها كانت عن المرأة العربية ليس إلا. ولكي أقاوم الإحباط، قررت أن أتحرك، خاصة أن الوزارة لم ترفض إنشاء جمعية للصحافيات، لكننا رفضن. جمعية الصحفيين هذه وليد بدأ يرى النور، دعونا لا نتكهن بنموه، لكنني أجزم بأن الهيئة إن لم تتحرك فسوف يكون نصيبها من المرأة الصحافية مثل نصيبها في الأقسام النسائية في المؤسسات الصحفية: مجرد واجهة فقط. دتمت في وعي.

ناهد باشطح

(هيئة الصحفيين السعوديين).. هذا هو اسمها بحسب الأمر السامي. إن ال (هيئة) صفة شبه رسمية يعكس (جمعية) والتي عادة ما تكون أهلية. حسب علمي كانت هناك بعض الاعتراضات من بعض الصحفيين على النظام الاساسي لهذه الهيئة أثناء مناقشتها في مجلس الشورى.

يعني ذلك أن أعضائها ضمنوا وظيفة ومعايشاً محترمين. فنيها لهم.

أنا مع التفاوض ويجب أن لا تتنازل عنه. من المعلوم أن التدرج هو سمة القدامى من إصلاحات. إذا كانت الجمعية تضمن فقط حق العضوية في هذه المرحلة، فهي خطوة طال انتظارها وتستحق التشجيع. أما حرية الصحافة فلا ينكر الا مكابر بأن المساحة المتوفرة منها الآن لم تكن ولا في الأحلام قبل فترة قريبة.

لا أنشأهم من المرحلة القادمة وعندني معلومات ليست للنشر بأن ليس كل ما ينشر هو الواقع فنيما يخص الهيئة. بين يدي نظام المطبوعات والنشر واللائحة التنفيذية لنظام المطبوعات ونظام المؤسسات الصحفية في كتيب. في السباب الخامس عنوان "إنشاء الجمعيات الاعلامية" وفيه ثلاث مواد: المادة التسعون "الترخيص للجمعيات وأهدافها": المادة الواحدة والتسعون "ترخيص إنشاء

الجمعيات": المادة الثانية والتسعون "رقابة الجمعيات". فيما يتعلق باعتراض الصحفيين فأعتقد أنه بشأن عدم تضمين نظام المؤسسات الصحفية أي بند يحمي حقوق الصحفي، وحين ناقشت الدكتور فهد العرابي حول هذه النقطة في خيمة الجنادرية، أوضح لي أنه لم يقرأ النظام لأنه أنكر أن يكون النظام قد غفل عن حقوق الصحفي. والواقع وحسب ما هو أمامي، فإن هناك مادتين فقط من مواد لائحة المؤسسات الصحفية تحدثت عن الصحفي وهما المادة ٢٢، ولم يذكر في أي منهما أي حقوق للصحفي بل وإجباته فقط وكيفية انتهاء خدمته.

وكيل وزارة الاعلام الجاسر يصرح بأن الهيئة مستقلة ولا ترتبط بوزارة الاعلام، بينما في مواد النظام مادة كاملة عن رقابة الوزارة للجمعيات الاعلامية وهي المادة ٩٢.

ناهد باشطح

إخوتي الحريات المسلولة في السعودية ليست من الصحفيين بل من الكتاب. مثال: معروف عن الصحفي أنه يقوم بالتحقيقات وجمع الاخبار وتصوير المواقع الساخنة، ولا أظن أن هذه المجموعة تعاني من سلب الحقوق. ولكن لتذكر بعض الكتاب الذين منعوا من الكتابة هل هؤلاء صحفيين. ليس هدف الجمعية حماية الصحفيين بقدر ما هو إظهار الابد بشكل حر لدى الغرب للحصول على دعم اعلامي وسياسي، ولتذكر الجميع منظمة التجارة العالمية وشروطها القاسية.

حالي مع عالم الكتابة والصحافة حافل بالمر والحو عبر ١٦ عاماً. لست أعمل بغير الكتابة والصحافة منذ ان تخرجت من الجامعة، يعني يفترض أنني محترفة، ومع ذلك لم أوقع يوماً عقداً يضمن لي حقوقتي. عدد الصحفيين المتفرغين او المتعاونين غير معلوم لدي أو لدى وزارة الإعلام. اكتشفت ذلك حينما دعيت الى مؤتمر للاعلاميات العرب في الاردن وكان من ضمن شروط ورقة العمل: كتابة تقرير عن وضع الصحافة النسائية في قطر المتفرغين. وبدأت الاعداد لورقة العمل، وجاء دور التقرير، وكان المأزق أنه لا يوجد أي إحصاء، وكان علي أن أصادر كل صحيفة وأطلب منها معلومات عن عدد الصحافيات، وكنت أعرف أن عبد الله الجحان لديه بحث عن الصحافة النسائية، لكنني حين اطلعت على بعضه، وجدت معلوماتي على فقرها أغز ما كتب. في النهاية قررت أن اعتذر بدلاً من اعلان فقر معلوماتي على الملأ.

أنا اتفق مع الاستاذ حين الاديمتي بأن علينا أن نتفاهل ونناقش ونبدى الرأي... لأننا لا نملك خياراً سوى ذلك. أما الاستهزاء ببولود لم ير النور، فهي جناية على المستقبل.

ناهد باشطح

مفتقون الى درجة الإستنساخ

لماذا نحصر على «الاتفاق» إلى درجة التشابه، كحصرنا على التوافق إلى حد الاستنساخ للرؤى والأفكار الذي سبقونا - بلا شك إلى نموذج «السرب»، ولماذا نحارب «الاختلاف» رغم أننا نمارسه سلوكاً من خلال دوائرنا الاجتماعية المختلفة، إنها دعوة إلى «الاختلاف» الذي يقود إلى تنوع الرؤى المتفككة في «الجنود»، و«الأصول»، ثم إنه ليس المهم وقوع «الاختلاف» بيننا بل كيف نختلف؟ وأخيراً، الاختلاف أفضل من الحياة برأي واحد أو رؤية واحدة فقط، إنها دعوة إلى إعمار «العقل»، وليس دعاية ل«الخلاف».

سهم الدعجاني

الجزيرة ٢٠٠٣/٣

* * *

العقل العربي الجمعي عاجز

حتماً اننا لن تكون حرباً كغيرها مما سبقها من الحروب. إنها التحول الأكثر خطورة على مستوى تقرير مصير الإنسان في هذه المنطقة. ثمة خلط في الأوراق تمارسه اليوم الفضائيات العربية الرئيسية الفاعلة في توجيه الرأي العام العربي كالجريدة وندتها الجديدة العربية. وهي تستجيب مشاعر الحرب لمواجهة العدوان الأمريكي حيناً أو تعيد الكرة على نظام صدام لتسحب البساط من كل محاولات الادانة الكاملة لصالح إغراق العقل الجمعي بقدر من الضبابية والرمادية المقصودة.

ما الفارق بين نظام صدام القمعي وبين النظام الأمريكي الذي يريد الاستحواذ على المقدرات العربية وترتيب المنطقة وفقاً لأجندته الجديدة وتحولاً لمستقبل يريد أن يهيمن فيه على وقود العالم ومفاصله الحساسة. هل العقل العربي جاهز لتحمل تبعات المقاومة. وهل لو قدر لمقاومة الغزو الأمريكي أن تنجح داخل العراق أو تأجيل الغزو أو تحييده بشكل أو بآخر. هل ثمة أمل في نظام عربي يحاول استعادة انسانيته من برائث الليات القمع والاقصاء والتخويف ومن عوامل الافكار المادي والهزيمة النفسية. لو أن هذا المواطن العربي البسيط الذي تجيش مشاعره بكل السخط والكراهية للأمريكان تصور أن بمقدوره وتضحياته الكبرى أن يوقف أو يرد الغزو الأمريكي. هل يتصور أنه قادر على مقاومة شهوة السلطة العربية المبدعة في خنقه وتركيبه وهو المتعلم في أساليب المقاومة حد التضحية بالنفس والنفس.

عبد الله القفاري

الرياض ٢٠٠٣/٣

* * *

الغريبال والعجب

تقول الكاتبة القديرة الزميلة شريفة

الشملان انه يجب الاعتراف فوراً بوفاء الرقابة خاصة حين فقدت تماماً امكانية السيطرة عليها ويجب استغلال وظائف المراقبين بشيء انفع واجدى. وأشارت الزميلة الى الخجل حين تعلن الخطوط الأجنبية عند اقترابها من مشارف اي مطاراتنا ضرورة التخلص قبل النزول من الجلات والكتب والخمور وتتساءل كيف تمنع في آن واحد شيئاً يسلب العقل (الخمر) وآخر ينمي (الكتاب) او الحرف؟

في الوقت الذي تشجع فيه المجتمعات افرادها على استخدام (الت) وفتح آفاق المعرفة على مصراعها نجد بعض المجتمعات الأخرى ومنها مجتمعنا مازال يعتقد بسياسة المنع والحجب اعتقاداً من الجهات المختصة أنهم بذلك يسدون باباً للذرائع في الوقت الذي تتناسل فيه الوسائل كتناسل (الأراب) فأى الأبواب ياترى سوسدون؟ فلو منع الكتاب والمجلة يوجد الفاكس الذي ليس بالامكان منعه ولو منع الصوت فهناك المحطات الاذاعية يستحيل منعها ولو منعت الصورة فالفضاء يعج بالأقمار (تستحب) الاقنات المنزلية كل مافيها من غث وسمين، ولو منع كل هذا فالإنترنت كفيلة بهدم كل الحواجز، فصغار المستخدمين لها (اي النت) قبل الكبار قادرون على فك شفرة كل محجوب وجعله متداولاً مع رسالة تدلع اللسان مفادها: وفروا عليكم جهنمكم ايها الحاجبون فلننا الى اي موقع لواصلون؟

عبد الله الكعيد

الرياض ٢٠٠٣/٢/٢٥

* * *

أهلاً بالعربية

اشرفت شمس «العربية» لتبذل باحترافها الدافئ جزءاً من حساب الزيف الذي يهيمن على بعض الأجواء الاعلامية ظلاً وتظليلاً أقول هذا رغم التسليم المطلق بأن الوقت لم يحن بعد للحكم على هذا المولود الاعلامي الجديد، فمشوار طموحه طويل وقاس ومكلف، لكنني رغم هذا، متفائل بما هو آت، لأن «العربية» دخلت الساحة بقوة مهنية لم تخف اشاراتها على فهم اللبيب من الناس؛ وسمنحها هذا الأداء المبارك موقع الصدارة الاعلامية قريباً بإذن الله، ولعل هذه القناة تسهم في تصحيح الأداء الاعلامي، فتعيد للكلمة الحرّة هيبتها واعتبارها وكرامتها، وتمنح الإنسان العربي، في الوطن والمهجر، الفرصة لتثقيف رثته الاعلامية مما تتلقفه من غشاء صعبة وعشياً عبر بعض القنوات «المشبوهة» غاية وأداءً وتصويلاً!

عبد الرحمن السححان

الجزيرة ٢٠٠٣/٣/٣

* * *

ديكتاتورية النخبة وديمقراطية الشعوب

ليقدّر العرب تلك الأصوات الصادقة التي لم يطلبوا منها أن تندفع في مظاهرات لمنع الحرب،

وليصفوا بني جلدتهم الذين يضعون أيديهم في يدي الحارب الأمريكي والبريطاني والإسباني والإيطالي إعادة احتلال، فالعمل أشد بلاءً من الظالم المستبد.

شتان بين ديمقراطية الشعوب التي عبرت عن رأيها في سلامة الشعب العراقي وديموقراطية النخبة التي تكثرت مصالح لتحوّلها حسب ما يخدمها، وشتان بين أصوات الشعوب عندما تطلب من أجل الوصول للحكم وركلها عندما تدعو للسلام، فالأولى ديمقراطية والثانية ديكتاتورية حتى لو سُميت ديمقراطية.

والى إخوتنا الذين يعلون المناير ويسعون شعوب العالم دعاءً عليهم، ليفرقوا بين الدعاء على الحارب القاتل بالهلاك والدعاء للداعي للسلام بالهداية والسلام كما أحبه لغيره.

عائض الرادي

الجزيرة ٢٠٠٣/٣

* * *

ضرورة المشاركة السياسية

إن أكثر من ٧٠٪ من سكان السعودية هم من الشباب، ربما دون سن العشرين، ومن الخطأ الكبير أن تضيق أمامهم الفرص أو تغلق الأبواب، فلا وظيفة ولا عمل ولا دراسة ولا ترفيه ولا مجال لممارسة بعض التجارب أو التودع على الأعمال أو محاولة الإبداع. فهذه قبيلة موقوتة يمكن أن تنفجر وتنشظى في هذا الاتجاه أو ذاك. (يجب) الانهماك في حركة تصحيح واسعة النطاق، تستثمر الزلزال الذي تحدثه الأزمات، ليس لتصفية الحسابات مع هذا الطرف أو ذاك، ولكن لتصفية الحساب مع سلبياتنا وأمرضنا ومصابينا التي بها همزنا. يتسمك الفرد والجماعة، والمجتمع، والدولة بأملوات معينة غير قادرين على اكتشاف خللها، وهي بحكم الإلغفة تمر عبر قنوات التفتيش دون اهتمام ويتقبلها الجميع رغم أنها لا تنسجم مع أصولنا ومصلحتنا الشرعية. وفي فترات الأزمات يبدو قدر من الاستعداد للاستدراك والتصحيح، فجدير بنا استثماره وتطويره، لا ليكون أسلوباً مؤقتاً في تجاوز المشكلة، بل ليكون أداة لتحويل الأزمة إلى فرصة. الكل يعترف بالخلل، فلنحول هذه القناعة النظرية الذهنية إلى برنامج تفصيلي نتعرف بواسطته على مفردات عيوبنا الشعبية والرسمية، والعلمية والعملية، الدعوية والاجتماعية... ونتعاون في الخلاص منها، والتأسيس لمستقبل أفضل. يقيم ذلك أن نتحدث بالصرخة والصقق فيما بيننا بعيداً عن أجواء التصنع والتلق والرياء والتغيرير.

في ظني أن ثمة قدراً من الحرية يتاح الآن في قنوات الإنترنت أو الفضائيات أو غيرها... ومن المهم أن نتعلم كيف نستخدم هذه الحرية لا لنظهر مساوئنا وقلة أدبنا وضيق صدورنا بالحوار، بل لنتدرب على الهدوء في معالجة الاختلاف وسعة الصدر والأفق، ولعل من أهم المهمات في هذه المرحلة تمكين أفراد الأمة من

المشاركة في القرار السياسي، لأن هذا يعمق شعورهم بالانتماء ويجعلهم في موقع المسؤولية، ويحفظ الأمة من التلاوم والتمزق.

سلمان العودة
الجزيرة ٢٠٠٣/٣/٢

الصحافة

الصحافة شهدت تطوراً في مستوى الحرية وسقفها، وهو سقف يرتفع بشكل ملحوظ ويأمل منه الكثير خلال الفترة القادمة. أما المرتني فلا يزال بذات التقليدية ويذات الوجوه والألوان والارتجالية والممل ومحدودية الإبداع في ظل ضعف مساحاته المتاحة حتى في فترات الربط؟.

علينا أن نتذكر أن الصحافة غير مطالبة بتجميل الواقع وكيل قصائد المدح مثل ديوان شعر شعبي، كما أنها لا تنقل بالضرورة الواقع الجميل، لكنها تخرج على واقع أجمل من خلال اظهار العيوب والجروح المتفتحة في جسد الوطن، ووضعها تحت نظر الجراح والمعالج ليمارس دوره التنقيضي في تتبع مصاردها وإثارة نحو تطبيب الوطن من عيوبه من بثور تشوه جماله. ناصر الصرامي
الرياض ٢٠٠٣/٣/٢

حماية

لم يتبدل الناس.. بل تبدل الزمن!!
اختفت ثقافة «المنوع» و«المسكوت عنه».. «فالخير» يسبق «النظر».. و«التحليل» يتجاوز «التعليق»..
توارى «المجهول».. وتعلم «الجاهل».. وشب «القصص» عن الطوق!!
لم يعد «للأبواب» أسوار.. و«للحكايات» أستار.. و«اتسع الخرق على الراقع».. ولم يعد أحد يحتكر مفاتيح «الحقيقة».. سوى مدينة «التقنية».. (يا للمفارقات).. التي لا تزال تتوهم (ربما من أجل إبراء الذمة) أن «الوصول إلى هذه الصفحة غير مسموح به»!!
ودون أنتمنا وصل الناس إلى الصفحات.. وطاروا في الفضاءات.. ويقوا هم يحملون مثلما «أبي الطيب»:

وما تسع الأزمان علمي بأمرها
وما تحسن الأيام كتب ما أملي
إبراهيم عبدالرحمن التركي
الجزيرة ٢٠٠٣/٣/١

مَشَقُّ هَارِبٍ مِنْ دُورَةٍ

ظل المثقف السعودي وعبر مراحل اجتماعية مختلفة يتحاشى الدخول في الحوارات الشائكة ويحرص على عدم مجابهة الأخطاء التي يراها في الواقع المعاش.. وظلت بالمقابل ثقافة الخوف التي هي نتاج ظروف تاريخية متراكمة

ويتداخل فيها البعد العائلي والعشائري ومجموعة القيم الأخرى هي التي تتدخل بوعي أو بغير وعي في جعل هذا المثقف اسير خوفه واسير نقسافسته واسير الخطأ التربوي والاجتماعي أيضاً.

المثقف السعودي أفر الصمت والانزواء وأمن أن هذا الصمت هو الطريقة المثلى لعدم الوقوع في المزالقات.. التي ليس من وراثتها إلا المزيد من المتاعب وهذا التفكير الخاطئ.. الذي تربى عليه هذا المثقف هو الذي أدى إلى هزيمته من الداخل.. ما يلغى النظران إلاغلبية من طبقة المثقفين.. ظلت السياسة عندهم ولديهم على المستوى الفكري والتعاطي معها تحدثاً وحواراً لا ممارسة هي من المناطق المحرمة التي يجب أن لا يقترب منها أو يتلفظ بها والا عليه أن يحترق في اتونها ويصطلي بنارها مع أن التفكير السياسي فريضة إنسانية لا اظن أن أحداً في الدنيا عليه أن يحجر عليك أو عدم الأخذ بها كحركة وعي داخله في الوعي الشامل وفي المنظومة المعرفية الأشمل.

احمد عايل فقيهي
عكاظ ٢٠٠٣/٣/٢

المرحوم كان غلطان

يختفي موسم الحج مودعاً دائماً بعبارة: «نجاح موسم حج هذا العام»، ويتكرر النجاح دائماً وكاملاً، وأما ما يحفل به من حوادث وأحياناً كوارث فإن التعامل الإعلامي معها يتم بطريقة غاية في الغرابة والعجب!!

إننا بحاجة إلى أن نواجه الحوادث بالبحث عن أسبابها، والحديث الصريح عن جذور الخطأ المعمول بها، وعن أخطاء التنفيذ. حادث هذا العام الذي انكشف عن وفاة أربعة عشر حاجاً، وقرأنا الحروف ونقاطها، والسطور وما بينها، نبحت عن عبارات تدل على فداحة زهوق الأرواح، وشناعة الممثلة التي واجهها هؤلاء الحاج في هذا الصعيد المعظم فلم نجد! بحثنا عن وعد بالتحقيق فيما جرى ومتابعة للأسباب، وعلاج لهذا في المستقبل فلم نجد! قرأت الخبر فإذا هو يتضمن: نعيًا لأولئك الحاج، وتحصيلهم المسؤولية عما جرى، وأن السبب في ذلك الطبيعة الإنسانية التي لا يمكن التحكم فيها!!

تساءلت: لماذا نتعامل مع هذه الحوادث الكارثية بطريقة «المرحوم كان غلطان»؟ إن ضوء الشمس يقتل الجراثيم، ونور المصاحرة يحجم الأخطاء، ويحاصر التجاوز، ونحن أحوج ما نكون إلى فتح القلوب والأذان لسماع المصاحرة الصادقة، والنصيحة الخالصة.

الدكتور عبد الوهاب بن ناصر الطريحي

الجزيرة ٢٠٠٣/٣/١

الجزيرة الثالثة

لدى المخلصين الصادقين - وهم السواد

الأعظم - في بلادنا ثلاثة أمور لا نقبل ولا نسمح أن تمس أبداً لا من قريب ولا من بعيد، فهي ليست موضع خلاف بيننا أبداً، وهي ليست موضوع نقاش لا بيننا ولا مع الآخرين نهائياً، وهي ليست مما يعاد فيه النظر مطلقاً. أول هذه الأمور: عقيدتنا الإسلامية الوسطية السليمة التي لا تقبل متنتعاً مكفراً، ولا متساهلاً منحللاً. وثانيها: قيادتنا "أسرة آل سعود" التي هي الضمان الوحيد المنظور لاستمرار ثالث هذه الأمور وهو: وحدتنا الوطنية "المملكة العربية السعودية" من ماء الخليج إلى ماء البحر الأحمر.

نحن - السعوديين - لا نقبل بواقعا القائم "دينا وقيادة ووحدة وطنية" بديلاً مهما تطلع الموتورون، وظن الباغون، وأشاع المخلتقون، صحيح أن لدينا في بلادنا أخطاء، وهي مما نتعرف به ولا بد من أن نبادر سريعاً للعمل على إصلاحه، وهي مما يمكن أن نتناقش حولها ونحاور ونستقد ونرضع الصوت، ولدينا في بلادنا تطلعات للإصلاحات الجذرية ولكننا مع هذا ولبهذا لن نسمح لأي كان أن يخلط بين الأخطاء والتطلعات، وبين المساس بتلك الأمور الثلاثة المقدسة.

فيضان الغامدي
الوطن، ٢٠٠٣/٣/٢

الإزاحة بدل التعاضل

نحن نريد فعلاً، ولصلحتنا الوطنية العليا، وخدمة لقضايانا المصيرية، أن يرحل هذا الرجل ويغادر إلى غير رجعة، ولا نريد حلولاً تسكينية للوضع المتأزم في المنطقة.. نعم من مصلحة العراقيين قبل الخليبيين أن نتعامل مع قيادات جديدة ونظام جديد تفرضه هذه القيادات.. المنطقة الخليجية والعربية بحاجة إلى فترة استقرار آمن، وفكري وسياسي واقتصادي واجتماعي.. ولن يكون في مصلحة أن نتعامل مرة أخرى مع تعقيدات الوضع الذي عاشناه خلال السنوات الماضية.. المطلوب الآن هو تشجيع أي مبادرة لترحيل صدام حسين إلى غير رجعة، ولن يقبل التاريخ أن يعود هذا الطاغية السياسي إلى كرسي الحكم مرة أخرى.. وهو الذي اكتوى بثورانه شعب قبل جيرانه، وتلذذ بفكر الإزاحة بدلاً لفكر المعاشية.

رقية الهوييري
الجزيرة ٢٠٠٣/٣/١

لماذا لا نضحي بصداد

نظام صدام يضحى بالقضايا العربية في سبيل مصلحة نظامه، بينما الأنظمة السياسية العربية والمملكة في مقدمتها تضط إلى التضحية - أحياناً - بمصالح وطنية راجحة في سبيل الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية.. وخير دليل على ذلك أن فاتورة الدين العام التي تجاوزت ستمائة مليار ريال على المملكة هي

أساساً فاتورة حرب تحرير الكويت.

إن مصلحتنا الاستراتيجية هي وإن نسعى لإزاحة نظام صدام حسين بدون أسف أو اعتذار.. وهذا - إذا وافق مصلحة أمريكية أو غربية - فلن يضرنا البتة. لأن مصلحتنا ينبغي أن تكون فوق كل اعتبار.. وقد توافقت مصالحنا مع مصالح الولايات المتحدة في حرب تحرير الكويت، ولم يضرنا ذلك شيئاً. ومن المهم كذلك أن نتأكد من خلال علاقتنا السياسية الدولية ومصلحتنا الاستراتيجية أن تكون هذه الخطوة التي تخطو إليها المنطقة لا تتجاوز مصالح المنطقة وثوابتها وقيمها وخصوصيتها. وعدا ذلك فإن أي تحرّك لسفني أو اقصاص فخامة الرئيس لن يجد أحداً يبكي عليه.

د. علي شويل القرني
الجزيرة ٢٠٠٣/٣/٢١

الإلتزام الوطني والأشعبية

لا أفق في بعض الناس الذين يرون الإلتزام عبارة عن تمكك، أي لا أكون منتصباً ما لم أكن قد نلت من الخير العميم قسطاً معيناً أيضاً؛ الإلتزام إلى الوطن أو الأمة هو أبسط تعريف: الاستعداد للبذل والعطاء والوعي التام بالواجب المحمول. مسألة الإلتزام أي روح العطاء والبذل في عالم اليوم تكاد تكون مقتولة... أو هي حالة متقدمة لمرض يصعب علاجه، أدت إلى كوارث أكبر من أن يستوعبها عقل المواطن. الخط البياني - لو رسمناه - الذي يمثل الإثارة وإنكار الذات في مجتمع اليوم خط حاد الانحراف... ويشير إلى أكثر من إشكالية.

عبد العزيز محمد الذكرير
الرياض ٢٠٠٣/٣/٢١

حبيب طوي: تعطيل سنة أولى حوار

إنني أعتقد أن دخول شبكة الانترنت في بلادنا لم يكن حدثاً عادياً، إنه تأريخ حقيقي مؤسس لفكرة تبادل الآراء والحوار واكتشاف الذات والأخر حول الكثير من القضايا الشائكة أو الحاجات الملحة قبولاً وانسهاراً ورفضاً واستشكالاً. المنتديات الحوارية (باروميتر) رائحة لقياس الفعالية الثقافية لجيل جديد يتجرى نفسياً وذهنياً أمام الآخر ويواجه للكلمات والنقد والسرود ويبساق الوقوف، وممارسة الخطأ ومقاربة الصواب حتى تنضج التجربة وتفرز الأيام عناصر ضرورية لا بد منها لحوار وطني وفكري ناضج ومسؤول. أليس ضرر الحجب أكبر بكثير من محاولة اكتشاف هذه الأفكار ومحاولة الدخول إلى البنية الذهنية لمعتنقيها وتفكيك علاقاتها وكشف ملامستها وإدارة حوار راق حول منطلقاتها ومدى مشروعيتها ومصلاحياتها. أليس الحجب بحد ذاته يعزز من فكرة قمع الآخر ويرجئ أي محاولة حقيقية لتفكيك البنية الذهنية الاجتماعية القائمة. ويكرس الحضور السري

للمجموعات التي تعتنق المبادئ والأفكار الخارجية وهو الذي يشكل بيئة مناسبة لبدور التطرف بكل اتجاهاته الخارجية. ويعد تأسيس الوعي بفكرة قمع المؤسسة الحاكمة لينتج بدوره مؤسسة سرية أخرى تعيد إنتاج القمع ولا تؤمن بفكرة الحوار أو التسامح مع المخالف. لماذا نخاف على ثقافتنا من الأسئلة الشائكة، هل هي هشة لهذه الدرجة حتى تحميها بالحجب. علينا أن نعرّف بحق هذا الجيل في منابر للحوار والاستشكال والجدل والتعبير عن نواتهم بلا خوف أو قلق.. فليس الحجب سوى وسيلة منع، قد توقف الإحساس مؤقتاً بحجم الاستشكال وقد تغطي مؤقتاً مظاهر التمرد أو الرفض.. لكنها قد تفجر تناقضات فجأة لا يمكن رصدها أو التنبؤ بخطراتها.

عبد الله القفاري
الرياض ٢٠٠٣/٢/٢٤

لا للانتخابات، فهي مسألة شكلية

إنها دعوة للتركيز على أولويات الإصلاح في المجتمع وتجاوز بعض الشكليات التي يمكن إرجاء التعامل معها إلى مراحل تنموية قادمة يكون المجتمع قد تهيأ لها ومثال ذلك انتخابات مجلس الشورى. إن تكوين مجلس الشورى الحالي في يوم ١٢٠ عضواً معينا يحمل ٦٥٪ منهم درجة الدكتوراه في تخصصات مختلفة هو شكل يتسق مع نسيجنا الاجتماعي في الوقت الحاضر. ما أ فهم ما الذي يمكن أن يغيره الانتخابات على أبنائهم، ولكني أتفهم أي دعوة إلى تفعيل دور المجلس وتوسيع صلاحياته. وهذا ما طالب به بعض أعضاء المجلس في لقائهم خلال الدورة الثانية مع سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الذي تفهم مطلبهم وحطم على التروي وأن مثل هذه الأمور تتم بالتدرج.

عبد العزيز الداغستاني
عكاظ ٢٠٠٣/٣/١

اعتراض على حجب المنتديات

الحجب هو لغة عجز لا تتجاوز مع نفسها ولا مع العصر وسماته التقنية واتجاهاته المستقبلية! موقع حوار متطرف ومغال في أفكاره وتفكيره يحجب بدواعي حماية المجتمع من تشوه الوعي. أبعاد جهل دون أن يتكاثف، بل سيندر في كل يوم يزيد فيه انغلاقه في انثرته المغلقة! موقع آخر مشهور بانفتاحه ولبراليته مطلقة بحجب، وكان ممكناً أن يترك ليدرّك الناس بوعي أن الواقع أكثر شجاعة من عالم افتراضي تحكمه أسماء مستعارة! ضرب مساحة حوارية هنا وأخرى هناك، حجب تلك اللغة وفتح حوار هناك، منع ذلك العنوان وإباحة غيره، تتحكك أصبح قدسياً وعديم الجدوى في عصر مختلف ومنفتح، تكتيك لا يمكن أن يحقق، ولو

الحد الأدنى من أي مكاسب إيجابية لأي طرف، فكل ذلك لا يتفق أصلاً مع المرحلة وإيقاعها! ناصر صالح الصرامي
الرياض ٢٠٠٣/٣/٢١

الثوف من الحرية

الحرية، كلمة يخاف منها الكثيرون، فهي تعني بالنسبة لهم التمرد، الخروج على كل ما هو مقبول أن تقول "لا" بمناسبة وبدون مناسبة. وقد يؤكد البعض أن النماذج الفكرية المتطرفة نتاج الحرية، حرية الانترنت واختفاء الرقابة، لكنني لا أعتقد أن الحرية وحدها هي السبب، قد يكون السبب هو مفهومنا الخاطئ عن الحرية. أنت حين تختار بكامل قواك العقلية أن تكون حراً فانك تتخذ قراراً ينبع من مسؤوليتك عن نفسك عن كل تصرفاتك وأفكارك. الحرية لاتعني الفساد أو الانحلال، فالمرأة الحرة ليست فتاة ليل تترافق في الحانات والرجل الحري ليس بشاب متسكع لاهم له سوى إزعاج الآخرين كما يتصور البعض حين يضيق تفكيرهم عن استيعاب هذا المفهوم. قد تتفقون معي أن الحرية والمسئولية متلازمان، تصبح الحرية جريمة حين لا تقتنها المسئولية، والمسئولية بحد ذاتها لا يفهم أسرارها سوى الأحرار، وأنت، أنت.. حركت لتحمل مسئولية حريتك. كلام إنشائي، لكنني اعتقد أنه يمثل جانباً مهماً من حوارنا هذا لا بد أن نتطرق له.

ندى الطاسان
الرياض ٢٠٠٣/٢/٢٤

السادرون

مثل هؤلاء السادرين خارج سياق ما يجري أراهم كالبحارين المتحجرة ابصارها من تلاطم أمواج الأحداث فلاهم في العير ولا في النفي إذ لا بد والحال كذلك من الخروج بسياق مختلف يرونه وحدهم ويعتقدون أن الآخرين سيسرون في ركبهم لأن هناك من يؤمن برواها ويعتقد بصحة طرحهم!!! وبعد الاستعانة من تهويمات الشياطين وما يفعلون ادعو كل ذي عقل بصير أن يحكم عقله ويقول الحقيقة فوق التعمية قد ولّى مع زمن العمان وزماننا هذا وقت لا يقبل الا الحقائق المجردة وحين لا نقولها نحن سيقولها غيرنا ويقسرها على قولها أو قبولها على مضض ثم في الختام أقول اطلعو الناس على ما يدور قبل الاشتغال وارفعوا جاهزية المجتمع لتلقي ما سيحدث ولكن في خندق واحد تضئنه شمس الحقيقة ولتسير على ذات السياق ومن شذ فمصوره التلاشي!!!

عبد الله الكعبد
الرياض ٢٠٠٣/٣/٢١

إلى متى ستطاردون العرف؟

من ذا الذي يدعي أن بإمكانه الحجر على

الحرف أو الصوت والصورة...؟؟ لا اعتقد بأن أي إنسان عاقل يقول بإمكانه حجز أو منع الرأي المطبوع أو حتى الصوت والصورة المتحركة فلماذا إذا هذا التشدد غير المبرر في المناقذ الجرمية وتلك الرقابة المشوية بالشكوك حين يرى أحد المعتنقين في الممارك كتاباً أو مجلة مع أحد المواطنين السقادمين من الخارج فيمطرونه بألف سؤال وسؤال وكأنه مجرم قد هربَ محظوراً أو محرماً مع أن الأمر في كليته عبارة عن كتاب أو مجموعة كتب ومجلات يمكن قراءتها عن طريق شبكة (الانترنت)؟ لم أقل هذا الكلام من عبث فقد فوجئت اثناء قدومي بالسيارة من متفجج جسس البحرين بأن مفتش الجمارك اعتقد بأنه قد حصل على غنيمة وصيد ثمين حين عثر على مجموعة من الكتب التي اشتريتها من مكتبة في البحرين وقد وضعها في المقعد الخلفي كما هي حتى لا يظن أحد أنني أخفيها سيما والبعض منها مؤلفات كتبها وزير يتربع على كرسيه بكل ثقة أليس في هذا مدعاة للضحك؟

عبد الله الكعبد
الرياض ٢٠٠٣/١٢/٢٠

شخصيات يوهي

وحينما نتوغل في حوار ما فإن سوء الفهم يتجسد ويخيم على اجواء النقاش وقد ذكر "أفلاطون" ثلاثة أسباب رئيسية مسؤولة عن إعاقة التفاهم بين الناس وهي: الإصرار على إثبات صواب وجهة نظرهم مهما كان الثمن... وتغيير موضوع الحديث... وعدم القدرة على الاستماع... ما تشهده ساحات مننديات الانترنت من إفراز عدائي لرموز ثقافية لدينا هو دليل على سوء الفهم فنحن لا نستطيع ان نحترم من نختلف معه ولا حتى نقبل وجوده، كما أننا استسهلنا توزيع الاتهم واستغلال الوسائط الاعلامية لنشرها، وقد تورطنا في محاولة إقصاء الآخر، وقولته ضمن الممنوع أو المختلف الشاذ. والسؤال لماذا نسيء فهم الآخر؟ جزء من تفسير هذه المشكلة يعود بنا الى تاريخ التثنية الاجتماعية في المجتمعات العربية ونظام التربية المعتمد على السلطة الأبوية. ان الطفل الذي يقيم رأيه ولا يحترم رغبته لا يمكن ان يوجد لديه متسع لتفهيم وجهة النظر المخالفة لوجهة نظره. نحن نسيء الفهم لأننا أصلاً لم نتعرف الى الآخر وربما اشكل علينا التعرف لانه غامض مثلاً أو أننا قرأناه بشكل خاطئ. إذن فنحن المسؤولون عن سوء الفهم بما غننا به التربية التقليدية والآخر مسؤول حينما يكون غامضاً لا يسمح بكشف رؤاه وتوجهاته.

ناهد بن شطح
الرياض ٢٠٠٣/٣/٢١

الإعلام السعودي ناجح

دعونا نتصارع - فإعلامنا نجح إلى حد كبير

في فتح مساحات الحرية وإبداء الرأي والتسامح والوقوف على القضايا مباشرة، ونجح في تحديث آلياته في أكثر من محطة بث. ونجح في إصدار نظام للمطبوعات ونجح في إصدار ثوابت وشكل ومضمون هيئة الصحفيين وقدم لنا قناة ثالثة رياضية أرضية بالاسكاف تحويلها إلى فضائية ناقلة، ونجح رغم الخوف والمخاض والخطوط الحمراء في تقديم برامج مباشرة على الهواء، وكانت هذه التجربة يقابلها الكثير من الحواجز والتردد والترجي وتقديم الضمانات. بكل أمانة، نجح في تقديم فكر المثقف والناقد والصحفي إلى عقل القارئ وقلب المسؤول دون تجاوز. نعم وبدون أسباب أو أهداف.

ثامر محمد الميمان
المدينة ٢٠٠٣/٣/٢٠

دينا أوصياء كثر

أتابع بقدر المستطاع مننديات الحوار الانترنت العربية، أعتبرها تجربة مهمة، وبالنسبة لي تشكل نافذة تخبرني بما يجري حولي بدون مكياج يجعله أو يخفي عيوبه خاصة بعد اختفاء الصحفي الإلكتروني الذي أعتبره خطوة جميلة لجريدة "الرياض" وبعد أن هاجر المشاركون فيه إلى مننديات أخرى. الانترنت خلقت عالماً حوارياً مختلفاً، هناك مساحة الحرية التي قد لا تجدها حتى في صالون بيتك، فرصة الكتابة باسم مستعار التي قد تخفي صاحبها من المسؤولية التي تفرض على من يكتب باسمه الحقيقي وإن كان هذا لا ينفي دور الرقابة الذاتية لمن يكتبون تعبيراً عن موقف يؤمنون به، قد يعطينا الاسم المستعار شجاعة لأن نكتب ما نريد بدون تردد أو خوف أو حتى التفتاة إلى الوراء.

هل تتوقعون أنني سأطالب بحجب هذا الموقع أو ذاك؟ لست من دعاة المنع ولا أعتبره سياسة ناجحة، ولا أحب الوصاية، أظن أنه لدينا من الأوصياء ما يكفي. أعتقد أن النجاح الوحيد الذي حققته سياسة الحجب هي أنها ساعدت في تثقيفنا كوميديتياً، فالسيدة الخسبينية التي كانت تنادي أبناءها كي يقوموا بتشغيل جهاز الفيديو أصبحت تتحدث عن البروكسي، والمراق الذي كان يضيع وقته في غرف التشتات أصبح "هاكر" يتجاوز كل الخطوط الحمراء.

ندى الطاسان
الرياض ٢٠٠٣/٢/٢٢

المرأة السعودية الغالبة

وتساءلت في نفسي كيف لا تتاح الفرصة لسيدات الأعمال السعوديات في المملكة العربية السعودية المثقفة الكبرى لدول الخليج...؟ ألا يوجد لدينا من الكفاءات النسائية من سيدات أعمال أو ممثلين لهن ممن يعملون في القطاع الخاص في المملكة سواء في البنوك أو قطاعات تعليمية أو طبية أو غيرها نستطيع أن نرشح

إحداهن للمشاركة في المؤتمرات الدولية (بصفة رسمية) تدعمها حكومة بلاده ويرشحها مجلس الغرف السعودية لتمثل قطاع الأعمال عن سيدات الأعمال في المملكة. مع علمي أن لدينا من الكفاءات المتعلمة والمثقفة والتميزت من سيدات الأعمال اللاتي لو شاركن في الحوار فسوف يغنيهن ويمنهن وسيكون صورة مشرفة نستطيع بها أن نرد على أولئك الذين سخروا صحافتهم وإعلامهم ضد المملكة واتهامها أنها لا تطبق (تنظم حقوق الإنسان في عمل المرأة) أو تحرم المرأة من حقوقها الإنسانية التي كفلها لها نظام العمل الدولي.

عبد الله صانق دحلان
الوطن ٢٠٠٣/٣/٢١

الحجب المضرب بالبلاد

أجمع عدد من المختصين على فشل حظر المننديات. إن عدد المواقع المحظورة على الانترنت في المملكة وصل إلى ٢٢٠ ألف موقع، وهو عدد كبير للغاية. لقد اتجه عدد متزايد من مستخدمي الانترنت إلى اقتناء برامج كسر برنامج الحجب (البروكسي) الذي أصبح وسيلة ضعيفة في منع وصول المشتركين إلى المواقع المحظورة، وإذا كان الحظر قد بدأ لأسباب أخلاقية، إلا أنه توسع بشكل كبير أخيراً وأصبح يشمل مننديات الرأي والمواقع الصحفية. على الرغم من أننا نتفهم أسباب حجب بعض المواقع إلا أن التوسع الذي حدث أخيراً أصبح وصمة عار على البلاد، التي يجهد الكثيرون أنفسهم للتأكيد على أنها تتمتع ب مزيد من الثقافية في السنوات الأخيرة، وأن الحريات فيها تتطور. إن تعطيط إطار الحجب إلى درجة من التعامل بخصاسية مع كل موقع يطرح القضايا السعودية، أمر غير مفيد لسمعة البلاد ول مستقبلها، خاصة إذا علمنا أن مردود الحجب ضعيف جداً في ظل الاختراقات المنتشرة، وهو ما لا يوازي المردود السلبي.

سليمان العقيلي
الوطن ٢٠٠٣/٢/٢٨

هؤلاء

هؤلاء الذين يطالبون اليوم بحرية الصحافة في الأوراق المعلقة هم من كانوا بالأمس كتابات الصحافة الصفراء وهم من أسسوا فرق التلميع والدهان والأصباغ في بدايات الصحافة السعودية. هؤلاء الذين يدعون الإصلاح والتغيير هم الأسماء نفسها التي أشرت أقلامها بالأمس مجرد مزممار لمسؤول وهم الذين تسكروا صحافتنا زمن طويل في دائرة التفتيش وتلميع الأخطاء. هؤلاء الذين قادوا صحافة هذا البلد إلى مربع الشيوخوخة والهزم يحاربون اليوم أن يجدوا لهم مكاناً في زمن المصارحة والبناء.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٣/٢/٢٨

المعالم الطبيعية في المدينة المنورة

الجبال والوديان

(كتاب معالم المدينة بين العمارة والتاريخ)
لمؤلف: عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن إبراهيم
كعكي، طبع منه الجزء الأول، وجاء في مجلدين.
والجزء الأول عبارة عن تسعة أجزاء من المقرر
ظهورها تباعاً. وقد خصص المؤلف هذا الجزء
بمجلديه للمعالم الطبيعية للمدينة المنورة: الجبال،
الحرار، والأودية.

في مقدمة الجزء الأول من الكتاب، ذكر
المؤلف أن المطلع على المصوّرات الجوية للمدينة
المنورة يجد عشرات بل مئات الجبال التي تحيط
بالمدينة من كل جهاتها، وتنتمي أغلب هذه
التكوينات الجبلية إلى مجموعة الدرع العربي،
والذي يتكون كثير من جباله من الصخور الكتمية
الصلبة.

الجبال

وقد بوّب المؤلف وفهرس لأشهر جبال المدينة
الداخلية منها والخارجية عنها التابعة لها، في
ثمانٍ مجموعات تندرج فيها الجبال حسب موقعها
من الجهات الأصلية والفرعية، ورتب أسماء هذه
الجبال ضمن المجموعة على حسب قربها من
المدينة، وقام بتعريفها ورسم حدودها، وهي
كالتالي:

أ - الجبال الواقعة في شمال المدينة المنورة،
وذكر منها ٢٤ جبلاً، ومنها:

جبل ثنية الوداع، جبل الراية (ذباب)، جبل
الرملة (غَيَين)، جبل أحد، جبل ثور، جبل وعيرة،
جبال مريح، جبال القلوع، جبل أبهض.. إلى آخره.
ب - الجبال الواقعة شمال شرق المدينة، وذكر
منها ٧ جبال ومنها: جبل تياب (الخران)، جبال
التعلي، جبال أبو زريبة، جبال السبية، جبال
السدر.

ج - الجبال الواقعة في شمال غرب المدينة،
وذكر منها ٢٢ جبلاً ومنها: جبل سلّيع، جبل سلّح،
جبل بني عبيد، جبل حبشي، جبال أم سلمة، جبال
الأزيرات، جبل أم كلثوم، جبل البيضاء، جبال
الليحان، جبل شوقان.

د - الجبال الواقعة في جنوب المدينة، وذكر
منها ٩ جبال، ومنها: جبل عير، جبل الحريم، جبل
الأسمر، جبل الفريدة، جبل الهضبة جبل أسقف.
هـ - الجبال الواقعة في جنوب شرق المدينة،
وذكر منها ٢٠ جبلاً ومنها: جبل قريظة، جبل
السلاء، جبال أم جبت، جبل الشغاة، جبل أم قير،
جبال قديرة، جبل السماك، جبل الزور.

و - الجبال الواقعة في جنوب غرب المدينة،
وذكر منها ١١ جبلاً ومنها: جبل جماء تضارح،
جبل مكيم، جبل الأسف، جبل ورقان.

ي - الجبال الواقعة في شرق المدينة، وذكر
منها ٧ جبال، ومنها جبل تيم، جبل الغراند، جبال
روضة عطية، جبال الشهب.

ن - الجبال الواقعة في غرب المدينة
المنورة، وذكر منها ٢٤ جبلاً، منها: جماء أم خالد،
جماء عاقير، جبل الحرم (الجبل الأحمر)، جبل
الصهلوج، جبل أم جريد، جبل الروضة، جبل
الجبل، جبال ملح، جبل العاقر الأعلى، جبل
مجبورة، جبل عويش.

وأورد المؤلف وصفاً إجمالياً لكل جبل بما
يشمل: موقعه وحدوده وبعده عن المسجد النبوي
الشريف، وزاد على ذلك في كونه أنه ألقى الضوء
بمزيد من الشرح على عدد من الجبال المشهورة في
المدينة، والتي لها ارتباط بأحداث تاريخية،
فوصفها وصفاً طباعياً شاملاً، ناكراً ما فيها من
المعالم والآثار، وماورد فيها من الأشجار والأفان
والحكايات، وهذه الجبال هي: جبل أحد، جبل ثور،
جبل تياب (الخران)، جبل الرملة (غَيَين)، جبل
الراية، جبل الجموات الثلاث، جبل الحرم (الجبل
الأحمر)، وذلك مع إيراد صور توضيحية،
ومصوّرات جوية، وخرائط تفصيلية.

الأودية والوهاد

أما المجلد الثاني من الجزء الأول فيشتمل على
قسمين: القسم الأول: الحرار، والقسم الثاني:
الأودية.

أولاً: الحرار (الآبار):
في بداية المجلد كتب المؤلف مقدمة عرّف
فيها الحرار (الآبار) فقال أنها: عبارة عن
مكوّنات بركانية ذات طبيعة وعرة سوداء، تغطي
مساحات كبيرة من الأرض، تظهر بوضوح تام في
سلسلة الحجاز بين دائرتي ٢٠.٣٠ شمالاً،
وتقع المدينة المنورة عند النهاية الشمالية لأكبر
هذه الحرار امتداداً ومساحة، وتحتل موقعاً
استراتيجياً بين الحرار الثلاث المشهورة، والتي
تتمثل بمايلي:

« حرة واقم (المعروفة اليوم بالحرّة الشرقية)
وهي تحتل كامل الجزء الشرقي من المدينة،
وتتفرع عنها: حرة الناعمة، حرة القفيف، حرة
هرمة، حرة مدسيس، حرة الحزم.

« حرة الوبرة (المعروفة اليوم بالحرّة الغربية)
وهي توجد في الجهة الغربية من المدينة المنورة.

« الحرّة الجنوبية (والتي تعرف بحرة شوران)
وتغطي هذه الحرّة كامل الجزء الجنوبي من نهاية
الحرّة الغربية وحتى بداية الحرّة الشرقية. أي: أنها
تشكل همزة الوصل بين الحرتين الشرقية والغربية
من الجهة الجنوبية، وقد وصف المؤلف هذه

الحرار بشكل عام وصفاً تفصيلياً من حيث الاسم
اللغوي، والتضاريس الطبيعية، وماتضمنه من
الآثار والعمران، وماورد فيها من الأحاديث
والأشعار، مدعماً ذلك بالصور الفوتوغرافية،
والمصوّرات الجوية، والخرائط، والمخططات
التوضيحية.

ثانياً: الأودية:

وفي هذا القسم يتناول المؤلف أودية المدينة
المنورة، ومجاري السيول فيها، ففي مقدمة هذا
القسم يقول المؤلف: «إن المدينة تميّزت بعدد من
الأودية المهمة، منها ما هو بداخلها، ومنها ما يأتي
من خارجها ويمرّ بها، وقد كان لوجود هذه
الأودية ومجاري السيول داخل المدينة الدور الكبير
في انتعاش حرّة الزراعة التي عرفت بها المدينة
المنورة منذ القدم» ويذكر أن الأودية هي الوعاء
الطبيعي لحمل واستيعاب مياه الأمطار (السيول)
المنحدرة من المرتفعات (جبال، حرار، تلال)
لتنقلها إلى أقرب منخفض (القاع أو البحر)،
وتفاوت حجم الأودية باختلاف مصادر سيولها.
ويورد في ثناياها المقدمة ملخصاً لأهم
الاستخلاصات لدراسة وتصحيح مجاري الأودية
في المدينة المنورة وماحولها، والتي تتكون من
عشر نقاط منها:

- وضع الضوابط والقواعد التي يسار عليها في
معالجة ظاهرة التعديات والزحف على أحرام
الأودية ومجاري السيول.
- تصميم ما يقارب عشرين وادٍ وشعب إضافي
في منطقة المدينة المنورة.

ومن أشهر الأودية التي شملها الكتاب
بالتفصيل الأودية الستة التالية:

أ - الأودية الرئيسية، وتشمل: وادي العقيق
(الوادي المبارك)، وادي بطحان (سبل أبو جيدة)،
وادي قناة (سبل سيدنا حمزة).

ب - الأودية الفرعية، وتشمل: وادي الرنونا،
وادي مذنين، وادي مهزور.

كما شملت الدراسة لهذه الأودية الأسماء
اللغوية لها، ووضعها التاريخي والجغرافي،
وتضاريسها الطبيعية، ومناقشتها من الآثار
والقصور والعمران، وما يصب فيها من الأودية
والشعاب الفرعية وما ورد فيها من الأحاديث
والأشعار، وخاصة فيما يتعلق بوادي العقيق إذ
شملته بدراسة مستفيضة مدعّمة بالصور
التوضيحية والخرائط.

وقد ختم المؤلف هذا الجزء بوضع قهارس
فنية للمجلدين: شملت: فهرس الصور والمخططات
وحدة بلّغ عددها: ٧٠٧ صورة ومخطط
وجداول، منها ١٢٩ وحدة، ما يخص جبل أحد
لوحده.

الشيخ عرابي بن محمد صالح سجينى

ولد رحمه الله بمكة عام ١٢٩٦هـ، وبعد أن تلقى مبادئ القراءة وحفظ القرآن وتجويده، شرع في طلب العلم فأخذه عن العلامة الشيخ عبد الله أبو الخير والعلامة الشيخ كاظم والعلامة الشيخ جعفر لبنى فلازمهم وتفقه على يديهم ونبغ في الفرائض وأصبح مرجعاً لحل قضايا الوارثين، وأجازته مشايخه إجازة عامة.

ولما أسست مدرسة الفلاح وعين السيد محمد بن حامد مديراً لها وعقد حلقته بباب الصفا أسرع الشيخ عرابي سجينى الى تلقي العلم وانتهاه المعرفة عن الشيخ محمد حامد فأخذ عنه اللغة العربية والتفسير والحديث فازداد علماً وتقوى وتمسكاً بالهدى النبوي، ثم قام برحلة الى مصر ومنها الى تركيا وصادف أن أعلنت الثورة العربية بعد عودته من رحلته فاشتغل بالمحاماة وأضحت داره مرجعاً يقصدها ذوو القضايا فيحلها بالتوفيق والإصلاح في هدوء ووقار.

واعتماد رحمه الله الاجتماع بأصدقائه في الأسبوع مرة، ولكن الشريف حسين توجس شراً من ذلك الاجتماع فنبذ عيونه على المجتمعين وتربص بالشيخ عرابي فمنعه من المحاماة ومازال يضيق عليه حتى سجنه فصر رحمه الله على بلائه واستسلم لقضاء الله وقدره حتى أفرج عنه فلزم بيته وعكف على المطالعة والبحث في حل غامض المشاكل ولم يشتغل في العهد الهاشمي أو يتولى منصباً.

ولما استولى الملك عبد العزيز على الحجاز انطلق الشيخ عرابي وسطع نجمه وبرزت مواهبه، فكلفه الشيخ عبد الله بن بلهيد بتشكيل القضاء وتوسيع أعماله،

فكان موفقاً في تنفيذ ما أسند إليه بسهولة ويسر.

ثم طلب منه الشيخ حافظ وهبة تأسيس إدارة كاتب عدل فوفق في تكوينها وإسناد الوظائف الى الأكفاء فكان موضع تقدير الحكومة وإعجابها.

وفي ١٥ شعبان عام ١٣٤٤ عين الشيخ عرابي أميناً لبيت مال المسلمين فقام بمهمته في أمانة وإخلاص ونزاهة، فصدر الأمر بتعيينه نائباً لرئيس المحكمة الكبرى في ٢٢ صفر عام ١٣٤٦هـ فملأ المركز وأبدى نشاطاً وكفاية لحل القضايا، وفي ١ ربيع الأول عام ١٣٥١هـ نقل لرئاسة كتابة العدل فظل في عمله زهاء عشر سنوات ثم ضمت إليه رئاسة المحكمة الكبرى مدة كان خلالها ملء السمع والبصر وحديث المجالس في رحابة صدره وحل النزاع بين الخصوم ثم استقل برئاسة كاتب العدل.

وفي عام ١٣٧١هـ صدر الأمر الملكي بنقل الشيخ عرابي الى رئاسة المحكمة الكبرى ولكنه اعتذر للملك لكبر سنه وعدم استطاعته القيام بمهام أعمال القضاء، فصدر الأمر للأمير فيصل (الملك فيما بعد) بتخيير الشيخ عرابي بين القضاء أو البقاء في رئاسة كتابة العدل أو إحالته على المعاش، فاختار رحمه الله إحالته على المعاش ليرتاح ويتجه الى عبادة ربه فيما بقي من عمره، ولكن الأمير فيصل نائب الملك على الحجاز، رأى أن إحالة الشيخ عرابي الى المعاش خسارة لكتابة العدل لعدم وجود من يقوم بها إذ ذاك فأمر ببقائه في رئاسة كتابة العدل ثم أسندت إليه وظيفة نائب رئيس مجلس الأوقاف الأعلى فقام بالوظيفتين خير قيام، وكان مجلس المعارف لا يبت في قرار إلا بعد أخذ رأي

الشيخ عرابي واستشارته من ناحية الشرع لما له من خبرة وهو الى ذلك كان يكلف بالإشتراك في اللجان التي يصدر الأمر بتشكيلها، وكان رحمه الله يشغل معظم أوقاته بمهام وظيفته في إدارته ومنزله ومدرسته التي كان يعتكف فيها متقرباً الى الله بعبادته.

والشيخ عرابي سجينى بجانب معلوماته وتجاربته وخبرته وحكته كان الى آخر أيامه قوي الذاكرة بحيث يذكر الشخص المراجع أن هذا المنزل اشتراه فلان منذ أربعين سنة ثم باعه عام كذا وحدث بينه وبين فلان خلاف في الحدود. ذكر أحد الحاضرين في مدرسته أن الشيخ رحمه الله وكان أمامه شخصان متبايعان فسأل أحدهما عن اسمه وقيل أن ينطق باسم أبيه قال له رحمه الله: أنت ابن فلان وقد كان جدك رحمه الله يشتري المنازل ثم يبيعها بربح فقد اشترى كذا وكذا وباعه على فلان بكذا ثم ضاع الصك فلجأ إليّ فذكرته بتاريخه فتحصل عليه. فبهت الرجل وأكبر الجالسون قوة ذاكرة الشيخ عرابي وحافظته.

وكان رحمه الله الى آخر أيامه رغم اعتلال صحته يستقبل أصحاب القضايا ويحل مشاكلهم ويصلح بين الخصوم قبل وصولهم الى الحكام ممتلكاً أعصابه مغتفراً زلاتهم. وهو الى ذلك لم ينس أصدقائه واجتماعه بهم في يوم الثلاثاء والترفيه عن نفسه بالتحدث معهم، وكان يملك قلوبهم بحديثه الهادئ الرزين.

توفي رحمه الله في ١٢ محرم عام ١٣٧٩هـ وخلف ولدين هما الشيخ إبراهيم القاضي الشرعي السابق بأمانة العاصمة والأستاذ سعود بالجامعة المصرية بكلية الطب.

الأمير الفصيح في عائلة الفصحاء

ولي العهد السعودي، بالرغم من أن غالبية الشعب إعتبرت ذلك إبداعاً!!، أو بدعة بديعة وهو مبدع البدع وصاحب مبادرات بديعة أو مبتدعة! كما أنني أجزم أن بدعة إبداع المبتدع البديع الأمير عبد الله قد راقت للكثير من رؤساء الدول العربية وهم عاقدون العزم على متابعة النهج المبتدع البديع والملاسنة العلنية ونشر الغسيل والتعريه العلنية، والدليل ما حدث بمؤتمر القمة الإسلامية بالروحة).

لكن المدافعين عن ولي العهد ليسوا قلة، فقد تطوعوا لتفسير كلماته وموقفه الشديد ضد القذافي الذي وجد في رد ولي العهد مبالغة مفاجئة.

أحد المدافعين قال بأن عبد الله كان صريحاً فلا (تصموه بالجهل وعدم الحنكة السياسية.. نعم تنقصه مواهب القيادة العلمية والتعلمية). آخر قال بأن الأمير قصد الكذب إمامك وليس (أمامك) كما سمعها البعض (الساذج). وأن القبر قدامك، أي أنه قريب منك نظراً لكبر سنك. ثالث قال أن المقصود: إن كذب القذافي أمامك أيها السامع، وأما القبر قدامك فتعني (أنا - أي ولي العهد - من سيدفك حياً).

تساءل مدافع رابع: هل كان قادة العرب بل حتى القادة السعوديون حكماء وخطباء؟

وزعم خامس بأن أهل الشام عموماً يعلمون أنه هذه مقولة معروفة (الكذب أمامك والقبر قدامك)!

رد عليهم معترض: (نحن لا نريد أن يكون حكيماً أو بليغاً.. ولكن المطلوب والمفترض أن يكون قائد أي أمة قادراً على إنشاء جملة كاملة مفيدة بدون أخطاء، لا تتعته فيها. وبالعامة: "نبه يعرف يحسني زين")!

لكن برأي البعض فإن (الخطابة ليست محك إختيار القائد وإنما الوطنية). أيد هذا مؤيد بالقول: (لم يكن القادة السياسيون هم الأكثر ثقافة ولا أكثر الناس بلاغة. هناك شروط أخرى للقيادة ليست البلاغة أهمها)!

وتذرع آخر بأن الأمير احتد، وماذا سيكون حال العربي إذا احتد في غويته (هل سنتوقع أن يخطب بخطب منتسكيو أم أدبيات الجاحظة).

من المؤكد أن ملوك آل سعود وكبار الأمراء لا يجيدون الحديث أو الخطابة، بمن فيهم الملك الحالي وقد كان كثير الكلام الذي لا معنى ولا فائدة منه. ولكن الأمير عبد الله ابتلي بمن يتصيد أخطاءه من قبل منافسيه الأمراء الذي يطعنون في قدراته القيادية وفي فهمه للسياسة، أي أن الأمر مجرد لعبة سياسية داخلية بين الأمراء.

المشكلة أن (حكيم العرب) عبد العزيز التويجري، كاتب خطابات ولي العهد يعلم حجم المشكلة، وقد جاء حديث الأمير في القمة كارثة على سمعته، ولذا ننصح به بتهيئة ولي العهد كما تمت تهيئة الملك فهد الذي سبق وأن تلقى دروساً في الخطابة تعلم أنه لم يستفد منها كثيراً! لعل ولي العهد يكون طالباً مجداً ألعياً!

■ إنشغل العرب كما السعوديون بالتلاسن الذي حدث أثناء القمة العربية في شرم الشيخ أوائل الشهر الحالي (مارس) بين الأمير عبد الله والقذافي. لم تكن المشكلة في الخلاف السياسي بين البلدين حول التواجد الأميركي في السعودية والذي سبب العصبية والحساسية الشديدة للأمير عبد الله، وإنما في كلمات هذا الأخيرة والتي أضحت لغزاً عجز السعوديون أنفسهم عن تفسيره وتحليله.. وقد توقفوا عند الجملة الأخيرة للأمير: (الكذب أمامك والموت قدامك) ومغزاهما!

أحدهم علّق بأنه سيدفع نصف ثروته إذا ما قدّم أحد تفسيراً مقنعاً لما قاله الأمير.

آخر قال: كم هي مهزلة أن يتولى مثله حكم دولة وهو لا يعرف أن يتحدث بجمليتين مفيدتين!

ثالث قال: لا تلوموه، فسبب (خریطة) ولي العهد جاءت من نايف وزير الداخلية الذي سبّب له عقدة لسانية منذ زمن طويل، ونايف الآن وجهاز مباحثه متورطان في ترويع الحديث والسخرية من الأمير لأغراض خاصة!

رابع قال ساخراً أن العلماء اختلفوا في تفسير الحكمة التي جاء بها الأمير في مؤتمر (سقهاء العرب) وأنها سوف تحفر في كتب التاريخ كما حفظت مقولة: (العدو أمامك، والبحر من خلفك) وأردف: (ليغفر لي الله هذا التشبيه الوقح) لأنه (حرام أن يقود الأمة شخص لا يستطيع أن يقول جمليتين صحيحتين)!

خامس قال: (هذا المعنوه القذافي فضح مدى ما يتمتع به رأس الهرم لدينا من قوة في الحجة والخطابة)!

مثقف سعودي وضع ثلاثة احتمالات كتفسير: أن يكون ما قاله الأمير دعاء على القذافي، وهو مستبعد؛ وإما هجاء لا يفهم معناه، وإما تهديد!

ولكن أحدهم سخر من هذا فقال: (الأمير عبدالله هرّ علم البلاغة والحكمة من أركانها، وقال عبارة أسطورية سيخلدها التاريخ)!

وقال ساخراً آخر بأن ذكر القبر تهديد علني للقذافي (يستلزم بالضرورة أن يلجأ لأقرب مركز شرطة وأخذ تعهد بعدم الإعتداء من سموه على فخامته). وأضاف بأن أمراء ورطوا طويل العمر، وكان من المفترض أن يقوموا بعمل (مونتاغ الذي سيقوله).

لم يفتتن أحدهم فرد: (ألم تلاحظ الأمير سعود الفيصل وهو يحاول عمل المونتاغ، ولكنه فشل وأربك الأمير عبدالله، وذلك بسبب عدم التحضير لهذا الموقف، فالمعنوه القذافي فاجأهم).

آخر وجّه طعنة لولي العهد حين قال بأنه (رجل بدوي وطني وأشرف وأفضل من الذين سبقوه، ولكنه لا يمتلك مؤهلات القيادة ويوجد غيره الكثير ممن هو أكفأ منه). ربما الأكفأ هم نايف وسلطان!

(الملاسنة) يقول أحدهم، (أصبحت علنية وبتاً مباشراً وحياً.. وليسجل التاريخ أن أول من ابتدع (الملاسنة) علناً، هو

فسد الزمان

د . عبد الله الحامد

فسدَ الزمانُ مع المكانِ، والحرُّ أخلدَ واستكانَ
اللقمةُ النكراءُ خدّرتِ الرجالَ فلا حصانُ
والعيشُ أضحى مهنةَ كلِّ العقولِ لها رهانُ
سقطَ النضيفُ فلا قناعَ على وجوهِ الهرمانِ
بالمالِ يُوزَنُ كلُّ شيءٍ عندما فسدَ الزمانُ
ضاعتْ مفاتيحُ المروءةِ في جيوبِ القهرمانِ
وتزلّفَ العلماءُ في طلبِ الرياسةِ والمكانِ
يتهافتونَ على الحطامِ كجوعٍ فوقَ الخوانِ
شربَ السقاةُ الخمرَ وانتثرتْ على الليلِ الدنانِ
وترجّلَ الفرسانُ واستلقى على الفرسِ الجبانُ
لقى السلاحَ محاربٌ والنومُ ألقى الديدبانُ
وبكى امرؤُ القيسِ العذارى في دروبِ الروبعانِ
لقى القصيدةَ عندَ قيصرٍ حينَ ماتَ الترجمانُ
يا شاعرَ الزمنِ الرديءِ وأينَ منكُ صاحبانُ
يا قيسُ هل تبكي قتيلكَ مَنْ تُرى زرعَ السنانِ؟
فمتى يجيئُ محمدٌ فالجاهليةُ في قرانِ
لا بدَّ أن تلدَ النساءُ الشمُّ حرّاً لا يُهانُ

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

الحجاز في أول الكلام

قد يؤكد عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً لالتضادات الفكرية والسياسية والانتماءات الإيديولوجية المتباينة للقراء الكرام. ولئن من أبرز الانطباعات المتوقعة هو ما يُستند فيها على النظر إلى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بإبعاده الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تبرز في ظل دول تحضن جماعات متعددة من حيث انتماءاتها الجغرافية وأصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة إلى حد اعتبار المجلة كصوت ناشئ في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبديدها غالباً بأدعاءات سبغية أو مزاعم نظرية قبل خوض امتحان التجربة.



متشددون يهدمون قبر ومدرسة
السيد علي العريضي العلوي

جرفات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الاثنين الموافق 2002/8/12م بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العريضي (766-825م). وكانت اتصالات قد جرت بكار المسؤولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعلم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددون من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد ومحققاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزاً إسلامياً مهماً لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية للدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.



حلم لإزال برادو البعض:

كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بى إف سى (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجتمع سعودي) وإنما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعية) أو مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

ينبثق التقرير إلى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي إن انتظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية ثم ينتج عن انصار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحالي قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس غلوي في بدايات تكوينها لا بد من الحاجة لاحقاً إلى إعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر قنوات جديدة للمتقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.



تركي الحمد:

السعودية معقولة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الأوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزئياً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحداث الأمير نايف ضد الأخوان بما يعز ما ذهب إليه الكاتب حين أراد تحميل الإخوان الزمة التي تعيشها المملكة هذه الأيام (إنها مسؤولة عن علق الرجاجة الذي تجد السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تفوق في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فبارات كهذه تميل إلى تعضيد موقف الأمير نايف من جماعة الإخوان.

ولكن ما يقف خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يسدو ضعفاً والاداء السياسي والاداري يعاني من بطء في الحركة والمرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).



معارف الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

- الحجاز السياسي
- النشأة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراتيجية
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب وشعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- أثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب ومخطوطات

